

The Islamic University of Gaza  
Deanship of Research and Postgraduate Studies  
Faculty of Commerce  
Master of Development Economics



الجامعة الإسلامية بغزة  
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا  
كلية التجارة  
ماجستير اقتصاديات التنمية

مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند احتسابه بطريقة الإنفاق  
وتأثيرها على النمو الاقتصادي في فلسطين  
دراسة قياسية للفترة (1994-2016م).

Components of Gross Domestic Product when  
Calculating by Expenditure Method and their  
Impact on the Economic Growth in Palestine  
An Econometric Study for the Period (1994 – 2016)

إعدادُ الباحثِ

أحمد عثمان مصطفى جرادة

إشرافُ

الأستاذ الدكتور  
سمير خالد صافي

الدكتور  
علاء الدين عادل الرفاتي

قُدِّمَ هَذَا البَحْثُ إِسْتِكْمَالاً لِمُتَطَلِبَاتِ الحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ المَاجِسْتِيرِ  
فِي إِقْتِصَادِيَّاتِ التَّنْمِيَةِ بِكَلِيَّةِ التِّجَارَةِ فِي الجَامِعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةِ

يناير/2018م - ربيع آخر/1439هـ

## إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

**مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند احتسابه بطريقة الإنفاق**

**وتأثيرها على النمو الاقتصادي في فلسطين**

**دراسة قياسية للفترة (1994-2016م).**

**Components of Gross Domestic Product when  
Calculating by Expenditure Method and their  
Impact on the Economic Growth in Palestine**

**An Econometric Study for the Period (1994 – 2016)**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

### Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	أحمد عثمان جرادة	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	2018/01/06م	التاريخ:



الرقم: ج س غ/35  
Ref: 2018/02/19  
التاريخ: Date:

## نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ احمد عثمان مصطفى جرادة لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

مكونات الناتج المحلي عند احتسابه بطريقة الإنفاق وتأثيرها على النمو الاقتصادي في فلسطين - دراسة قياسية للفترة (1994-2016م)

Components of Gross Domestic Product when Calculating by Expenditure Method and their Impact on the Economic Growth in Palestine - An Econometric Study for the Period (1994-2016)

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 3 جمادى الثانية 1439 هـ الموافق 2018/02/19م الساعة الثانية عشرة والنصف مساءً، في قاعة مبنى القدس اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً ورئيساً	د. علاء الدين عادل الرفاتي
.....	مشرفاً	أ. د. سمير خالد صافي
.....	مناقشاً داخلياً	أ. د. محمد إبراهيم مقداد
.....	مناقشاً خارجياً	أ. د. معين محمد رجب

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/قسم اقتصاديات التنمية. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

.....

أ. د. مازن إسماعيل هنية



## ملخص الدراسة

تهدف الدراسة للتعرف على مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند حسابه بطريقة الإنفاق وتأثيرها على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة ( 1994 - 2016م).

لتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي للتعرف على مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند حسابه بطريقة الإنفاق.

تم استخدام التحليل الكمي لبناء نموذج قياسي لتحديد مدى تأثير مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند حسابه بطريقة الإنفاق على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة ( 1994- 2016م) وتم تحليل بيانات العينة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها:

- المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي ( الناتج المحلي الإجمالي ) في فلسطين خلال فترة الدراسة هي الاستهلاك النهائي، الاستثمار ( التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي )، صافي الصادرات .
- وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (الاستهلاك ، الاستثمار) والنمو الاقتصادي بينما العلاقة عكسية صافي الصادرات والنمو بين الاقتصادي.
- المتغيرات المستقلة فسرت 99.7% من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) والنسبة المتبقية هي 0.3% فترجع إلى عوامل أخرى، بالإضافة للخطأ العشوائي.

وتوصلت الدراسة لعدد من التوصيات أهمها:

- ترشيد الاستهلاك في المجتمع وتحفيز وتفعيل الاستثمار في خطط التنمية الفلسطينية لتنمية الاقتصاد الفلسطيني.
- تشجيع الصادرات الفلسطينية من خلال تشجيع الصناعة ومن خلال تطوير المنتج الفلسطيني.
- زيادة القدر الموجه من الناتج المحلي الإجمالي للصادرات والاستثمار.

## **Abstract**

This study aims to identify the components of Gross Domestic Product (GDP) when calculating by expenditure method, and their impact on the economic growth in Palestine during the period spanning from (1994-2016).

To reach the study objectives, the researcher adopted the descriptive analytical approach to identify those components.

The researcher also used the quantitative analysis to build a standard model to highlight the impact of the GDP components when calculating by expenditure method on the economic growth in Palestine for the period (1994-2016). Data was analyzed using the statistical software (Eviews).

### **The study concluded with a set of results, the most important of which are as follow:**

1. The study variables affecting the economic growth, namely GDP, in Palestine during the study period are final consumption, investment (gross fixed capital formation), and net exports.
2. There is a direct relation between the study independent variables (consumption, investment) and the economic growth. However, there is an inverse relation between the net exports and the economic growth.
3. (99.7%) of the change on the economic growth, namely GDP, is attributable to the independent variables, and the other (0,3%) is attributable to other factors in addition to the random error.

### **The study reached a set of recommendations, the most important of which are as follows:**

1. It is important to rationalize consumption in the society and trigger investment issue in the Palestinian development plans to attain growth in the Palestinian economy.
2. Palestinian exports should be encouraged through promoting industry and developing Palestinian products.
3. It is necessary to increase the amounts derived from GDP to be used in exports and investment.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

[التوبة: 105]

## الإهداء

✘ إلى من علمتني الصبر وحب العلم ومواصلة الطريق.. إلى المدرسة التي غرست بداخلي تقدير العلماء.. إلى النجم الذي أضاء لي الطريق.. إلى أُمي الغالية رحمها الله تعالى.

✘ إلى من ضحى من أجلي بماله ووقته وجهده.. إلى أبي الحبيب رحمه الله تعالى  
✘ إلى أختي الشهيدة نجاح.

✘ إلى زوجتي وأبنائي عثمان وعبد الرحمن ومحمد

✘ إلى بناتي تسنيم وورده ونجاح

✘ إلى إخواني أبو مصطفى وأبو محمد

✘ إلى أخواتي العزيزات

✘ إلى زوج أختي الشهيد محمود الجحجوح

✘ إلى ابني خالي الشهيد محمد وبلال الغلبان

✘ إلى شهداء الوطن جميعاً

✘ إلى الزملاء والأصدقاء

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

## شكر وتقدير

الشكر والحمد والسجود لله سبحانه وتعالى الذي أنعم علي بنعمه الكثيرة ووفقني لإتمام هذه الرسالة، ثم أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور/ علاء الدين الرفاتي لما قدمه لي من نصح وإرشاد طوال فترة إعداد الدراسة.

والشكر موصول إلى عضوي لجنة المناقشة كل من:

الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم مقداد حفظه الله

الأستاذ الدكتور/ معين محمد رجب حفظه الله

كما أتقدم بخالص الشكر للأستاذ الدكتور/ سمير صافي لمساهمته في إرشادي وتوجيهي خلال فترة إعداد الدراسة، كما أتقدم بالشكر لكل من الأستاذ الدكتور/ محمد مقداد والدكتور/ خليل النمورطي لما قدماه لي من معلومات خلال فترة الدراسة ساعدتني في إعداد الدراسة.

والشكر موصول لأعضاء التدريس الدكتور/ سيف الدين عودة والدكتور/ كمال المصري والدكتور/ أكرم سمور.

وفي النهاية أتقدم بالشكر لعائلتي التي شجعتني وحفزتني لإنجاز هذه الرسالة كما أشكر أخي أبو مصطفى (حامد) لما كان له من دور مميز في تشجيعي وتحفيزي.

الباحث

أحمد جرادة



## فهرس المحتويات

أ	إقرار
أ	نتيجة الحكم
ب	ملخص الدراسة
ت	Abstract
ث	اقتباس
ج	الإهداء
ح	شكر وتقدير
خ	فهرس المحتويات
ز	فهرس الجداول
س	فهرس الأشكال البيانية
ص	فهرس الملاحق
1	<b>الفصل الأول الإطار العام للدراسة</b>
1.1	المقدمة
1.2	مشكلة الدراسة:
1.3	أهداف الدراسة:
1.4	أهمية الدراسة
1.5	فرضيات الدراسة:
1.6	منهجية الدراسة:
1.7	متغيرات الدراسة:
1.8	نموذج الدراسة المقترح:
1.9	حدود الدراسة:
1.10	الدراسات السابقة:
1.10.1	الدراسات المحلية:

7	1.10.2 الدراسات العربية:
9	1.10.3 الدراسات الأجنبية:
12	1.11 التعليق علي الدراسات السابقة:
12	1.11.1 أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة:
13	1.11.2 أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة:
14	<b>الفصل الثاني مفاهيم عامة حول الناتج المحلي الإجمالي</b>
15	2.1 المقدمة:
15	2.2 مفاهيم النمو الاقتصادي و الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته:
15	2.2.1 مفهوم النمو الاقتصادي:
15	2.2.2.1 من خلال تعريف الناتج المحلي الإجمالي يتضح التالي:
16	2.2.2.2 طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:
18	2.3 تفسيرات لعلاقة الناتج المحلي مع مكوناته عند حسابة بطريقة الإنفاق .
18	2.3.1 علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالإنفاق الاستهلاكي:
18	2.3.2 علاقة الاستثمار الخاص بالناتج المحلي الإجمالي:
19	2.3.3 علاقة الإنفاق الحكومي بالناتج المحلي:
19	2.3.4 علاقة صافي الصادرات بالناتج المحلي الإجمالي:-
21	2.4 نظريات النمو الاقتصادي:
22	2.4.1 نظرية آدم سميث:
22	2.4.2 نظرية ديفيد ريكاردو:-
22	2.4.3 نظرية النموذج الكلاسيكي الحديث:
23	2.4.4 النظرية الكينزية ونموذج هارد دومار:
23	2.5 نبذة عن ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي:
23	2.5.1 ميزان المدفوعات الفلسطيني:
27	2.5.2 الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني:-

30	الخلاصة: .....
	الفصل الثالث المؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية للناتج المحلي الإجمالي ومكوناته عند
31	حسابه بطريقة الإنفاق .....
32	3.1 المقدمة: .....
32	3.2 حجم الإنفاق الكلي في فلسطين: .....
34	3.3 الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic product): .....
34	3.3.1 تطور الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين: .....
36	3.3.2 تطور الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة: .....
38	3.3.3 تطور الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية: .....
39	3.4 الاستهلاك النهائي: ( Final consumption ) : .....
46	3.4.1 تأثير الدخل على الاستهلاك: .....
47	3.4.2 الإنفاق الاستهلاكي النهائي في قطاع غزة: .....
52	3.4.3 الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الضفة الغربية: .....
55	3.5 التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار). Gross fixed capital formation. ....
56	3.5.1 التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) في فلسطين: .....
58	3.5.2 التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) في قطاع غزة. ....
61	3.5.3 التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الضفة الغربية: .....
64	3.5.4 التغير في المخزون السلعي . .....
64	3.6 الإنفاق الحكومي : .....
64	3.7 صافي الصادرات: .....
65	3.7.1 الصادرات الفلسطينية: .....
68	3.7.2 الصادرات في قطاع غزة: .....
70	3.7.3 الصادرات في الضفة الغربية: .....
71	3.7.4 النظرية الاقتصادية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي. ....

72	3.7.5 علاقة الصادرات بالواردات .
72	3.7.6 الصادرات والواردات السلعية الفلسطينية:
77	3.8 الخلاصة:-
78	<b>الفصل الرابع منهجية وإجراءات التحليل القياسي</b>
79	4.1 المقدمة :
79	4.2 منهجية الدراسة وصياغة النموذج القياسي:
79	4.2.1 صياغة النموذج القياسي:
80	4.2.2 مصادر البيانات:
80	4.2.3 المنهج القياسي لتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية:
82	4.2.4 البرامج الإحصائية المستخدمة.
82	4.3 التقدير القياسي للنموذج:
87	4.4 نتائج اختبار الفرضيات في ضوء التحليل الاقتصادي:
90	<b>الفصل الخامس النتائج والتوصيات</b>
91	أولاً: النتائج:
94	ثانياً: التوصيات :
97	<b>المصادر والمراجع</b>
98	أولاً: المراجع العربية
102	ثانياً: المراجع الأجنبية :
103	ملاحق الدراسة

## فهرس الجداول

- جدول (2.1): تبرعات الدول المانحة خلال مؤتمر القاهرة لعام 2014م. .... 28
- جدول (3.1): الصادرات والنتائج المحلي ومكوناته في فلسطين عند حسابه بطريقة الإنفاق بالأسعار الثابتة بالمليون دولار. .... 32
- جدول (3.2): مكونات الاستهلاك النهائي في قطاع غزة والضفة الغربية وفلسطين للفترة (1994- 2016) بالأسعار الثابتة ، سنة الأساس 2004م القيمة بالمليون دولار. .... 41
- جدول (3.3): الصادرات والنتائج المحلي الإجمالي ومكوناته في قطاع غزة عند حسابه بطريقة الإنفاق بالأسعار الثابتة والقيمة بالمليون دولار. .... 47
- جدول (3.4): الصادرات و النتائج المحلي الإجمالي ومكوناته في الضفة الغربية عند حسابه بطريقة الإنفاق للفترة ( 1994 - 2016م) بالمليون دولار بالأسعار الثابتة ( سنة الأساس 2004م). .... 52
- جدول (3.5): إجمالي قيمة الواردات السلعية الفلسطينية\* المرصودة حسب أبواب التصنيف الموحد للتجارة الدولية والربع للفترة 2014- 2015م القيمة بالآلف دولار. .... 73
- جدول (3.6): إجمالي قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية\* المرصودة حسب أبواب التصنيف الموحد للتجارة الدولية والربع للفترة 2014- 2015 م القيمة بالآلف دولار. .... 75
- جدول (4.1): يوضح قيم معامل التضخم للتباين(VIF). .... 85
- جدول (4.2): يوضح نتائج تقدير النموذج القياسي. .... 86

## فهرس الأشكال البيانية

- شكل (3.1): الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994 - 2016م) ..... 36
- شكل (3.2): مراحل الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة خلال الفترة (1994 - 2016م). .... 38
- شكل (3.3): مراحل الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية خلال الفترة (1994 - 2016م). 39
- 44 .....
- شكل (3.4): حصة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للفترة (1994-2016م) ..... 44
- شكل (3.5): مراحل الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين للفترة (1994-2016م). ..... 46
- شكل (3.6): مراحل الإنفاق الاستهلاكي في قطاع غزة للفترة (1994-2016م). ..... 50
- شكل (3.7): حصة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة للفترة (1994-2016م) ..... 51
- شكل (3.8): مراحل الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الضفة الغربية للفترة (1994-2016م) ..... 54
- شكل (3.9): حصة الاستهلاك النهائي في الضفة الغربية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994-2016م) ..... 55
- شكل (3.10): حصة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (1994-2016م). ..... 56
- شكل (3.11): مراحل التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) في فلسطين للفترة (1994-2016م) ..... 58
- شكل (3.12): مراحل التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) في قطاع غزة للفترة (1994-2016م) ..... 59
- شكل (3.13): حصة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة للفترة (1994-2016م). ..... 60
- شكل (3.14): حصة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية للفترة (1994-2016م). ..... 62
- شكل (3.15): مراحل التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) في الضفة الغربية للفترة (1994-2016م) ..... 63

- شكل (3.16): حصة الصادرات الفلسطينية من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2016م) .. 65
- شكل (3.17): مراحل قيمة الصادرات الفلسطينية خلال الفترة ( 1994 - 2016م)..... 67
- شكل (3.18): حصة الصادرات في قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة(1994-2016م).  
68 .....
- شكل (3.19): مراحل قيمة الصادرات في قطاع غزة خلال الفترة ( 1994 - 2016م)..... 69
- شكل (3.20): حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية خلال الفترة ( 1994 - 2016م)..... 70
- شكل (3.21): مراحل قيمة الصادرات في الضفة لغربية خلال الفترة ( 1994 - 2016م)..... 71
- شكل (4.1): توضيح العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع..... 83

## فهرس الملاحق

- 104..... ملحق (1) خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي المشترك
- 105..... ملحق (2) نتائج اختبار الارتباط الذاتي
- 106..... ملحق (3) نتائج تقدير النموذج
- 107..... ملحق (4) اختبار شرط التوزيع الطبيعي
- 108..... ملحق (5) نتائج اختبار تجانس التباين للنموذج المقدر
- 109..... ملحق (6) اختبار الارتباط الخطي المشترك للنموذج المقدر
- 110..... ملحق (7) نتائج اختبار متوسط بواقي النموذج المقدر
- 111..... ملحق (8): متغيرات الدراسة
- 113..... ملحق (9) جدول يوضح التغير في المخزون السلعي في الضفة وقطاع غزة وفلسطين
- 115..... ملحق (10) البيانات الأولية للدراسة



الفصل الأول  
الإطار العام للدراسة

## 1.1 المقدمة

النمو الاقتصادي من المواضيع المهمة التي تحتاج المزيد من الدراسة والبحث والتطوير وربطها بالواقع الفلسطيني للارتقاء بعملية التنمية في فلسطين. فالتنمية هي توسيع اختيارات الناس وتعزيز قدراتهم وتحقيق مصلحتهم، فالتنمية هي القدرة على توفير متطلبات الحياة الكريمة للشعب الفلسطيني، ليكون شعباً قادراً على أن يملك أرضه ويتحرر من التبعية لإسرائيل والاقتصاد الإسرائيلي الذي يرسخه بروتكولات باريس جعل الاقتصاد الفلسطيني مهمش بالدرجة الأولى. إن ما ورد في خطة الصايغ للتنمية يمثل رؤيه أوليه لعملية التنمية حيث ظلت حبراً على ورق لم يتحقق منها شيء لصالح التنمية في فلسطين، والنمو الاقتصادي يعزز مفهوم التنمية وكثير من الباحثين ربط النمو الاقتصادي بالنتائج المحلي الإجمالي وهناك طرق عديدة لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي ومن هذه الطرق طريقة الإنفاق وطريقة الدخل وطريقة القيمة المضافة وسنتناول في هذه الدراسة مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند احتسابه باستخدام طريقة الإنفاق وتأثير هذه المكونات للناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك النهائي، الاستثمار التلقائي، الإنفاق الحكومي، صافي الصادرات) على النمو الاقتصادي في ظل حالة الحصار التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

## 1.2 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير مكونات الناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات) عند احتسابه باستخدام طريقة الإنفاق على النمو الاقتصادي، كما تظهر مشكلة الدراسة في كون فلسطين تعتمد بشكل كبير على الواردات بينما اعتمادها على الصادرات قليل، وهنا يبرز سؤال مهم وهو ما تأثير مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند احتسابه باستخدام طريقة الإنفاق على النمو الاقتصادي.

## 1.3 أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى:-

- 1- معرفة مكونات الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني عند حسابه بطريقة الإنفاق.
- 2- التعرف على تأثير مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند حسابه بطريقة الإنفاق على النمو الاقتصادي في فلسطين.

3- بناء نموذج قياسي لبيان تأثير مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند حسابه بطريقة الإنفاق على النمو الاقتصادي في فلسطين.

#### 1.4 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من خلال معرفة مدى تأثير مكونات الناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك النهائي، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، صافي الصادرات) عند احتسابه باستخدام طريقة الإنفاق على النمو الاقتصادي في فلسطين، وتتبع أهمية الدراسة في التعرف على الاستهلاك النهائي الذي يقود إلى التعرف على الموارد التي يجب استثمارها وكذلك الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات للوصول إلى النمو الاقتصادي الفلسطيني.

#### 1.5 فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في النقاط التالية:

- 1- يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنويه 5% بين الاستهلاك النهائي والناتج المحلي الإجمالي.
- 2- يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنويه 5% بين الاستثمار التلقائي والناتج المحلي الإجمالي.
- 3- يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنويه 5% بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي.
- 4- يوجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنويه 5% بين صافي الصادرات والناتج المحلي.

#### 1.6 منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليل القياسي حيث تم استخدام المصادر الثانوية في الدراسة وتم الحصول على المعلومات من مصدرها الرسمي مثل بعض الكتب الأساسية في موضوع البحث.

أما المنهج القياسي فيتم استخدامه من خلال بناء نموذج قياسي بناء على البيانات المتعلقة بالمتغيرات السابقة الواردة في جهاز المركز الإحصائي الفلسطيني للفترة ما بين عام (1994-2016م) .

## 1.7 متغيرات الدراسة:

1- المتغير التابع ويمثله النمو الاقتصادي ونعبر عنه بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي ونرمز له بالرمز GDP.

2- المتغيرات المستقلة وتمثل مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند احتسابه بطريقة الإنفاق.

- الاستهلاك النهائي ونرمز له بالرمز C.

- الاستثمار التلقائي ونرمز له بالرمز I.

- الإنفاق الحكومي ونرمز له بالرمز G.

- صافي الصادرات ونرمز له بالرمز EX.

## 1.8 نموذج الدراسة المقترح:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 C + \beta_2 I + \beta_3 G - \beta_4 EX$$

الإشارات المتوقعة:  $\beta_1 > 0$ ،  $\beta_2 > 0$ ،  $\beta_3 > 0$ ،  $\beta_4 < 0$

## 1.9 حدود الدراسة:

1- الحد الزمني، حيث تم دراسة تأثير مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند حسابه بطريقة الإنفاق على النمو الاقتصادي في فلسطين من الفترة (1994-2016م).

2- الحد المكاني، مناطق السلطة الفلسطينية مع وجود مقارنه لبيانات غزة والضفة الغربية.

## 1.10 الدراسات السابقة:

لتحقيق أغراض البحث قام الباحث بالرجوع إلي العديد من الدراسات السابقة العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

### 1.10.1 الدراسات المحلية:

1- (الطلاء، 2017م)، بعنوان: "أثر الصادرات على النمو الاقتصادي الفلسطيني دراسة قياسية خلال الفترة (1994-2014م).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الصادرات على النمو الاقتصادي ودراسة العلاقة بينهما حيث اعتمدت الدراسة على البيانات التي مصدرها الجهاز المركزي

للإحصاء الفلسطيني (2016م)، واستخدم الباحث في التحليل الإحصائي برامج Excel ,Eviews ,Spss ,Sas .

وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها:-

- وجود علاقة طردية بين الصادرات والنتاج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية أقل من 5%.

- إذا زادت الصادرات بنسبة 1% فإنها تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.13%.

وتوصلت الدراسة إلى توصيات من أهمها:-

يجب على السلطة الفلسطينية وضع آلية لتشجيع الصادرات من خلال تقديم الحوافز والضمانات لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات جزء مهم من صافي الصادرات الفلسطينية.

2- (غيث، 2016م)، بعنوان: "محددات الاستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1994-2015م".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم محددات الاستهلاك العائلي في فلسطين والتعرف على تأثيره على النمو الاقتصادي واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وبناء نموذج قياسي يعتمد على سلسله زمنية لفترة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلي مجموعه من النتائج أهمها توجد علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي والناتج المحلي الإجمالي والمجتمع الفلسطيني يتميز اقتصاده بعدم الاستقرار لذلك فإن النسبة الكبرى من الإنفاق الاستهلاكي الفلسطيني تمثل الدخل المتاح للفلسطينيين وفلسطين تعد من الدول التي تتميز بأن استهلاكها كبير حيث يبلغ الاستهلاك العائلي الفلسطيني في عام 2015م حوالي 87% من الناتج المحلي الإجمالي. وأوصت الدراسة بتوصيات منها: المزيد من الدراسات التي تعني وتهتم بموضوع الاستهلاك العائلي الفلسطيني لما يساهم ذلك في رسم الخطط الاقتصادية.

3- (القيسي، 2016م)، بعنوان: "تقييم أداء الصادرات الفلسطينية خلال الفترة (2000-2014م) باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية".

حيث هدفت الدراسة للتعرف علي واقع الصادرات في الأراضي الفلسطينية وتقييم أداء الصادرات الفلسطينية باستخدام المؤشرات التالية:- تركيز الصادرات، التجارة داخل الصناعة، الميزة النسبية الظاهرة، كثافة التجارة، تخصص الصادرات.

كما اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي ، وقد توصلت الدراسة لنتائج أهمها أنه يمكن للصادرات الفلسطينية أن تتخصص في أسواق أخرى غير الأسواق الإسرائيلية. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الصادرات وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات جزء مهم من صافي الصادرات الفلسطينية.

**4- (أبو عيدة، 2013م)، بعنوان: "أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي (1994-2011م)".**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي. حيث استخدم الباحث النموذج القياسي المتمثل بدالة الإنتاج  $Y=f(K,I,X)$  لإثبات أثر الصادرات على النمو الاقتصادي باعتبار أن الصادرات متغير مهم داخل الدالة، وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها:-

- أن العلاقة طردية بين الصادرات الفلسطينية والناتج المحلي الإجمالي.

- زيادة الصادرات الفلسطينية بقيمة مليون دولار تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بقيمة 4000 دولار. لذلك أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات لما لها من أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، والصادرات جزء مهم من صافي الصادرات الفلسطينية.

**5- (خفاجه، 2013م)، بعنوان: "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011م"**

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الإنفاق الحكومي الفلسطيني على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2011 م) واستخدمت الباحثة المنهجين الوصفي التحليلي والكمي القياسي خلال فترة الدراسة وتوصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج أهمها هناك تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي وأوصت الدراسة بأن زيادة النفقات العامة من قبل الحكومة الفلسطينية يحفز النمو الاقتصادي، وبالتالي من خلال الإنفاق الحكومي يمكن زيادة الناتج المحلي وبالتالي يزيد النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي يتمثل بالإنفاق على التعليم

والصحة و الوزارات المختلفة من قبل الحكومة وممكن للحكومة أن تعتمد في إنفاقها على إيراداتها التي تجبيها من الضرائب.

#### 6- (شحيبر، 2013م)، بعنوان: "الاستثمار الكلي وأثره على التنمية الاقتصادية في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الكلي على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1994-2012م) بالاعتماد على بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي لتوضيح تطور حجم الاستثمار الكلي كما استخدمت المنهج القياسي لبناء نموذج الدراسة، وتوصلت الدراسة إلي نتائج أهمها:-

- وجود علاقة طردية بين الاستثمار الكلي والتنمية الاقتصادية.

- بلغت مرونة الاستثمار الكلي (28%).

- وجود علاقة طردية بين الاستهلاك النهائي والتنمية الاقتصادية.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بزيادة الاستثمارات العامة والخاصة وإزالة المعوقات التي تواجه المستثمر، وتوجيه رأس المال المحلي للمشاريع الاستثمارية الإنتاجية.

#### 7- (الجعفري وداود، 2011م)، بعنوان: "إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة"

هدفت هذه الدراسة إلى توفير خلفية تجريبية لعملية وضع السياسات التجارية الفلسطينية وصياغة علاقات سليمة ومتوازنة من خلال استطلاع الدراسة لآفاق العلاقات التجارية الاقتصادية الفلسطينية مع إسرائيل والبلدان المهمة الأخرى ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن استخدام السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف للاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تقدماً والمختلف هيكلياً هو أمر مكلف للاقتصاد الفلسطيني الأمر الذي يمنع وجود عمله وطنيه فلسطينية، كما أوصت الدراسة بضرورة زيادة الصادرات الفلسطينية من خلال الاهتمام بجودة المنتج وتطوير الصناعة بما يتماشى مع التكنولوجيا الحديثة.

## 8-(أبوجامع،2010م)، بعنوان: "الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات الاستثمار كأحد معوقات التنمية"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الاستثمار والعوامل المؤثرة على الاستثمار وماهي الأسباب التي أدت إلى هجرة الاستثمارات الفلسطينية إلى الخارج واستخدام الباحث المنهج الوصفي والقياسي من خلال استعراض البيانات وتحليلها وتفسيرها. وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن هجرة الاستثمارات الفلسطينية تؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الاستثمار وتمويلها لتحفيز النمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في الاستثمار يعتمد على الاستقرار الاقتصادي الذي يعمل على تشجيع المستثمرين لزيادة استثماراتهم في فلسطين بدلاً من الهجرة.

### 1.10.2 الدراسات العربية:

#### 1-دراسة (أبو إسماعيل وآخرون،2015م )، بعنوان: "إعادة التفكير في قياس الطبقة الوسطى أدله مستمدة من جمهورية مصر العربية"

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كونه مناسباً للبيانات التي تناولتها الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن الأسر المعيشية المصرية شهدت بين عام2000-2011م تراجعاً في نصيب الفرد من متوسط الإنفاق الفعلي بنسبة 23% وتوصلت الدراسة إلى توصيات من أهمها: ضرورة ترشيد الاستهلاك لدي الأسر المعيشية في مصر، حيث أن الزيادة في الاستهلاك تعمل على النمو الاقتصادي ولكن الزيادة تكون بحدود معينة بمعنى أن يكون هناك ترشيد للاستهلاك بحيث أن يكون استهلاك الأسر المعيشية للسلع الأساسية أكثر من الكمالية.

#### 2-(أبيسه ولامية،2013م)، بعنوان: "أثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة(1990-2012م)".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر الاستثمارات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1990-2012م).

وخلصت الدراسة لنتائج أهمها:- الإنفاق العام من قبل الدولة على المشاريع الاستثمارية للقيام بالإصلاحات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة يساهم بشكل كبير في تحقيق النمو



الاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الحكومة نفقاتها على القطاعات المختلفة مثل القطاع الزراعي والقطاعات الصناعية المختلفة والقطاعات الأخرى في الدولة بما يحقق النمو الاقتصادي.

**3- (إدريس وإسماعيل، 2013م)، بعنوان: "أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1990-2011م).**

هدفت هذه الدراسة لقياس أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي خلال دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1990-2011م). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار العام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فإن زيادة الاستثمار العام بمقدار 1% سيؤدي لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12%، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير القطاع الصناعي بشكل يزيد من مساهمته في الإنعاش الاقتصادي وزيادة الاستثمارات في القطاعات المختلفة مثل الزراعة والعمل على تطوير البنية التحتية والاهتمام بمشروعات الري المختلفة.

**4- (كريم، 2010م)، بعنوان: "أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي-دراسة حاله الجزائر".**

هدفت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي وتوضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أنه يعد الإنفاق على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق العام والعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي لكون الإنفاق له تأثير كبير على النمو الاقتصادي بشكل عام وبشكل خاص إذا ما خصص في جانب الإنفاق على البنى التحتية حيث زيادة الإنفاق العام في هذا الجانب يزيد النمو الاقتصادي.

**5- (الرشيد، 2009م)، بعنوان: "الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الاقتصاد السعودي".**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المقارن بين عدة دراسات ميدانية ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي محكوم بالظروف الاقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة تحديد الدرجة التي يكون عندها الاقتصاد

إيجابيا ففي ظل الظروف الطبيعية التي تتصف بالاستقرار السياسي نوعاً ما يزيد الأثر الإيجابي للإفاق الحكومي على النمو الاقتصادي حيث أن الإنفاق الحكومي له دور كبير في زيادة النمو الاقتصادي.

6- (العبدلي، 2005م)، بعنوان: " تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية التي لديها عضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي".

وهذه الدراسة تحليلية قياسية هدفت لتقدير أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية التي لديها عضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتم بناء نموذج للدراسة حيث شمل النموذج القياسي المقدر للدراسة متغيرين مستقلين وهما الصادرات والاستثمار أما المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي ويمثل النمو الاقتصادي .

وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها:

- أن المتغيرين الصادرات والاستثمار مفسرين للنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.
- متغير الصادرات أكثر أهميه من متغير الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي في الدول البترولية.
- متغير الاستثمار الأكثر أهمية في الدول متوسطة الدخل.

### 1.10.3 الدراسات الأجنبية:

**1-Guidenja Barnwell(2016): Links between foreign direct invest ment and human capital formation).**

وهذه الدراسة أجريت في الهند والهدف منها توضيح أن تنمية وتطوير رأس المال البشري محفز للاستثمار الأجنبي وزيادة الاستثمار الأجنبي محفزاً للنمو الاقتصادي وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أنه كلما زادت التنمية لرأس المال البشري كلما توسع الاستثمار الأجنبي وكلما توسع الاستثمار الأجنبي كان ذلك محفزاً للنمو الاقتصادي واستخدم الباحث المنهج الوصفي كونه منهجاً مناسباً للبيانات التي تناولتها الدراسة حيث تم التوصل إلي عدة معادلات تشرح الدراسة وتوصلت الدراسة إلي توصيات أهمها: ضرورة فتح أبواب الدولة للاستثمار الأجنبي كونه يعمل على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

## **2- Tony Addison, Amadou Boly, and Anthony.(2016): Mining and economic Development did China's WTO accession affect African local economic development?.**

هذه الدراسة أجريت في الصين وتوصلت أن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي في الصين والدول الأفريقية وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية حافظ للنمو الاقتصادي في الصين واستخدم الباحث المنهج الوصفي كونه منهجاً مناسباً للبيانات التي تناولتها الدراسة وتوصلت الدراسة إلى توصيات أهمها: تشجيع صادرات الصين إلى الدول الأفريقية حيث أن زيادة الصادرات الصينية للدول الأفريقية مؤثر على النمو الاقتصادي في الصين حيث أن زيادة الصادرات الصينية تزيد من القوة التنافسية للمنتج الصيني داخل الدول الأفريقية وغالباً ما تكون الصادرات أكبر من الواردات في صافي الصادرات في الدول المتقدمة بخلاف الوضع في فلسطين التي تعتمد بشكل كبير على الواردات.

## **3-Aslin Atabek Demirhn (2015): Export Behavior of the Turkish Manufacturing firms.**

وهذه الدراسة في تركيا وتوصلت الدراسة أن الشركات التي تمتلك قوة ربحية وكثافة رأسمالية وأكثر جوده سلعية تكون لديها قدرة على التصدير واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي والانحدار البسيط وتم اختبار فرضية الاختيار الذاتي والتعليم للشركات المصدرة في قطاع الصناعات التحويلية وأوصت الدراسة بضرورة تطوير الشركات المصنعة لكي تدخل في سوق التصدير لتحقيق النمو الاقتصادي فتطور القطاع الصناعي نقطة قوة بالنسبة للتجارة الخارجية فبوجود الصناعة المتطورة المواكبة للتقدم التكنولوجي علامة قوية على زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي التركية، وغالباً ما تكون الصادرات أكبر من الواردات في صافي الصادرات في الدول المتقدمة بخلاف الوضع في فلسطين التي تعتمد بشكل كبير على الواردات.

## **4-Temel (2014): GDP Growth in Turkey : inclusive or not?**

وهذه الدراسة أجريت في تركيا والهدف منها دراسة النمو الاقتصادي في تركيا من خلال الناتج المحلي وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن أعلى درجات النمو الاقتصادي للناتج المحلي التركي كانت في الفترة ما بين 2002-2011م واستخدم الباحث المنهج الوصفي كونه منهجاً مناسباً للبيانات التي تناولتها الدراسة وتوصلت الدراسة لتوصيات أهمها: تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي لتحفيز النمو الاقتصادي لما للاستثمار من دور كبير في

تحقيق النمو الاقتصادي وخاصة إذا وجهت هذه الاستثمارات للقطاع الصناعي في ظل التقدم التكنولوجي في تركيا.

### **5-shour bagui. The Relationship between Human capital ,Exports and Economic growth in Taiwan.**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على العلاقة السببية بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل والأجل القصير خلال الفترة (1986-2005م) في تايوان. واستخدم الباحث في هذه الدراسة كلاً من اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك واختبار السببية. حيث توصلت الدراسة لنتائج مهمة منها:

- أن الصادرات السلعية الإجمالية تتسبب في زيادة رأس المال البشري في الأجل القصير.
- أن الصادرات السلعية تتسبب في زيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وغالباً ما تكون الصادرات أكبر من الواردات في صافي الصادرات في الدول المتقدمة بخلاف الوضع في فلسطين التي تعتمد بشكل كبير على الواردات.

### **6-Bosworth and Collins (1998). Groth Literature.**

دراسة أجريت علي 88 دولة علي أربع فترات وتوصلت الدراسة إلي نتائج أهمها: أن ما حققته دول شرق آسيا من النمو الاقتصادي ترجع أساساً إلي تزايد معدلات الاستثمار واستخدام الباحث المنهج الوصفي كونه منهيلاً مناسباً للبيانات التي تناولتها الدراسة وتوصلت الدراسة إلي توصيات أهمها: ضرورة تشجيع الاستثمار فالاستثمار له دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي فزيادة النمو الاقتصادي داخل الدول الآسيوية كان يرجع بالدرجة الأولى لزيادة هذه الدول استثماراتها بتوجيه الموارد المتاحة واستغلالها في تحقيق أكبر عائد في ظل زيادة الناتج المحلي الإجمالي لدول الدراسة.

### **7- Baro (1991) Determinants of theGrowth.**

دراسة أجريت علي العديد من الاقتصاديات حوالي 100 دولة وتوصلت الدراسة إلي نتائج أهمها: أن هناك العديد من المتغيرات المعنوية المؤثرة علي معدل النمو في الأجل الطويل مثل، نسبة الاستثمار، واستخدام الباحث المنهج الوصفي في الدراسة وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الاستثمار لما للاستثمار من دور كبير في زيادة النمو الاقتصادي ففي ظل الاستثمارات المتنوعة والمتزايدة داخل دول الدراسة يزيد الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما إذا كانت الزيادة في الاستثمارات داخل الدولة على المدى البعيد.

## 1.11 التعليق على الدراسات السابقة:

### 1.11.1 أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة:

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في كونها تسلط الضوء على النمو الاقتصادي وكيف يتحقق النمو الاقتصادي في ظل ترشيد الاستهلاك واستثمار الموارد المتاحة والإنفاق الحكومي في شتى المجالات التي تخدم المصلحة العامة بشتي الوسائل والتعرف على صافي الصادرات الفلسطينية وما مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي حيث تتفق الدراسة مع الدراسة المحلية والتي بعنوان محددات الاستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الاقتصادي " في كون كلا من الدراستين قياسية وأن هذه الدراسة تتفق مع دراستنا الحالية في كونها من أهدافها المهمة هي التعرف على أثر الاستهلاك العائلي على النمو الاقتصادي مع العلم أن الاستهلاك العائلي جزء من الاستهلاك النهائي التي ركزت عليه الدراسة الحالية، فكلا من الدراستين الدراسة السابقة المحلية والدراسة التي بين أيدينا كان من أهدافها التعرف على أثر الاستهلاك العائلي على النمو الاقتصادي. كما اتفقت الدراسة مع الدراسة السابقة (القيسي، 2016م) "تقييم أداء الصادرات الفلسطينية خلال الفترة (2000-2014م) باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية".

حيث اتفقت الدراستين على ضرورة مساهمة الصادرات الفلسطينية بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن الصادرات جزء مهم من صافي الصادرات الفلسطينية.

كما اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة المحلية ( خفاجة، 2013م) " أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي" وكلاهما دراسات قياسية تتبع سلسلة زمنية وكلاهما لهما هدف مشترك ومهم ألا وهو التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وتوضيح هذا الأثر من خلال كلا من الدراستين كما اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة المحلية السابقة ( الجعفري وداوود، 2011م) والتي بعنوان " إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة" حيث أن كلا من الدراستين تسلط الضوء على التعرف على أثر الصادرات الفلسطينية على النمو الاقتصادي، حيث أن الصادرات جزء مهم من صافي الصادرات الفلسطينية، وكما اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة المحلية السابقة ( أبو جامع، 2010م) والتي بعنوان " الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات الاستثمار كأحد معوقات التنمية" في أن كلا من الدراستين هدفت إلى دراسة الاستثمار والتعرف على أثر ضعف الاستثمارات أو

قوتها على النمو الاقتصادي حيث بينت الدراسة السابقة أن هجرة الاستثمارات المحلية تؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي.

كما اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات العربية السابقة حيث تتفق مع الدراسة ( أبو اسماعيل وآخرون، 2015م) في كون الدراسة تهدف إلى التعرف على أثر الاستهلاك على النمو الاقتصادي وتتفق مع الدراسة (كريم، 2010م) حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي كما تتفق مع الدراسة ( الرشيد ، 2009م) بنفس الهدف السابق والدراسة الحالية تتفق مع جميع الدراسات الأجنبية في كونها تسلط الضوء على النمو الاقتصادي وتهدف إلى التعرف على النمو الاقتصادي والتعرف على أثر الاستثمار والصادرات على النمو الاقتصادي، فغالباً ما تكون الصادرات أكبر من الواردات في صافي الصادرات في الدول المتقدمة بخلاف الوضع في فلسطين التي تعتمد بشكل كبير على الواردات.

### 1.11.2 أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة:

نجد أن الباحث ركز في هذه الدراسة على ربط النمو الاقتصادي بمكونات الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية مستخدماً طريقة الإنفاق وتمثل الدراسة أول جهد للباحث ميداني للتعرف على مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند احتسابه باستخدام طريقة الإنفاق وتأثيرها على النمو الاقتصادي، ولقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث تناولها لموضوع مهم ألا وهو تأثير مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند حسابه بطريقة الإنفاق على النمو الاقتصادي حيث تم الجمع في هذه الدراسة بين الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات ومعرفة مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي.

## الفصل الثاني

مفاهيم عامة حول الناتج المحلي الإجمالي

## 2.1 المقدمة:

يتناول الفصل مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ومفهوم النمو الاقتصادي ومن خلال المفهوم للناتج المحلي سنتطرق لطرق حساب الناتج المحلي وهي ثلاثة طرق طريقة الناتج (القيمة المضافة) وطريقة الدخل وطريقة الإنفاق وسنركز على طريقة الإنفاق في حساب الناتج المحلي ومن خلال هذه الطريقة سنتحدث عن الاستثمار التلقائي والاستهلاك والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات وما تأثير كل منهما علي النمو في الناتج المحلي ومن ثم في نهاية الفصل نقوم بتقييمات وتحليلات لكل من الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته عند حسابة بطريقة الإنفاق.

## 2.2 مفاهيم النمو الاقتصادي و الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته:

### 2.2.1 مفهوم النمو الاقتصادي:

وهو الزيادة في معدلات الإنتاج المضافة لكافة القطاعات الاقتصادية للدولة مثل الزراعة والصناعة(تقرير البنك الدولي للتنمية المستدامة،2014م).

كما يعرف "فيليب بيرو" النمو الاقتصادي بأنه : النمو خلال سنة أو عدة سنوات متتالية للناتج الصافي الحقيقي، كما يعرف "فيري" النمو الاقتصادي بأنه توسع اقتصادي تلقائي، كما يعرف "كوسوف" النمو الاقتصادي بأنه التغير في حجم النشاط الاقتصادي ومن خلال التعاريف السابقة يعرف النمو الاقتصادي بأنه الارتفاع في الناتج المحلي الحقيقي كنسبه تسجل لصالح النمو الاقتصادي (كريم، 2010م، ص67).

### 2.2.2 مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

وهو عبارة عن إجمالي القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة.(Bakare, A.2015)

#### 2.2.2.1 من خلال تعريف الناتج المحلي الإجمالي يتضح التالي:

- 1- الناتج المحلي يعبر عن ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال فترة زمنية تقدر سنة.
- 2- أن السلع والخدمات النهائية التي يتضمنها الناتج المحلي يتم احتسابها بسعر السوق.



## 2.2.2.2 طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

### أولاً:- طريقة الناتج (القيمة المضافة):

وتكون قيمة الناتج المحلي عبارة عن القيمة السوقية للسلع النهائية وعدم احتساب السلع الوسيطة والأولية ضمن الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأنها احتسبت ضمن قيم السلع النهائية. (داوود، وسلمان، والصعيدى، وعقل، والحضاونة، 2001م ص 55).

### ثانياً:- طريقة الدخل:

فالدخل المحلي هو عبارة عن دخول عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة، وتشمل:-

- 1- الأجور والمرتبات: وهو جميع ما يحصل عليه عنصر العمل سواء كان ذهنياً أم بدنياً بالإضافة إلي ما يحصل عليه من حوافز للإنتاج أو مكافآت شخصية.
- 2- الأرباح والفوائد: مثل أرباح المؤسسات والشركات أما الفوائد فهي عوائد الحسابات الجارية أو الإيداعات أو حسابات التوفير في البنوك.
- 3- الإيجارات:- وتشمل إيجارات العقارات بأنواعها وإيجارات الأراضي الزراعية والعوائد الناتجة من براءة الاختراع أو حقوق التأليف.
- 4- دخول أصحاب الأعمال الصغيرة:- مثل دخول المطاعم والمحلات ذات الحجم الصغير (الحبيب، 1994م، ص 62).

### ثالثاً:- طريقة الإنفاق:

يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق وفق المكونات التالية:

#### 1- الإنفاق الاستهلاكي:

يشتمل علي الإنفاق على السلع المعمرة كالسيارات والأثاث في القطاع العائلي وكذلك السلع غير المعمرة مثل السلع الغذائية كاللحوم والخضروات والفواكه، كما يشتمل الإنفاق علي الخدمات كخدمات الكهرباء والتعليم والصحة (رشيد، 2010 م، ص 113).

كما يعرف الاستهلاك بأنه الإنفاق على السلع والخدمات لتلبية الرغبات خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة ويشمل ما تستهلكه الدولة من ملابس ومأكل وأدوات منزلية ومواد خام كمواد البناء والقطن والوقود والمعادن. (أبو السعود، 2006م).

أما الاستهلاك النهائي: هو قيام العائلات والمؤسسات بالاستعمال المباشر للسلع والخدمات. (غيث، 2016م، ص 25).

## 2- الإنفاق الاستثماري أو الاستثمار الخاص:

ويشتمل على السلع الرأسمالية كالعقارات مثل المباني والأراضي، كما يشتمل على المخزون السلعي فالمنتج يقوم بتخزين السلع الأولية والوسيطه كاحتياطي للعملية الإنتاجية لكي تستمر ويقوم بتخزين السلع النهائية التي لاتباع حتي يقوم المنتج ببيعها في مرحلة لاحقة. (الوزني والرفاعي، 2007م، ص 83) ، ويشترط في الإنفاق الاستثماري أن يزيد القدرة الإنتاجية كاستخدام المباني كمصنع لإنتاج السلع.

كما يعرف الاستثمار بأنه مرتبط بعاملين هما الزمن والخطر، حيث أن الزمن مرتبط بالتضحية فالتضحية تحتاج إلى زمن معين أما العائد فيرتبط بالمخاطرة لأنه غير مؤكد والتضحية تكون بالأموال المتوفرة لدى المستثمر للحصول على عائد في المستقبل. (الحناوي، 1997م).

كما يعرف الاستثمار بأنه استغلال الأموال المتوفرة لدى المستثمر وتوظيفها في أصول متنوعة لتحقيق أغراضه (الخصيري، 2000م).

كما يعرف الاستثمار بأنه توظيف الأموال المتوفرة لدي المستثمر في أصول متنوعة للحصول على عائد أكبر في المستقبل (شبيب، 2009م، ص 15).

كما يعرف التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت (الاستثمار): عبارته عن الأصول الجديدة أو المستعملة المملوكة لمؤسسة أو لقطاع ما مخصصاً منها قيمة الأصول التي تم التخلص منها خلال فترة المسح وتقدر بسنة (الحرازين، 2014، ص 42).

## 3- الإنفاق الحكومي:

وهو ما تقوم الحكومة بإنفاقه على شراء السلع مثل أثاث الوزارات أو المدارس أو شراء أجهزة الكمبيوتر للمؤسسات الحكومية أو شراء مواد البناء لبناء المدارس أو مباني الوزارات أو الإنفاق على الإعلان لتوظيف موظفين جدد وصرف رواتب للموظفين الحكوميين الجدد والقدامى والإنفاق على خدمات الصحة والتعليم التي تقدمها الحكومة للمواطنين (مقلد والفيل، 2012م، ص 99)

#### 4-القطاع الخارجي:-

ويتمثل بالصادرات وتطرح منها الواردات ، فالصادرات هي سلع وخدمات تنتج في الدولة ويكون لها ميزات تنافسية تزيد الطلب عليها في الخارج فتقوم الدولة بتصديرها، ومفهوم الصادرات حسب ما ورد في الجهاز المركزي الإحصائي فهي السلع والخدمات الإجمالية التي تصدر أو يعاد تصديرها خارج البلاد، فالصادرات تنتقل ملكيتها لدولة أخرى مقابل سلع أو خدمات أو ذهب أو عملات أجنبية أو دين سابق أو تعويضات ومنح معينة (هيكل، 1986م، ص313)، كما تتمثل الصادرات بالسلع والخدمات وطنية المنشأ(القيسي، 2016م، ص40)، أما الواردات فهي ما تحتاجه الدولة من سلع وخدمات لا تمتلك فيها الميزة النسبية فتستوردها من الدول الأخرى المجاورة حيث الدولة لا تمتلك موارد اقتصادية كافية لإنتاج هذه السلع أو إنتاجها لهذه السلع مكلفاً ومعطلاً لاستخدام الكثير من الموارد الاقتصادية. وبذلك تكون المعادلة  $GDP=C+I+G+(Ex-IM)$  حيث أن، الناتج المحلي الإجمالي: GDP، الاستهلاك: C، الاستثمار: I، الإنفاق الحكومي: G، الصادرات: EX، الواردات: IM.

. (Case, Fair and Oster, 2009)

### 2.3 تفسيرات لعلاقة الناتج المحلي مع مكوناته عند حسابة بطريقة الإنفاق .

#### 2.3.1 علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالإنفاق الاستهلاكي:

$Y=C+I+G+(Ex-Im)$  حيث الناتج المحلي الإجمالي: Y الاستهلاك الخاص: C الاستثمار الخاص: I، الإنفاق الحكومي: G. الصادرات: Ex والواردات: Im فزيادة الاستهلاك الخاص يؤدي إلي زيادة الناتج المحلي لأن في ذلك زيادة في الطلب الكلي وزيادة في الطلب الكلي يعني الزيادة في استهلاك السلع الغذائية والآلات وهذا يؤدي لزيادة الإنتاج أي أن الزيادة في الطلب يترتب عليه الزيادة في العرض أي الزيادة في الإنتاج وزيادة الاستهلاك الخاص قد يكون ناتج عن الزيادة في الدخل  $c=a+y$  والزيادة في الدخل يؤدي للنمو الاقتصادي ولكن الزيادة في الاستهلاك تكون بحدود معينة بحيث يحرك الناتج المحلي أكثر مما يحرك الناتج الخارجي حتي لا نصل إلي مرحلة تزيد فيها الواردات عن الصادرات(أحمد، 2004م).

#### 2.3.2 علاقة الاستثمار الخاص بالناتج المحلي الإجمالي:

زيادة الاستثمار الخاص يؤدي لزيادة الناتج المحلي أي الزيادة في الإنتاج وهذا بدوره يؤدي إلي النمو في الناتج المحلي أي الاستثمارات الخاصة ينتج عنها نمو في الاقتصاد المحلي

والزيادة في المشاريع الخاصة مثل المصانع والمنشآت وزيادة إنشاء المصانع التي تلبى حاجة السوق المحلي بل تتعدى ذلك لتصدير المنتج إلي الخارج في حال توفر المنافسة للمنتج بحيث يصبح المنتج عنده القدرة علي منافسة المنتجات الأجنبية، فالسوق المحلي لفلسطين يحتاج لكثير من المصانع مثل مصانع البلاستيك والزجاج والحديد والصلب والألبان والأحذية والأجبان وهذه المصانع تحتاج إلي أيدي عاملة فتقل البطالة وهذا كلة يؤدي إلي تشغيل رؤوس الأموال ومن ثم يؤدي لتغطية الأسواق بالمنتج المحلي بدلاً من استيراده من الخارج بتكلفه عالية وهذا يؤدي للنمو الاقتصادي وزيادة في الناتج المحلي.(الدباغ والجرمود،2003م).

### 2.3.3 علاقة الإنفاق الحكومي بالناتج المحلي:

فالإنفاق الحكومي إما يكون منافس للاستثمار الخاص أو مكمل لدور الاستثمار الخاص فالإنفاق الحكومي يكون إنفاقاً علي المشاريع الحكومية وهو ما يعرف بالمضاعف في تأثيره على النمو الاقتصادي أي يزيد النمو ويؤدي للنمو في الناتج المحلي  $multiplier=1/MPS$  فالإنفاق علي المشاريع الاقتصادية مثل إنشاء شركة الكهرباء التي من المستحسن أن تمد المواطنين بالكهرباء بتكاليف أقل من استهلاكنا للكهرباء من أي دولة أخرى وبالتالي يتم تشغيل كثير من المواطنين وتقليل الفجوة العمالية بما يعرف بالبطالة بالإضافة للأرباح التي تحققها لصالح الحكومة وهذا بدوره يؤدي للنمو الاقتصادي وللنمو في الناتج المحلي، أيضاً إنشاء محطات تحلية للمواطنين فالإنفاق علي مثل هذه المشاريع من قبل الحكومة فيه استثمار للأموال واستفادة ربحية للحكومة إن لم يكن هناك أرباح يكون تقليل للتكاليف كيف لا وهذه المشاريع تشغل المواطنين وتقل البطالة، حيث أن الحكومة بتحقيقها لكثير من المشاريع التي تخدم المواطن يكون لها الحق في فرض الضرائب برضى من المواطن الذي يري أن الحكومة تخدمه في تحقيق الفائدة التي تعود عليه من خلال هذه المشاريع وبالتالي تكسب الحكومة رضا المواطنين وتقوم الحكومة باستثمار عائدات الضرائب لتمثل انفاقاً حكومياً علي كثير من المشاريع المهمة (منصور، 1988م، ص108).

### 2.3.4 علاقة صافي الصادرات بالناتج المحلي الإجمالي:-

زيادة الصادرات تؤدي للنمو الاقتصادي فزيادة الصادرات عن الواردات يؤدي لفائض في ميزان المدفوعات بينما زيادة الواردات عن الصادرات يؤدي لعجز في ميزان المدفوعات وزيادة الصادرات حتى تتساوى مع الواردات يؤدي ذلك لتوازن في ميزان المدفوعات، فزيادة كفاءة المنتج المحلي بحيث يصبح المنتج له قوة تنافسية ويحقق ربحية عالية لأن الدولة تمتلك

الميزة النسبية فيه بحيث يمكن إنتاجه بأقل التكاليف يمكن من خلال هذا المنتج أن نغطي الاستهلاك المحلي ومن ثم تقوم الدولة بتصديره بسعر أعلى من السعر الذي تم استهلاكه محلياً وبالتالي يتحقق من خلال ذلك الأرباح ويحدث النمو الاقتصادي والنمو في الناتج المحلي وتسوية العجز في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات. (أبوشرار، 2007م، ص383)، ولتفسير علاقة صافي الصادرات بالناتج المحلي سنتطرق إلى ما يلي:

- 1- **التعرفة الجمركية:** وهي الضرائب المفروضة على الصادرات والواردات ( Hodgson & Herander, 1983)
- 2- **نظام الحصص (الكوتا):** وهي قيود كميته تفرض على الصادرات والواردات. (حشيش، 1991م)
- 3- **دعم الصادرات:** وهي مدفوعات لمنتجات الصادرات. (عبد القادر، 2011م، ص60)، وفي ظل هذه السياسات سنتطرق لتعريف الواردات والعجز والفائض التجاري والعالمية والاقتصاد المفتوح والميزة المطلقة والنسبية ونظرية هكشر.
- 4- **الواردات:** وهي السلع والخدمات المستهلكة في القطر ولكن تشتري من قطر آخر. (العبادلة، 2014م، ص60)
- 5- **العجز التجاري:** ويحدث العجز التجاري في حالة كون الواردات أكبر من الصادرات وهذا ما يسمى بالعجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وهو أخطر أنواع العجز، وأما الفائض فهو عكس ما ذكر في كون الصادرات في الحساب الجاري لميزان المدفوعات تكون أكبر من الواردات. (Peter H.Linder, 2002).
- 6- **العالمية:** وهذا المصطلح يستخدم للتعبير عن الكيفية التي تصبح فيها الدولة من خلال التجارة الدولية أكثر أهميته بالنسبة للاقتصاد العالمي، وأبسط قياس للعالمية هو معدل الصادرات في القطر بالنسبة للناتج المحلي. وحينما تكون الصادرات في البلد بالنسبة للناتج المحلي مرتفعة تكون الدولة أكثر انفتاحيه اقتصاديه بالنسبة للعالم، لذلك يمكن القول بأن مؤشر الانفتاح: هو معدل صادرات البلد إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وبذلك نقوم بالتطرق لتعريف الاقتصاد المفتوح.
- 7- **الاقتصاد المفتوح:** هو ارتفاع مؤشر الانفتاح في البلد بعكس الاقتصاد المغلق التي تكون فيه البلد ذات مؤشر انفتاح منخفض. (Husted and Melvin, 2010)

8- **الميزة المطلقة والميزة النسبية:** التجارة الدولية كثير ما يمر فيها مصطلح الميزة المطلقة والميزة النسبية، فالميزة المطلقة: وهي من مبادئ آدم سميث، وهي قدرة البلد على إنتاج سلعه باستخدام مدخلات إنتاجيه أقل مما هو ممكن في أي مكان آخر في العالم وبالتالي تخصص البلد في إنتاج هذه السلعة قليلاً للتكاليف وعدم الإهدار المتزايد للموارد الاقتصادية تحقيقاً لأعلى الأرباح. (عوض الله، 2003م، ص 47)

أما الميزة النسبية وهي من مبادئ ديفيد ريكاردو ففي ظل التجارة الدولية كل دولة تخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع الدول الأخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل. (Apple yard and fields, 2001)

9- **نظرية هكشر:** وتنص نظرية هكشر في ظل التجارة الدولية، أن الدولة تصدر السلعة التي يتطلب إنتاجها الاستخدام لعنصر الإنتاج الموجود في هذه الدولة بوفرة وبسعر منخفض مع بلد أقل كثافة في نفس عامل الإنتاج وأكثر سعر لهذا العامل. (أحمد وزكي، 2007م) وبالتالي هذه النظرية تفترض تخصص البلد في عنصر إنتاج واحد وهي تخصصها إما في عنصر الإنتاج وهو رأس المال أو تخصصها في عنصر الإنتاج وهو العمل والتخصص يعني أن يكون عنصر الإنتاج موجود في البلد ومتوفر وتكلفته قليلة بالنسبة للبلد واستغلال هذا العنصر الإنتاجي في إنتاج السلع موفق وأفضل وأكثر توفير لعناصر الإنتاج الأخرى وبالتالي تصدر السلع في هذه البلد التي تعتمد على الكثافة في العنصر الإنتاجي لبلد يكون فيها العنصر الإنتاجي أقل كثافة وأعلى تكاليف ونستورد السلع من البلاد الأخرى التي تتمتع بكونها أكثر كثافة لعنصر الإنتاج وأقل التكاليف وبذلك نوفر من خلال التجارة الدولية إنتاج كثير من السلع لأن جلبها من الخارج يوفر علينا الكثير من التكاليف وبالتالي يتم تحقيق الكثير من الأرباح. وبذلك التجارة الخارجية تكون أنقذت البلاد من كثير من الإهدار في العناصر والموارد الإنتاجية وتكون حققت كثير من أشكال التعاون الاقتصادي بين الدول، إن نظرية هكشر شرحت بشكل تطبيقي كثير من مفاهيم الميزة النسبية والميزة المطلقة. (kreinin and Leontief, 1965).

#### 2.4 نظريات النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه وصف لحالة التوسع في السلع والخدمات التي تنتج من قبل مواطنين الدولة لذلك يقاس النمو الاقتصادي بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP).

فالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لبلد معين تعني زيادة في مستوى المعيشة لمواطني الدولة، أي النمو في الناتج المحلي الإجمالي في السلسلة الزمنية لمدة خمس سنوات تعبر عن نمو اقتصادي في سنة معينة بنسبة 2% على سبيل المثال.

وبالتالي فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي هما وجهان لعملة واحدة، والناتج المحلي الإجمالي (GDP) يعتبر مؤشراً مقبولاً من قبل الاقتصاديين في علم الاقتصاد في بلد معينة . ( القريشي ، 2010م، ص 74). ويمكن عرض أهم النظريات التي تحدثت عن النمو الاقتصادي على النحو التالي :-

#### 2.4.1 نظرية آدم سميث:

ركز آدم سميث على تقسيم العمل والتخصص وقال أن تقسيم العمل والتخصص ضروري لزيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب على العمال. (خلف، 2007م، ص56) وهذا مرتبط بتراكم رأس المال إذا كانت الأجور عالية وبالتالي يحدث النمو الاقتصادي. (Ghatak, 2003).

#### 2.4.2 نظرية ديفيد ريكاردو:-

يرى ديفيد ريكاردو أن الأرباح الناتجة عن الاستثمارات تؤدي للنمو الاقتصادي. (salvadori, 2003) وهذا فيه إشارة إلي أن الزيادة في الاستثمار ناتج عن دعم القطاعات الحكومية للاستثمارات الخاصة أو العامة بما يدرج تحت بند الإنفاق الحكومي أو بما يعرف بمفهوم المزاحمة أي مزاحمة القطاع الحكومي للقطاعات الخاصة بالقيام بالمشاريع الاستثمارية في حالة عدم قدرة القطاعات الخاصة من القيام بالمشاريع الاستثمارية أما لعدم القدرة المالية أو عدم توفر الكفاءة المناسبة.

#### 2.4.3 نظرية النموذج الكلاسيكي الحديث:

يشير أن النمو الاقتصادي مرتبط بتراكم رأس المال وتراكم رأس المال له قسمين:-  
قسم بشري: ويشير إلى العمالة. (الوادي والعيساوي، 2007م، ص70)

قسم مادي: ويتعلق بالجوانب الفنية للإنتاج وما يتطلب من الآلات والمعدات، ومما سبق يتضح أن الاستثمار له علاقة بالنمو الاقتصادي ونعني بكلمة استثمار هو الاستثمار والذي يعرف بالإنفاق الاستثماري من قبل القطاعات الخاصة أو ممكن أن يمثل بالإنفاق من قبل القطاع الحكومي للاستثمارات في المشاريع العامة التي تخدم مصلحة المجتمع بشكل عام. (زهران، 1984م، ص23).

#### 2.4.4 النظرية الكينرية ونموذج هارد دومار:

وهذه النظرية لهارد دومار وتفترض أن النمو الاقتصادي ينتج عن الاستثمارات في المشاريع الخاصة المدعومة من قبل القطاعات الخاصة أو الاستثمارات في المشاريع العامة التي تخدم مصلحة المجتمع ككل وليس المصلحة الفردية فقط. ( القريشي 2010م، ص 93 ).

#### 2.5 نبذة عن ميزان المدفوعات والنتائج المحلي الإجمالي:

في حديثنا سنتطرق لكل من ميزان المدفوعات الفلسطيني والنتائج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

#### 2.5.1 ميزان المدفوعات الفلسطيني:

سجل ميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الرابع 2016 م عجزا بسبب الزيادة الكبيرة في حجم الواردات الفلسطينية عن الصادرات وهذا يشير إلى حالة التبعية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني حيث يعتمد بشكل كبير على الواردات وهذا بسبب التراجع في الصناعات المحلية وعدم القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية لكي تزيد العرض الكلي عن الطلب المحلي وبالتالي تلجأ الدولة إلى التصدير لكميات أقل من الاستيراد وهذا يعني تراجع في النمو الاقتصادي الفلسطيني في عام 2016م.

وقد بلغ العجز في الحساب الجاري 365.1 مليون دولار في الربع الرابع لعام 2016 أي ارتفع العجز بنسبة 16.1% عن الربع السابق ويعزى هذا الارتفاع في العجز لزيادة العجز في الميزان التجاري السلعي بنسبة 5.6% أي بمقدار 126.6 مليون دولار. (إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2016م)، وهذا يشير إلى حالة التبعية في الجانب السلعي أي يعتمد بشكل كبير على واردتها من الدول الأخرى وبلغ اعتمادها على الواردات من الدول الأخرى أكثر من اعتمادها على صادراتها السلعية بنسبة 5.6% أي بمقدار 126.6 مليون دولار وهذا يعني تراجع في النمو الاقتصادي في الربع الرابع لعام 2016 م وهذا التراجع يعزى إلى التراجع في الصناعات المحلية السلعية الفلسطينية بحيث تصبح الدولة غير قادرة على التصدير بكمية أكبر من الاستيراد وهذا العجز في السلع المحلية لعدم قدرتها على الدخول في السوق التنافسية وعدم قدرتها للوصول إلى قدر كبير من الجودة لزيادة الصادرات الفلسطينية وحسب ما تشير البيانات الإحصائية إلى أن هناك عجز في ميزان الخدمات بنحو 4.9% أي بمقدار 232.5 مليون دولار (إصدارات سلطة النقد الفلسطينية لعام 2016م، نتائج ميزان المدفوعات الفلسطيني) وهذا يعني ارتفاع الواردات من خدمات النقل



عن الصادرات وأيضاً ارتفاع واردات خدمات الأعمال الأخرى عن الصادرات وهذا الارتفاع هو السبب في التراجع في النمو الاقتصادي حيث أن الدولة تعتمد على الواردات أكثر من الاعتماد الذاتي على نفسها حيث يبرر هذا الاعتماد بتراجع الصادرات بالتبعية الفلسطينية أي تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاديات الأخرى، والعجز السابق في ميزان المدفوعات الفلسطيني في الحساب الجاري يخص الربع الرابع لعام 2016م وحتى يصبح ميزان المدفوعات متوازياً أو متوازناً يتساوى أو يتوازى بحساب الدخل وبحساب رأس المال وبالحساب المالي.

علماً بأن حساب الدخل يدخل ضمن الحساب الجاري حيث أن الفائض في حساب الدخل يغطي العجز في حساب السلع والخدمات وهذه الحسابات كلها تكون ضمن الحساب الجاري. أي يمكن القول بأن الحساب الجاري لميزان المدفوعات الفلسطيني يتكون من كل :-

1- حساب السلع

2- حساب الخدمات.

3- حساب الدخل .

4- حساب التحويلات الجارية.

ويمكن وصف حساب السلع بأنه يتكون من /

1- الصادرات من السلع.

2- الواردات من السلع .

وكون الواردات الفلسطينية من السلع أكبر من الصادرات الفلسطينية السلعية أدى ذلك للوصول إلى العجز وقيمه حوالي 126.6 مليون دولار وذلك في عام 2016م في الربع الرابع. كما ويمكن وصف حساب الخدمات في الحساب الجاري الفلسطيني في ميزان المدفوعات بأنه يتكون من

1. الصادرات من الخدمات

2. الواردات من الخدمات

وكون الواردات الفلسطينية من الخدمات أكبر من الصادرات الفلسطينية من الخدمات أدى ذلك للوصول إلى العجز والذي قيمته حوالي 232.5 مليون دولار في الربع الرابع لعام 2016م، ويتفحص الحساب الجاري الفلسطيني وجد أن العجز في حساب السلع والخدمات يتم

تسويته بحساب الدخل في الحساب الجاري الفلسطيني ويتم تسويته أيضاً بحساب رأس المال الفلسطيني وبالحساب المالي وكلاهما في ميزان المدفوعات.

ويمكن وصف حساب الدخل في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الفلسطيني بأنه يتكون من:-

أ. حساب تعويضات العاملين

ب. حساب الاستثمارات

وحيثما نتكلم عن حساب تعويضات العاملين في حساب الدخل في الحساب الجاري الفلسطيني نجد أن حساب تعويضات العاملين حقق فائضاً مقداره 396.70 مليون دولار في الربع الرابع في عام 2016 (إصدارات الجهاز المركزي الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية لعام 2016، نتائج ميزان المدفوعات الفلسطيني) وهذا الفائض الذي حققه حساب تعويضات العاملين في الحساب الجاري في حساب الدخل كان سبباً قوياً في تحقيق الفائض في حساب الدخل ليتم تسوية العجز بشكل كبير في الحساب الجاري في حساب كل من السلع والخدمات في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني لعام 2016م في الربع الرابع، مع العلم أن الفائض في حساب الدخل في الحساب الجاري الذي يرجع إلى تعويضات العاملين كان سببه تعويضات العاملين في أراضي 1948م المحتلة.

أما حساب الدخل المكون من حساب الاستثمار من الخارج فقد شغل المرتبة الثانية في تشكيل الفائض في حساب الدخل حيث بلغ حوالي 29.6 مليون دولار وهو يشكل استثمارات الحافظة في الخارج ويضاف لحساب الدخل الفوائد على الودائع الفلسطينية. (إصدارات سلطة النقد لعام 2016، نتائج ميزان المدفوعات الفلسطيني)، كما بلغت التحويلات الجارية قيمتها 585.4 مليون دولار محققة فائض في عام 2016م ارتفعت نسبته بحوالي 2.2% عن الربع السابق، حيث كانت المرتبة الأولى في التحويلات الجارية من الخارج في عام 2016م في الربع الرابع التي حققت الفائض تتمثل في التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى وأهمها القطاع الخاص حيث كانت نسبتها من التحويلات الجارية من الخارج حوالي 79.9%. (إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016م، نتائج ميزان المدفوعات الفلسطيني).

أما المرتبة الثانية من إجمالي التحويلات الجارية من الخارج في عام 2016م في الربع الرابع التي حققت الفائض تتمثل في التحويلات من الدول المانحة حيث كانت نسبتها حوالي 29.8%.

أما المرتبة الثالثة من إجمالي التحويلات الجارية من الخارج فقد كانت إلى القطاع الحكومي وكانت نسبتها 20.1%.

حيث أن حساب الدخل في ميزان المدفوعات يتكون من:

أ. حساب تعويضات العاملين.

ب. حساب الاستثمارات.

أما حساب التحويلات الجارية فهو يتبع للحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني وبذلك يكون هناك تحفيز للنمو الاقتصادي الفلسطيني في عام 2016م حيث يتحقق فائض في كل من حساب الدخل وحساب التحويلات من الخارج وكلاهما يتبع للحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني وذلك لعام 2016م في الربع الرابع وهذا الفائض الذي يحدث يوازي ويساوي العجز الذي حدث في كلا من حساب السلع والخدمات التابع للحساب الجاري لميزان المدفوعات الفلسطيني وذلك لعام 2016م في الربع الرابع.

وعند النظر لميزان المدفوعات نجد وجود فائض في الحساب الرأسمالي والحساب المالي وهذا الفائض مقداره حوالي 354.5 مليون دولار أي بارتفاع وصل حوالي 25.9% للربع الرابع لعام 2016م عن الربع الثالث لنفس السنة، حيث الفائض المتحقق في الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات الفلسطيني لعام 2016م في الربع الرابع بلغ حوالي 144.7 مليون دولار. (إصدارات الجهاز المركزي الفلسطيني، نتائج ميزان المدفوعات الفلسطيني لعام 2016م)، بينما الفائض المتحقق في الحساب المالي لميزان المدفوعات الفلسطيني لعام 2016م في الربع الرابع بلغ حوالي 209.8 مليون دولار. (جريدة فلسطين عن الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية 2017، ص 12).

ومن التحليلات السابقة نجد أن التراجع في النمو الاقتصادي الفلسطيني في عام 2016م في الربع الرابع يرجع إلى العجز في ميزان المدفوعات في الحساب الجاري في كلا من حساب السلع والخدمات وهذا بسبب أن الواردات الفلسطينية من السلع والخدمات أكبر من الصادرات الفلسطينية ومن ثم تغطية هذا العجز في ميزان المدفوعات عن طريق الفائض في حساب الدخل ومن ضمن حساب الدخل الاستثمارات الخارجية أي الفائض في الاستثمارات الخارجية، كما تم تسوية وموازنة العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني بالفائض في التحويلات الجارية من الخارج حيث كان هناك تحويلات للقطاع الحكومي نسبتها 20.1% من إجمالي التحويلات وهذه التحويلات ممكن استخدامها من قبل الحكومة في الإنفاق.

## 2.5.2 الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني:-

من الواضح أن مكونات الناتج المحلي المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات تلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي الفلسطيني، وحسب التقديرات بالأسعار الثابتة تشير إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الربع الرابع لعام 2016م بنسبة 1.3% مقارنة مع الربع الرابع من عام 2015م، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنسبة 1.1% في الضفة الغربية وارتفع بنسبة 1.7% في قطاع غزة عن الربع الرابع في 2015م. (الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، 2016م).

حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع لعام 2016م بنسبة 1.3% مقارنة مع الربع الثالث من عام 2016م (بالأسعار الثابتة)، حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع من عام 2016م بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية 1503.3 مليون دولار وفي قطاع غزة بلغ إجمالي الناتج المحلي 492,0 مليون دولار ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016 بنسبة 4.1% في فلسطين بالأسعار الثابتة مقارنة مع عام 2015. (جريدة فلسطين، الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء 2017، ص 13).

وهذا أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الفلسطيني خلال الربع الرابع من عام 2016 بنسبة 1.3% مقارنة مع الربع الرابع من عام 2015. وسوف نتكلم بالتفصيل عن الناتج المحلي الإجمالي ومراحل تطوره في الفصل التالي.

إلا أن هذا النمو كان يتراجع بسبب الحرب الإسرائيلية على فلسطين، في عام 2014م التي أدت إلى هدم كثير من المنازل والمستشفيات والمدارس وهذا ما يؤدي إلى هدر في الاستثمارات الفلسطينية ولكن بعد ذلك في السنوات التالية 2015م، 2016م كان هناك إعادة بناء لكثير من المباني والمدارس والمستشفيات التي تم هدمها في عام 2014م بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الاستثمارات الفلسطينية المتعلقة بالمباني والمستشفيات والمدارس والبنية التحتية الفلسطينية لذلك أشار تقرير المركز الإحصائي الفلسطيني إلى ارتفاع في الناتج المحلي في قطاع غزة في عام 2016م بنسبة 1.7% عن عام 2015م وهذا يدل على أن الاستثمار والإنفاق الحكومي لهما دور كبير في زيادة الناتج المحلي وارتفاعه ولهما دور كبير في النمو الاقتصادي، فحسب تقرير عام 2016م الذي صدر عن مركز الإحصاء الفلسطيني نجد أن إجمالي عدد الوحدات السكنية المتضررة جراء العدوان خلال حرب 2014م كان أكثر من 11,73 ألف وحدة سكنية مدمرة تدمير كامل وأكثر من 6900

وحدة سكنية متضررة بشكل بالغ، 11 ألف وحدة سكنية مدمرة بشكل كلي وأضاف سرحان وكيل وزارة الأشغال أن حوالي 6464 وحدة سكنية متضرر بشكل جزئي وأن الوحدات السكنية المتضررة بشكل جزئي طفيف بلغت حوالي 149081 وهذا يعني انخفاض إجمالي الناتج المحلي في عام 2014م عن إجمالي الناتج المحلي في عام 2016م لأنه في عام 2014م دمر كثير من المباني والمستشفيات والمدارس، وهذا يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي في عام 2014م بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة.

أما في عام 2015م، 2016م بدأت الحركة العمرانية لكثير من المدارس والمستشفيات والمباني والبنى التحتية لذلك بدأ الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع ليسجل نمواً اقتصادياً. وكانت أهم المشاريع التي نفذت:- مشروع مدينة حمد حيث أنجز من خلال هذا المشروع كمرحلة أولى حوالي 1060 وحدة سكنية وأنشأ كمرحلة ثانية في هذا المشروع حوالي 1264 وحدة سكنية.

وأيضاً تم انجاز مشاريع إسكان في عامي 2015م، 2016م حوالي 2324 وحدة سكنية. (تقرير وزارة الأشغال، 2016م). وخلال مؤتمر شرم الشيخ الدولي لعام 2014م لإعادة إعمار قطاع غزة والذي عقد في القاهرة تعهدت الدول المانحة المشاركة في المؤتمر بتقديم نحو 5.4 مليار دولار نصفها لإعادة إعمار قطاع غزة بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة في عام 2014م. (المؤتمر الدولي في شرم الشيخ لعام 2014م، موقع إلكتروني).

وكانت تبرعات الدول المانحة خلال مؤتمر شرم الشيخ لعام 2014م على النحو التالي:-

#### جدول (2.1): تبرعات الدول المانحة خلال مؤتمر القاهرة لعام 2014م.

الدولة المانحة	قيمة التبرع
قطر	1000
الولايات المتحدة	212
تركيا	200
الكويت	200
الإمارات	200
اليابان	200

الدولة المانحة	قيمة التبرع
السويد	100
ألمانيا	63.4
إيطاليا	60.5
فرنسا	37.8
المملكة المتحدة	32
الاتحاد الأوروبي	31.6
الجزائر	25
البحرين	5.5
النرويج	5.4
إيرلندا	3.1
كرواتيا	1.3
اليونان	1
المجموع	2378.6

-القيم بالمليون دولار.

-المصدر: (موقع نون بوست، 2014م، موقع إلكتروني).

ومن خلال الاطلاع على موقع (BBC، 2014م) تبين أن كل من الدول (قطر، الولايات المتحدة، تركيا) تعهدت بالتبرع بنفس المبالغ التي وردت في الجدول السابق بينما صرحت مسئولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي كاترين آشتون أن تبرعات الدول الأعضاء ستصل لـ 558 مليون دولار.

وتجدر الإشارة بأن الدول المانحة التي شاركت في المؤتمر لم تلتزم بتقديم غالبية المبالغ التي وعدت بها خلال المؤتمر ولكن بعد عملية إعادة الإعمار أصبح هناك زيادة في الاستثمارات الفلسطينية وزيادة في الإنفاق الحكومي وتحسن للوضع الاستثماري في غزة أدى ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016م ومن ثم النمو الاقتصادي أكثر مما كان عليه الوضع الاقتصادي الفلسطيني في عامي 2015م، 2014م.

## الخلاصة:

إن مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند حسابه بطريقة الإنفاق يتكون من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي بالإضافة لصافي الصادرات وهذه العناصر في حال زيادتها في الدولة تؤثر على النمو الاقتصادي أي أن زيادة الدولة في استثماراتها علامة قوية على زيادة التقدم للدولة في اقتصادها فلكي تكون الدولة قوية في اقتصادها لابد أن تتمتع باستثمارات قوية وإنفاق حكومي فعال وحجم من الصادرات كبير يفوق وارداتها ناتج عن تفوق في صناعاتها المحلية بالإضافة إلى أن الزيادة في الاستهلاك يكون ناتج عن وجود نمو اقتصادي يحرك الاستهلاك لدى المواطنين والحكومة والمجتمع ولقد تطرقنا في الفصل السابق لمكونات الناتج المحلي بطريقة الإنفاق بشيء من التفصيل من ناحية نظرية وتكلمنا عن ميزان المدفوعات لما له من علاقة بمكونات الناتج المحلي وتكلمنا عن بعض التفسيرات لأثر مكونات الناتج المحلي عند حسابه بطريقة الإنفاق على النمو الاقتصادي وبيننا من الناحية النظرية ما تأثير كل من الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، صافي الصادرات على النمو الاقتصادي.

## الفصل الثالث

المؤشرات الاقتصادية في الأراضي  
اللسطينية للنتاج المحلي الإجمالي  
ومكوناته عند حسابه بطريقة الإنفاق



### 3.1 المقدمة:

فمن خلال المؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية للناتج المحلي ومكوناته (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، صافي الصادرات) يمكن التعرف على حركة النمو الاقتصادي والتعرف على مستوى الاستهلاك النهائي ومستوى التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت (الاستثمار) وصافي الصادرات الفلسطينية من خلال عرض البيانات الإحصائية القومية والتي مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتفسيرها وتحليلها وتمثيلها بيانياً.

### 3.2 حجم الإنفاق الكلي في فلسطين:

جدول (3.1): الصادرات والناتج المحلي ومكوناته في فلسطين عند حسابه بطريقة الإنفاق بالأسعار الثابتة بالمليون دولار.

السنة	النمو الاقتصادي ويمثله الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الاستهلاك النهائي (C)	التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت (I)	الصادرات (x)	صافي الصادرات (EX)
1994	3,080.7	3,691.0	1,000.6	412.0	-1,700.4
1995	3,300.0	4,000.5	983.2	522.3	-1,783.9
1996	3,340.1	4,052.0	994.0	501.6	-1,760.0
1997	3,830.0	4,570.6	1,104.9	606.4	-1,925.5
1998	4,379.0	5,050.7	1,272.7	710.4	-2,050.7
1999	4,741.6	5,403.8	1,730.1	750.9	-2,599.9
2000	4,335.9	5,116.5	1,276.9	879.2	-2,149.1
2001	3,932.2	4,932.3	1,016.0	589.6	-2,089.1
2002	3,441.1	4,416.9	849.4	480.9	-1,847.5
2003	3,923.4	4,937.6	1,082.8	540.6	-2,130.6
2004	4,329.2	5,672.2	1,111.6	596.8	-2,540.6
2005	4,796.7	6,340.2	1,216.2	704.4	-2,792.0

السنة	النمو الاقتصادي ويمثله الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الاستهلاك النهائي (C)	التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت (I)	الصادرات (x)	صافي الصادرات (EX)
2006	4,609.6	6,149.8	1,104.5	683.4	-2,687.6
2007	4,913.4	6,520.2	862.5	811.5	-2,493.3
2008	5,212.1	6,602.8	1,154.0	951.4	-2,545.0
2009	5,663.6	7,059.5	1,366.2	1,015.1	-2,792.6
2010	6,122.3	7,320.5	1,285.6	1,031.6	-2,523.0
2011	6,882.3	8,045.8	1,554.0	1,298.3	-2,530.5
2012	7,314.8	8,822.2	1,755.9	1,290.4	-3,084.9
2013	7,477.0	8,516.4	1,826.6	1,333.4	-2,725.8
2014	7,463.4	8,819.6	1,641.8	1,461.1	-2,765.0
2015	7,719.3	9,359.0	1,788.8	1,499.8	-3,126.7
2016	8,037.0	9,619.3	1,772.4	1,582.8	-3,127.2

البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوه بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967م، وهي تمثل الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته عند حسابه بطريقة الإنفاق.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017م إحصاءات الحسابات القومية، (1994 - 2016م) رام الله، فلسطين، سنة الأساس 2004م.

ونلاحظ من الجدول السابق أن الاستهلاك النهائي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين أي أن الاستهلاك أكبر من الإنتاج أي أن ما يوجه من الناتج المحلي الإجمالي للاستهلاك أكبر مما يوجه للاستثمار والصادرات، والزيادة في حجم الاستهلاك يغطي من خلال تبرعات الأفراد للأسر المحتاجة أو من خلال تبرعات الجمعيات أو من خلال ما تقدمه وكالة الغوث من مساعدات للمواطنين أو من خلال ما تقدمه الدول المانحة للمواطنين ونلاحظ أن نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي تتراوح في سنوات الدراسة ما بين 1.13 إلى حوالي 1.33 أي أن الميل الحدي للاستهلاك يزيد عن الواحد صحيح وهذا مخالف للنظريات الاقتصادية والتي يصل الميل الحدي للاستهلاك إلى حوالي 75% ولكن فلسطين وضع خاص وذلك لوجود الاحتلال الإسرائيلي الأمر الذي أدى لزيادة البطالة وتراجع في الصادرات والمشاريع

الاقتصادية والاعتماد على الدول المانحة في تغطية زيادة الاستهلاك عن الناتج المحلي، ونلاحظ من الجدول أن نسبة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة تتراوح ما بين 17% - 36% أي أن مضاعف الاستثمار في فلسطين تتراوح ما بين 3-5 وهذا يعني أنه يمكن زيادة الاستثمار لخمس أضعاف الاستثمار الموجود في فلسطين وهذا ينتج عنه زيادة كبيرة في النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي ونلاحظ أن الانخفاض في صافي الصادرات يعني الزيادة في الواردات وذلك لاعتماد فلسطين بشكل كبير على الواردات وبذلك تكون الواردات أكبر من الصادرات وكل ما زادت الواردات في فلسطين يقل النمو الاقتصادي من جهة أخرى فلسطين تعتمد بشكل كبير على الواردات التي تحرك بشكل كبير السوق الداخلي وتحرك الطلب وتعمل على زيادة تبادل العملات وزيادة الواردات في فلسطين تمثل زيادة الانخفاض في صافي الصادرات وذلك لقلّة الصادرات في فلسطين وبالتالي فإن نسبة صافي الصادرات في فلسطين من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 37% -، 55% - ويقسمة 1 على هذه النسبة يكون مضاعف صافي الصادرات في فلسطين يتراوح ما بين 2.7-، 1.8- وهذا يعني أنه بمضاعفة خفض صافي الصادرات في فلسطين يتحقق نمو اقتصادي أكثر أي بخفض الواردات الفلسطينية يتحقق النمو الاقتصادي كما نلاحظ أنه في فلسطين تكون الصادرات قليلة والزيادة في الصادرات تؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

### 3.3 الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic product):

وسيتم الحديث عن الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته وكيفية احتسابه بطريقة الإنفاق وفق البيانات الواردة مع التعليق على هذه البيانات بشيء من التحليل الوصفي والتفسيري مستعيناً بالتمثيل البياني، وسنتكلم عن تطور الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين وقطاع غزة والضفة الغربية.

#### 3.3.1 تطور الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين:

بالنظر إلى الجدول السابق رقم (3.1) من الملاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي مر بمراحل، أولها مرحلة النمو وتبدأ من عام 1994م - 1999م حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في هذه الفترة من 3,080.7 - 4,741.6 مليون دولار وسبب هذا النمو هو أن هذه الفترة كانت تتميز بكثرة التبرعات من الخارج وفتح المعابر .

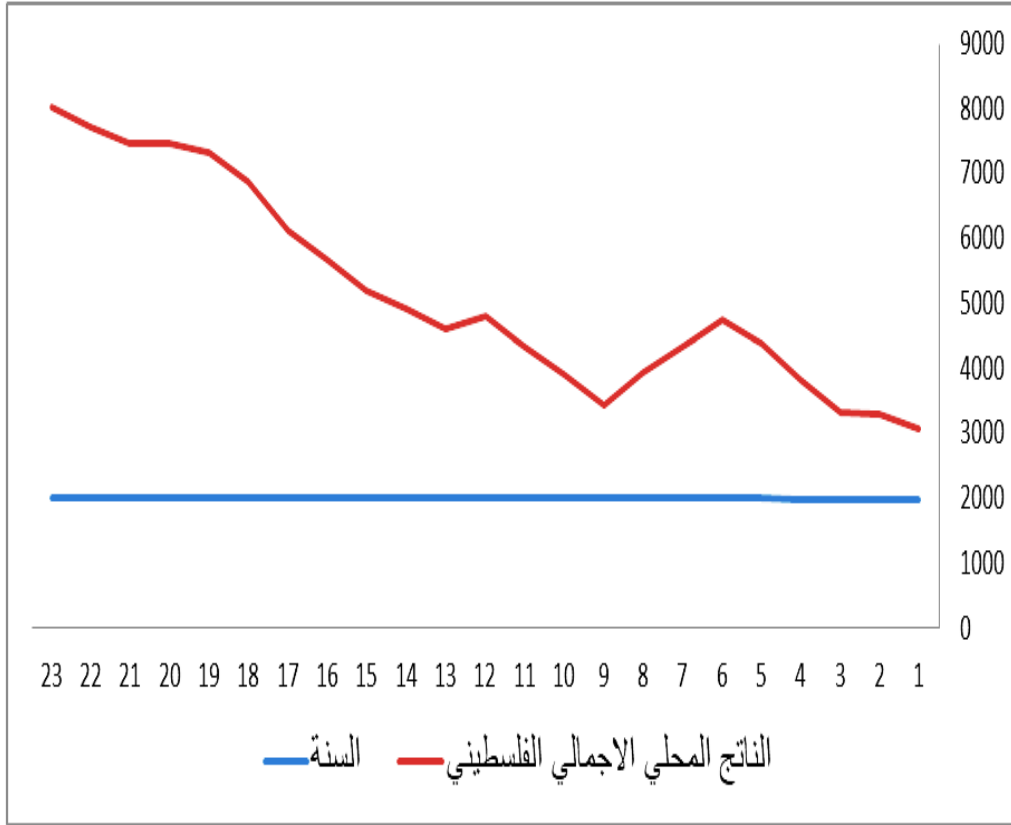
المرحلة الثانية: بدأ الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بالتراجع من عام (2000-2002م) بسبب العدوان الاسرائيلي وكان التراجع في ما يقرب بالمليون دولار من 4,335.9 - 3,441.1.

المرحلة الثالثة: نما الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من عام 2003م حتى عام 2005م حيث ازدادت قيمته من 3,923.4 مليون دولار عام 2003م إلى حوالي 4,796.7.

المرحلة الرابعة: عاد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بالتراجع في عام 2006م حيث بلغت قيمته في عام 2006م حوالي 4,609.6 مليون دولار حيث كانت قيمته في عام 2005م حوالي 4,796.7 ليسجل بذلك تراجعاً في النمو الاقتصادي في هذه المرحلة (2005-2006م).

المرحلة الخامسة: أخذ الناتج المحلي الإجمالي ينمو من عام 2007-2013م حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني 7,477.0 مليون دولار في عام 2013م بعد أن كان في عام 2007 م قيمته 4,913.4 مليون دولار حيث هذه الفترة كانت تتميز بإعادة إعمار لكثير من البيوت والمؤسسات التي هدمها المحتل الإسرائيلي.

المرحلة السادسة: عام 2014م حيث تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2014م 7,463.4 مليون دولار بعد أن كانت قيمته في عام 2013م حوالي 7,477.0 مليون دولار ويعزي هذا التراجع لأن عام 2014م كان عام حرب على قطاع غزة من قبل المحتل الاسرائيلي مما سبب ذلك إلى تدمير كثير من الموارد الاقتصادية ويمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل التالي:-



شكل (3.1): الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994 - 2016م)

-المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (3.1)  
-القيم بالمليون دولار.

### 3.3.2 تطور الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة:

حقق الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1994م - 1999م نمواً يقدر 1,099.5 - 1,469.6 مليون دولار - انظر الجدول رقم (3.3).

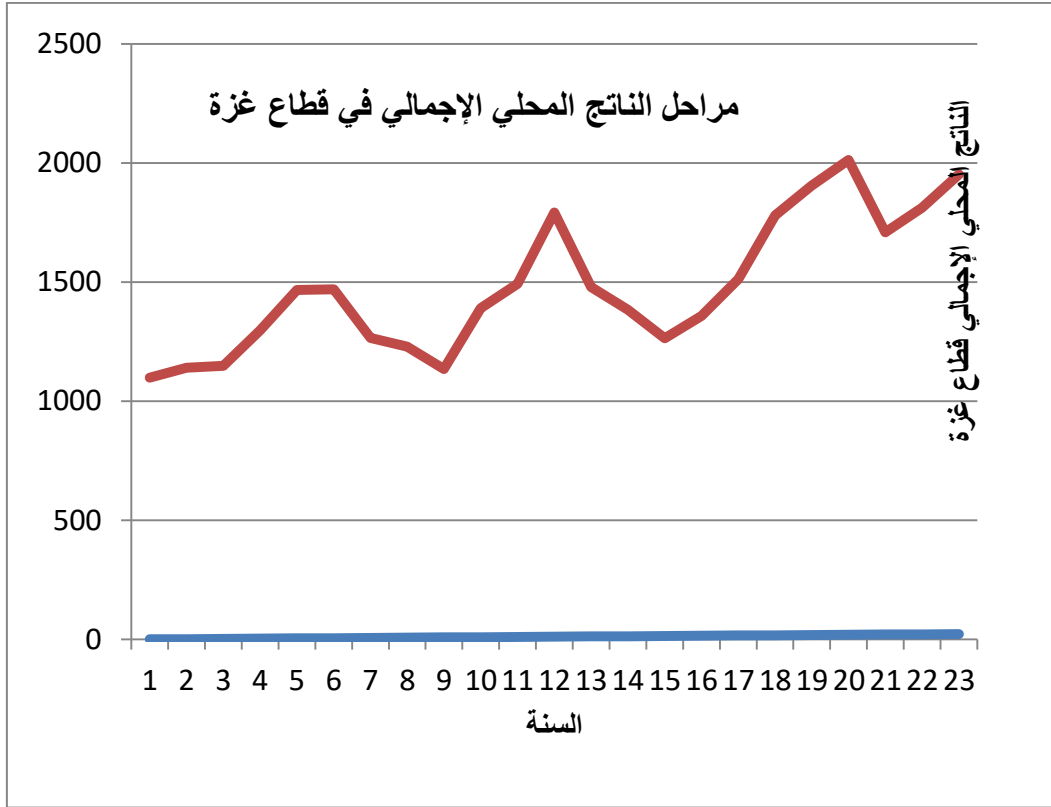
أي أن الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة سجل نمواً اقتصادياً في هذه الفترة بمقدار 370.1 مليون دولار، ثم بدأ يتراجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة في عام 2000م لتبلغ قيمته حوالي 1,265.9 مليون دولار وازداد التراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة حتى عام 2002م حيث بلغت قيمته 1,134.8 مليون دولار، أنظر الجدول رقم (3.3).

أما في عام 2003م فلقد كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة 1,390.6 مليون دولار ليبدأ في النمو بعد تراجعها في عام 2002م واستمر في نموه حتى عام 2005م

حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة حوالي 1,792.9 مليون دولار، انظر الجدول رقم (3.3).

وبذلك يكون النمو في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة يشير للنمو الاقتصادي في الفترة (2003-2005م) حيث نما الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة في هذه المرحلة من 1,390.6-1,792.9 مليون دولار أما في عام 2006م بدأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بالتراجع حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار حوالي 1478.9 ليسجل بذلك تراجعاً في نموه وصولاً إلى عام 2009م، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة حوالي 1,359.0 مليون دولار، انظر الجدول رقم (3.3)، والسبب في هذا التراجع في النمو الاقتصادي هو أن هذه الفترة شهدت الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة مما أدى إلى تدمير كثير من الموارد الاقتصادية وضعف القوة الإنتاجية، وفي عام 2010م في قطاع غزة بدأ الناتج المحلي الإجمالي بالنمو حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1,513.3 مليون دولار إلا أن هذه القيمة تعد تراجعاً في النمو الاقتصادي بالنسبة لعام 2005م الذي بلغت فيه قيمة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة حوالي 1,792.9 مليون دولار، انظر الجدول رقم (3.3). لذلك تكون فترة النمو الاقتصادي في قطاع غزة هي الفترة (2012-2013م) بعد فترة 2005م لأن في هذه الفترة كانت أجواء قطاع غزة بعيدة نوعاً ما عن الحروب فشهدت هذه الفترة استقراراً اقتصادياً أكثر من الفترة السابقة (2006-2011م) وبذلك كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة في عام 2012م حوالي 1,905.8 مليون دولار أما قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013م حوالي 2,012.7 مليون دولار وبذلك تكون الفترة (2012 - 2013م) شهدت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة . انظر الجدول (3.3)، أما عام 2014م فقد كان فيه تراجع للنمو في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة والسبب في ذلك الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة التي أدت إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي في المنطقة ، أما عامي 2015-2016م فلقد تراجع نمو الناتج المحلي بالنسبة لعام 2013م.

ويمكن النظر لمراحل الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة من خلال الشكل التالي:-



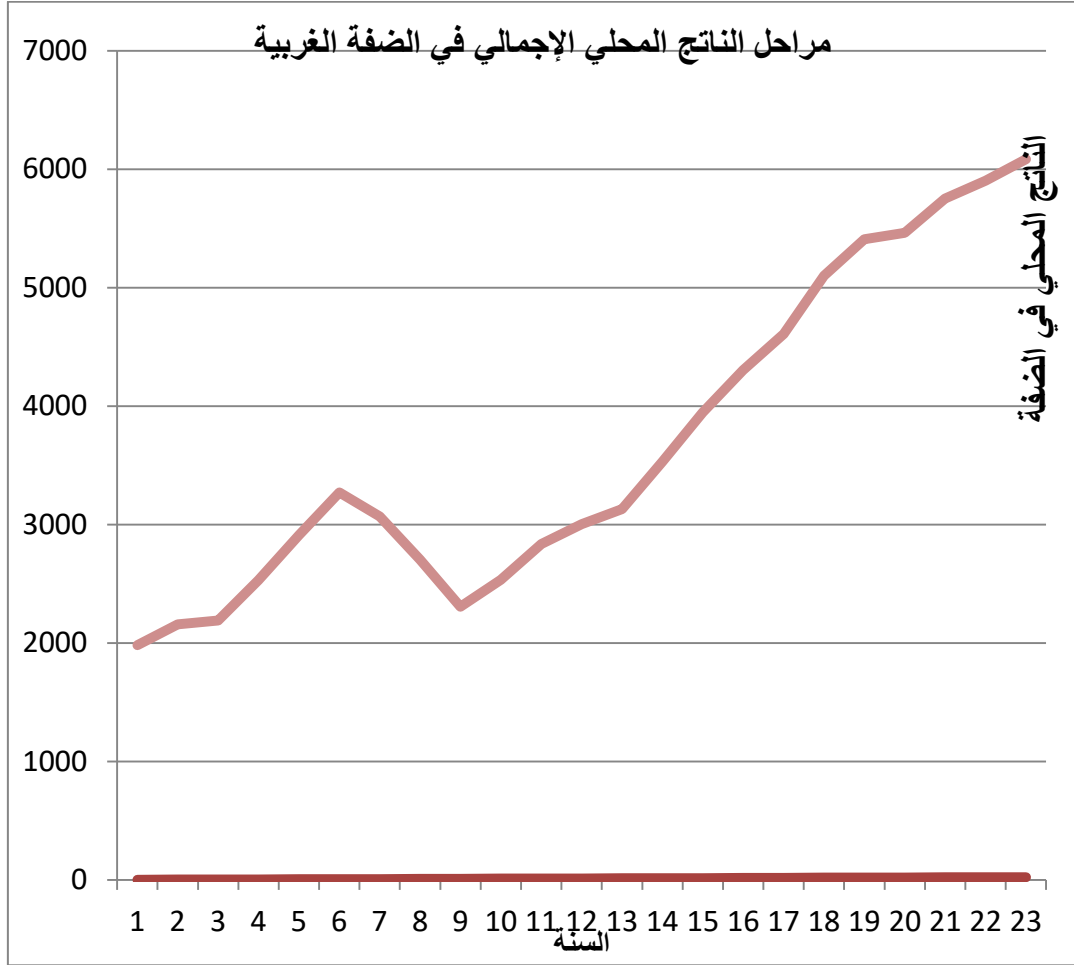
شكل (3.2): مراحل الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة خلال الفترة (1994 - 2016م).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (3.3).

### 3.3.3 تطور الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية:

أما في الضفة الغربية فقد شهدت الفترة ( 1994 - 1999م) نمواً في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، حيث وصلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية من 1,981.2 - 3,272.0 مليون دولار، أما في عام 2000 م في الضفة الغربية بدأ الناتج المحلي الإجمالي يتراجع حتى عام 2002 م لتأثره بالأحداث والثورات الفلسطينية التي حدثت في المسجد الأقصى ضد العدوان اليهودي على المسجد الأقصى مما أدى ذلك إلى زعزعة الاقتصاد الفلسطيني في هذه الفترة حيث كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية في عام 2000م حوالي 3,070.0 مليون دولار أما في عام 2002 م فتراجع نمو الناتج المحلي لتصل قيمته بالمليون دولار حوالي 2,306.3 مليون دولار، انظر الجدول (3.4). أما في المرحلة ( 2005-2015م) فلقد نما الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية حيث بلغت قيمة الناتج المحلي في عام 2014 م حوالي 5,754.3 مليون دولار أما في عامي 2015,2016م بلغت قيمته على التوالي حوالي 5,906.1, 6084.9 مليون دولار.

ويمكن معرفة مراحل الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية من خلال النظر في الشكل التالي:-



شكل (3.3): مراحل الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية خلال الفترة (1994 - 2016م).

- المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-4).

- القيم بالمليون دولار

### 3.4 الاستهلاك النهائي: ( Final consumption ) :

عند استعراض الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق نجد أنه يتكون من: الاستهلاك و الاستثمار و الإنفاق الحكومي و صافي الصادرات، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GDP = C + I + G + (EX - IM)$$



حيث الاستهلاك C= والاستثمار I = والإنفاق الحكومي G = والصادرات EX= والواردات = IM والناتج المحلي الإجمالي = GDP، وحينما نتكلم عن الاستهلاك النهائي Final consumption يصنف الاستهلاك النهائي إلى ثلاث أصناف:-

1- الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية.

2- الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي.

3- الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح ، انظر الجدول (3.2)

**ونلاحظ أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي:**

هو مجموع كل من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية ( House hold final consumption ) والإنفاق الاستهلاكي الحكومي ( Government final consumption ) والإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح ( NpIsh final consumption )

وأن الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية يحصل على المرتبة الأولى في تكوين الإنفاق الاستهلاكي النهائي، انظر الجدول (3.2) حيث كانت أكبر قيمة للإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية في فلسطين في عام 2016م حيث بلغت قيمته حوالي 7,104.1 مليون دولار بينما أقل قيمة له كانت في عام 1994م وكان قيمته حوالي 2.930.8 مليون دولار.

أما أكبر قيمة للإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية في قطاع غزة كانت في عام 2006م وبلغت قيمته حوالي 1,682.0 مليون دولار.

بينما أقل قيمة له كانت في عام 2001م وكانت قيمته حوالي 957.1 مليون دولار. انظر الجدول (3.2). أما أكبر قيمة للإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية في الضفة الغربية كانت في عام 2015م وبلغت قيمته حوالي 5,341.0 مليون دولار بينما أقل قيمة له كانت في عام 1994 م حيث كانت قيمته حوالي 1,892.5 مليون دولار، انظر الجدول (3.2). أما الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي فهو يعد المرتبة الثانية من مكونات الإنفاق الاستهلاكي النهائي حيث كانت أكبر قيمة للإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي في فلسطين في عام 2016م حيث بلغت قيمته حوالي 2,152.4 مليون دولار، انظر الجدول (3.2).

بينما أقل قيمة له بلغت في عام 1994م وكانت قيمته حوالي 538.8 مليون دولار.

أما في قطاع غزة فكانت أعلى قيمة للإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي في عام 2015م حيث بلغت قيمته حوالي 839.7 مليون دولار، راجع الجدول (3.2). أما أقل قيمة للإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي في عام 1994م وكانت قيمته حوالي 228.5 مليون دولار في قطاع غزة . أما في الضفة الغربية فكانت أعلى قيمة للإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي في عام 2015 م، راجع الجدول (3.2). أما أقل قيمة للإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي في الضفة الغربية فكانت في عام 1994م وكانت قيمتها حوالي 310.3 مليون دولار.

أما المرتبة الأخيرة من مكونات الإنفاق الاستهلاكي النهائي فهي الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وبلغت أعلى قيمة له في فلسطين حوالي 375.8 مليون دولار في عام 2015م أما أقل قيمة له بلغت حوالي 167.0 مليون دولار في عام 2000م ، راجع الجدول (3.2)، أما أعلى قيمة للإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح كانت في قطاع غزة في عام 2015 م وبلغت قيمته حوالي 237.4 مليون دولار، انظر الجدول (3.2).

أما أدنى قيمة للإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح كانت في قطاع غزة في عام 1998 م حيث بلغت قيمته حوالي 61.3 مليون دولار.

**جدول (3.2): مكونات الاستهلاك النهائي في قطاع غزة والضفة الغربية وفلسطين للفترة (1994-2016) (بالأسعار الثابتة ، سنة الأساس 2004م القيمة بالمليون دولار).**

السنة	الاستهلاك النهائي في الضفة الغربية			الاستهلاك النهائي في قطاع غزة			الاستهلاك النهائي في فلسطين		
	الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	الإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير هادفة للربح	الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	الإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير هادفة للربح	الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	الإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير هادفة للربح
1994	1,892.5	310.3	104.8	1,038.3	228.5	116.6	2,930.8	538.8	221.4
1995	2,133.3	350.3	114.5	1,037.4	255.5	109.5	3,170.7	605.8	224.0
1996	2,090.0	389.0	112.0	1,013.9	334.3	112.8	3,103.9	723.3	224.8
1997	2,408.7	454.5	101.9	1,159.5	362.7	83.3	3,568.2	817.2	185.2
1998	2,634.4	519.3	124.5	1,319.3	391.9	61.3	3,953.7	911.2	185.8
1999	2,885.1	583.8	129.7	1,323.3	415.8	66.1	4,208.4	999.6	195.8
2000	2,717.0	618.1	93.1	1,164.1	450.3	73.9	3,881.1	1,068.4	167.0

الاستهلاك النهائي في فلسطين			الاستهلاك النهائي في قطاع غزة			الاستهلاك النهائي في الضفة الغربية			السنة
الإنتفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير هادفة للربح	الإنتفاق الاستهلاكي الحكومي	الإنتفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية	الإنتفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير هادفة للربح	الإنتفاق الاستهلاكي الحكومي	الإنتفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية	الإنتفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير هادفة للربح	الإنتفاق الاستهلاكي الحكومي	الإنتفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية	
178.3	1,079.4	3,674.6	84.0	492.8	957.1	94.3	586.6	2,717.5	2001
192.5	914.5	3,309.9	103.3	342.5	1,078.2	89.2	572.0	2,231.7	2002
203.0	911.9	3,822.7	97.0	357.9	1,328.6	106.0	554.0	2,494.1	2003
174.9	1,227.0	4,270.3	75.7	493.5	1,394.4	99.2	733.5	2,875.9	2004
194.2	1,364.7	4,781.3	89.1	488.3	1,576.8	105.1	876.4	3,204.5	2005
207.5	1,444.5	4,497.8	98.5	308.0	1,682.0	109.0	1,136.5	2,815.8	2006
189.1	1,461.4	4,869.7	92.6	303.1	1,522.1	96.5	1,158.3	3,347.6	2007
254.8	1,570.7	4,777.3	126.2	386.9	1,219.2	128.6	1,183.8	3,558.1	2008
314.7	1,700.0	5,044.8	130.2	492.7	1,204.2	184.5	1,207.3	3,840.6	2009
289.9	1,793.4	5,237.2	164.4	541.2	1,168.5	125.5	1,252.2	4,068.7	2010
309.6	1,925.6	5,810.6	194.8	627.0	1,484.3	114.8	1,298.6	4,326.3	2011
296.9	1,989.9	6,535.4	150.2	730.9	1,661.0	146.7	1,259.0	4,874.4	2012
312.1	1,957.6	6,246.7	151.2	751.5	1,434.5	160.9	1,206.1	4,812.2	2013
326.2	2,030.7	6,462.7	179.1	779.9	1,513.0	147.1	1,250.8	4,949.7	2014
375.8	2,149.3	6,833.9	237.4	839.7	1,492.9	138.4	1,309.6	5,341.0	2015
362.8	2,152.4	7,104.1	-	-	-	-	-	-	2016

البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967م. (المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017 م إحصاءات الحسابات القومية، (1994-2016م) رام الله ، فلسطين).

ويوضح الجدول رقم (3.2) أن أعلى قيمة للإنتفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير هادفة للربح في الضفة الغربية كانت في عام 2009 م 184.5 مليون دولار. كما بلغت أدنى قيمة له في عام 2002 م حيث بلغت قيمة الإنتفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير هادفة للربح حوالي 89.2 مليون دولار.

وهذا يدل على أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر يمثل القيمة الكبرى بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي النهائي مقارنة بالإنفاقين الآخرين والذي أحدهما الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والآخر هو الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات الغير الهادفة للربح، وبذلك نقول أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشة يمثل البوصلة بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي النهائي التي تحدد مسار الإنفاق الاستهلاكي النهائي فالزيادة في الإنفاق الاستهلاكي النهائي الفلسطيني يرجع بالدرجة الأولى للزيادة في الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية في فلسطين.

والزيادة في الإنفاق الاستهلاكي النهائي في كل من قطاع غزة والضفة الغربية أيضاً يرجع بالدرجة الأولى للزيادة في الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية.

فالإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين يكون أعلى قيمة له في المرحلة الأولى من السلسلة الزمنية التي ينمو فيها الناتج المحلي الإجمالي ( 1994-1999م) حيث تبلغ قيمته حوالي 5,403.8 مليون دولار في عام 1999م حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في هذه المرحلة (1994م -1999م) من ( 3,080.7-4,741.6) مليون دولار.

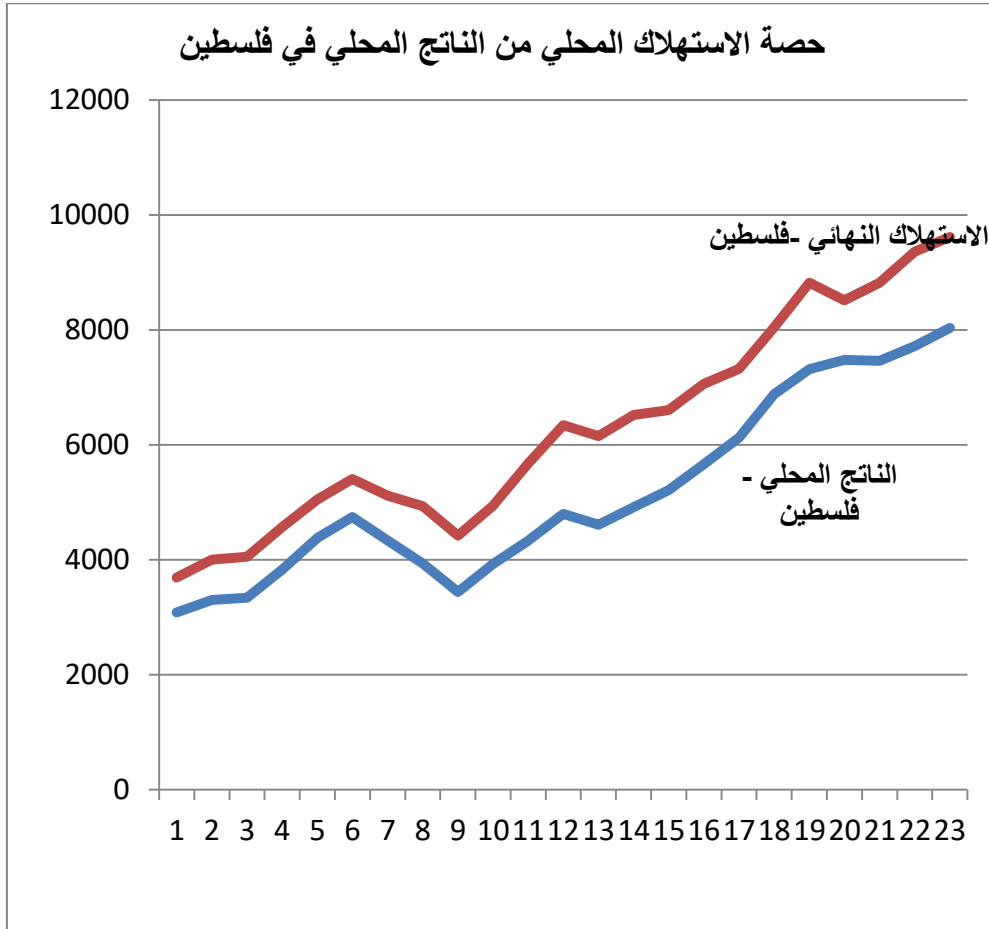
أما أقل قيمة للإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين في الفترة ( 1994-1999م) تكون في عام 1994 م وتكون قيمته حوالي 3,691.0 مليون دولار.

حيث أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين بدأت تتراجع قيمته في المرحلة الثانية نتيجة تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي ( 2000-2002م) فترة انتفاضة الأقصى الفلسطينية والعدوان الاسرائيلي على المسجد الأقصى مما أدى إلى تدمير كثير من الموارد الاقتصادية وضعف في القوة الإنتاجية وتراجع في الطاقة الاستثمارية، فالإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين كانت أعلى قيمة له في هذه الفترة في عام 2000م.

حيث بلغت قيمته حوالي 5,116.5 مليون دولار ثم تراجعت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في عامي 2001م، 2002م عما كانت عليه في عام 2000م حيث بلغت قيمته في عام 2001 م حوالي 4,932.3 مليون دولار بينما بلغت قيمته ( الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين ) حوالي 4,416.9 مليون دولار في عام 2002م .

وعند مقارنته بالناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في الفترة ( 2000-2002م) نجد أن الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين تراجع نموه في هذه الفترة من 4,335.9 - 3,441.1 مليون دولار، ثم بدأ الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين تزداد قيمته في الفترة ( 2003 -

2005م) حيث بلغت قيمته في عام 2003 م حوالي 4,937.6 مليون دولار أما في عام 2005 م فقد بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين حوالي 6,340.2 مليون دولار. انظر جدول رقم (3.1)، وعند مقارنته بالنتائج المحلي الإجمالي في فلسطين في الفترة (2003-2005م) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين يزداد نموه أي أن هذه الفترة تتميز بالنمو الاقتصادي، وفي عام 2006م، انخفض الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين عما كان عليه في عام 2005م حيث كانت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين في عام 2006 م حوالي 6,149.8 مليون دولار، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:



شكل (3.4): حصة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الإجمالي في

فلسطين للفترة (1994-2016م).

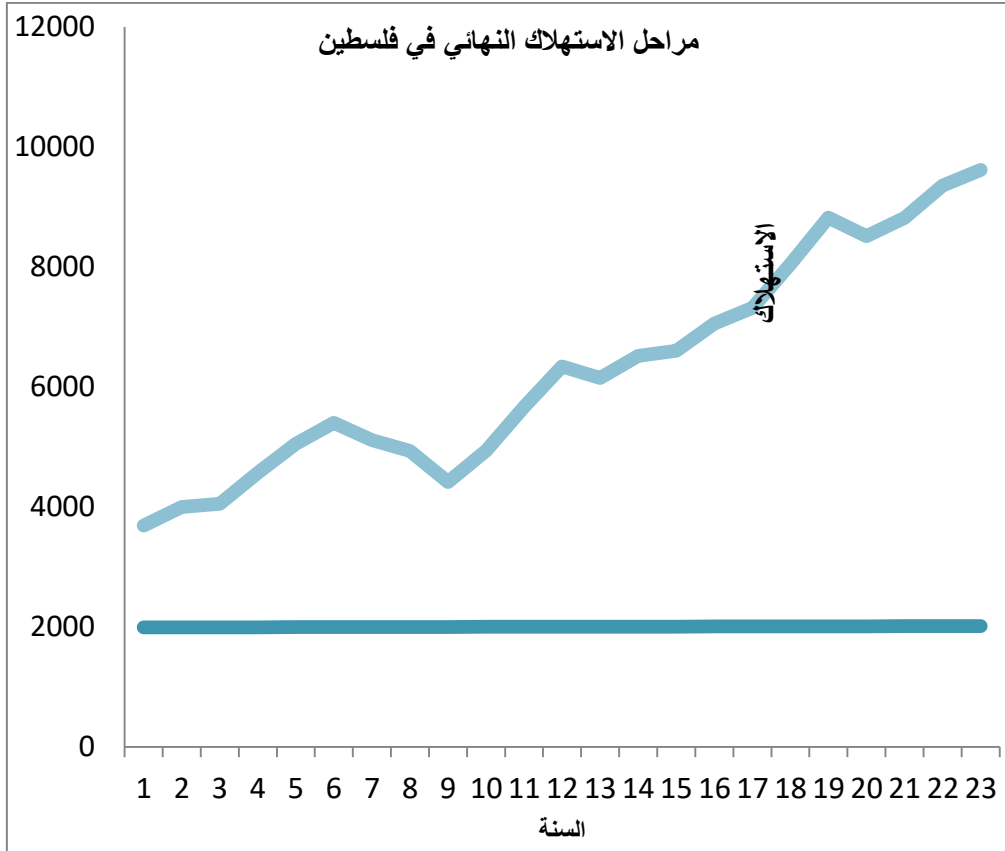
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (3.1)، والقيم بالمليون دولار.

ومن خلال الشكل السابق نلاحظ أن فلسطين تستهلك أكثر مما تنتج .

وعند مقارنة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين في عام 2006م بالنتائج المحلي الإجمالي في فلسطين في نفس العام، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين انخفض وتراجع نموه عما كان عليه في عام 2005م. أما في الفترة ( 2007-2013م) فلقد بدأ يزداد الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين في عام 2007م عما كان عليه في عام 2006م واستمر في الزيادة حتى عام 2013م، حيث بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين حوالي 6,520.2 مليون دولار في عام 2007م، أما في عام 2013م فلقد بلغت قيمته حوالي 8,516.4 مليون دولار.

وعند مقارنة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين في الفترة ( 2007-2013م) بالنتائج المحلي الإجمالي في فلسطين لنفس الفترة نجد أن الناتج المحلي يزداد نموه في هذه الفترة عما كان عليه في عام 2005م، أما في الفترة ( 2014 - 2015م ) فلقد زاد الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين في هذه الفترة عما كان عليه في الفترة السابقة بالرغم من الحرب الإسرائيلية التي كانت على قطاع غزة في عام 2014م والتي دمرت الكثير من الموارد الاقتصادية والتي تسببت في الإغلاقات المتكررة للمعابر حيث بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين في عام 2014م حوالي 8,819.6 مليون دولار بينما بلغ في عام 2015م حوالي 9,359.0 مليون دولار، انظر الجدول (3.1).

وعند مقارنة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين بالنتائج المحلي الإجمالي في فلسطين في الفترة ( 2014-2016م) نجد تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014م عما كان عليه في عام 2013م بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة مما أدى إلى ضعف القوة الإنتاجية حيث عجز الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام عن النمو وتراجعت قيمة التغير في المخزون السلعي في فلسطين حيث بلغت قيمة التغير في قيمة المخزون السلعي في فلسطين 226.5 - في عام 2014م. انظر الملحق رقم (10). ويمكن توضيح الاستهلاك النهائي في فلسطين من خلال الشكل التالي:



شكل (3.5): مراحل الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين للفترة (1994-2016م).

المصدر: إعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الجدول السابق (3.1).

### 3.4.1 تأثير الدخل على الاستهلاك:

أن الاستهلاك والدخل تربطهما علاقة تشابكية فإذا زاد الاستهلاك يزيد الدخل وإذا زاد الدخل يزيد الاستهلاك فإذا زاد الاستهلاك لفردي نتيجة للزيادة في دخله فإن الدخل للفرد الآخر هو استهلاك الأول، وبالتالي فإن الاستهلاك يعبر عن الطلب والزيادة في الطلب تؤدي للزيادة في الإنتاج أي أن الزيادة في الاستهلاك ينتج عنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي فالاستهلاك أحد أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي والدخل ينقسم إلى استهلاك وادخار، وعندما يكون الدخل ليس كثيراً يكون استهلاك الأفراد للدخل بشكل كامل. وللاستهلاك دور كبير في النمو الاقتصادي، فالزيادة في الاستهلاك وخاصة في السلع المعمرة تشجع الإنتاج والذي يؤدي إلى تقليل البطالة والادخار الذي غالباً ما يوجه للاستثمار يشجع الاستثمارات فتزيد التنمية

الاقتصادية والنمو الاقتصادي وتتوفر فرص العمل، فزيادة حجم الإنفاق بأنواعه الاستهلاكي والاستثماري ينمو الحجم الحقيقي للنواتج القومي الإجمالي (غيث، 2016م، ص 23)

### 3.4.2 الإنفاق الاستهلاكي النهائي في قطاع غزة:

جدول (3.3): الصادرات والنواتج المحلي الإجمالي ومكوناته في قطاع غزة عند حسابه بطريقة الإنفاق بالأسعار الثابتة والقيمة بالمليون دولار.

العام	الاستهلاك النهائي	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار)	الصادرات	النواتج المحلي الإجمالي ويمثل النمو الاقتصادي	صافي الصادرات
1994	1,383.4	344.3	39.8	1,099.5	-660.5
1995	1,402.4	336.1	43.8	1,141.3	-649.5
1996	1,461.0	346.2	47.0	1,148.7	-695.7
1997	1,605.5	371.9	62.5	1,298.7	-724.7
1998	1,772.5	380.3	68.7	1,467.2	-748.7
1999	1,805.2	418.7	80.9	1,469.6	-831.6
2000	1,688.3	318.9	133.1	1,265.9	-764.8
2001	1,533.9	271.2	80.9	1,229.0	-601.9
2002	1,524.0	227.3	75.2	1,134.8	-634.9
2003	1,783.5	357.1	94.9	1,390.6	-762.1
2004	1,963.6	394.6	87.7	1,493.2	-907.1
2005	2,154.2	469.4	122.1	1,792.9	-866.1
2006	2,088.5	497.4	68.2	1,478.9	-1,141.9



صافي الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي ويمثل النمو الاقتصادي	الصادرات	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار)	الاستهلاك النهائي	العام
-669.3	1,383.5	82.2	130.7	1,917.8	2007
-585.8	1,264.8	35.0	105.3	1,732.3	2008
-514.9	1,359.0	35.9	64.9	1,827.1	2009
-563.4	1,513.3	18.8	192.2	1,874.1	2010
-684.5	1,781.1	97.6	407.7	2,306.1	2011
-797.1	1,905.8	74.6	437.2	2,542.1	2012
-479.9	2,012.7	97.4	408.5	2,337.2	2013
-566.0	1,709.1	87.8	153.2	2,472.0	2014
-604.2	1,813.2	86.5	247.4	2,570.0	2015
-	1,952.1	-	-	-	2016

البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967م، المصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017م. إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2016م رام الله، فلسطين، سنة الأساس 2004م.

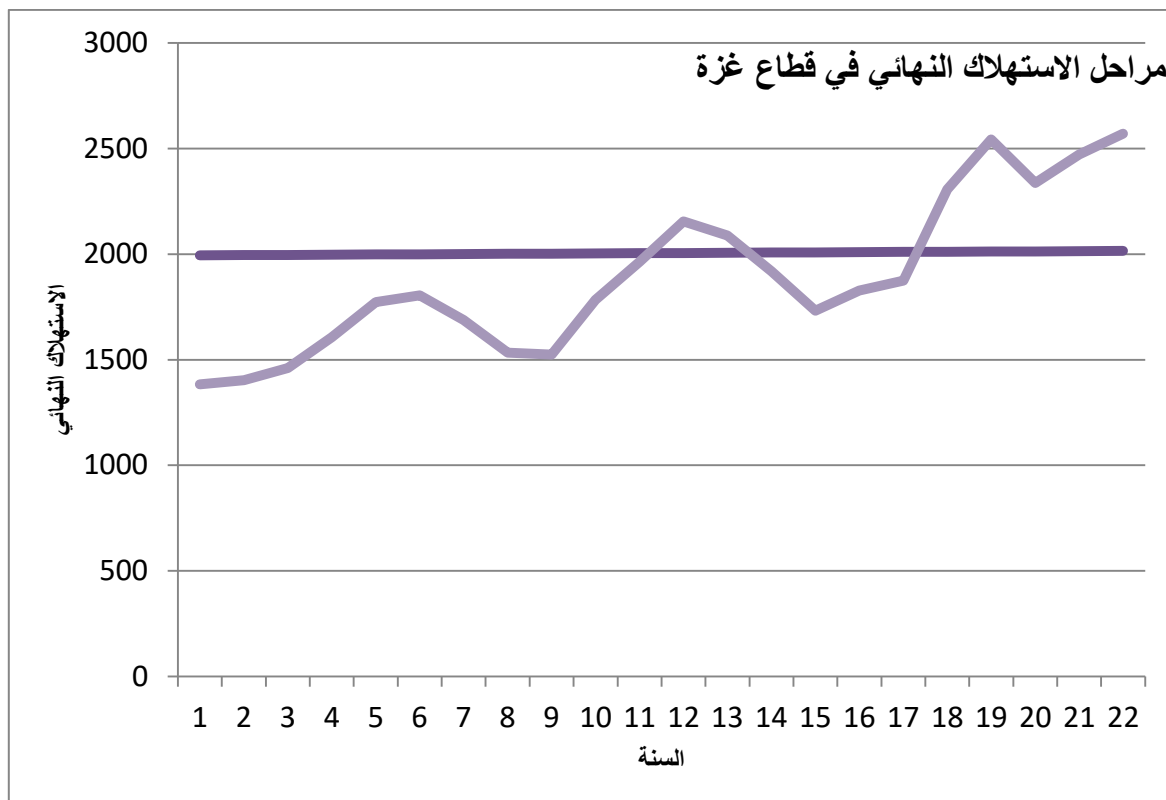
ومن خلال النظر إلى الجدول نلاحظ أن الاستهلاك أكبر من الإنتاج أي أننا في قطاع غزة نستهلك أكثر مما ننتج ويتم تغطية الزيادة في الاستهلاك من خلال التبرعات والإعانات من الدول المانحة وتبرعات الأفراد للأسر المحتاجة وكذلك إعانات وتبرعات وكالة الغوث والاستهلاك في قطاع غزة أكبر من الناتج المحلي وذلك بسبب الزيادة في عدد السكان في ظل زيادة البطالة وقلة المشاريع الاستثمارية والعجز في تطوير الصناعة لتواكب التكنولوجيا وصغر

حجم الصادرات والاعتماد بشكل كبير على الواردات وأن نسبة الاستهلاك بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي في قطاع غزة تتراوح بين 1.20 إلى 1.42 وبذلك يكون الميل الحدي للاستهلاك في قطاع غزة أكبر من الواحد صحيح وهذا أكبر من الميل الحدي للاستهلاك في فلسطين وهذا أيضاً مخالف للنظرية الاقتصادية التي تنص على أن الميل الحدي للاستهلاك يصل إلى 75% إلا أن وضع قطاع غزة وضع خاص إذ يعاني من الاحتلال الصهيوني حيث تزداد أعداد البطالة مع تزايد عدد السكان في ظل تراجع المشاريع الاستثمارية الأمر الذي أدى إلى اعتماد الغزيين بشكل كبير على الدول المانحة والتبرعات الخارجية.

ونلاحظ أن الزيادة في الاستهلاك النهائي في فلسطين ساهمت بشكل كبير في زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وفي قطاع غزة كانت أقل قيمة للاستهلاك النهائي في الفترة (1994-1999م) حوالي 1,383.4 مليون دولار في عام 1994م وأعلى قيمة للاستهلاك النهائي في قطاع غزة في هذه الفترة في عام 1999م حيث بلغت قيمته حوالي 1,805.2 مليون دولار.

وهذه الفترة ( 1994م -1999م) التي تميزت بالنمو الاقتصادي حيث زاد نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة في قطاع غزة .

أما الفترة ( 2000-2002 م )وهذه الفترة التي تراجع فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة. فلقد بلغت أقل قيمة للاستهلاك النهائي في قطاع غزة في هذه الفترة حوالي 1,524.0 في عام 2002م أما أعلى قيمة في هذه الفترة بلغت حوالي 1,688.3 مليون دولار في عام 2000م.ويمكن توضيح الاستهلاك النهائي في قطاع غزة من خلال النظر للشكل التالي:-

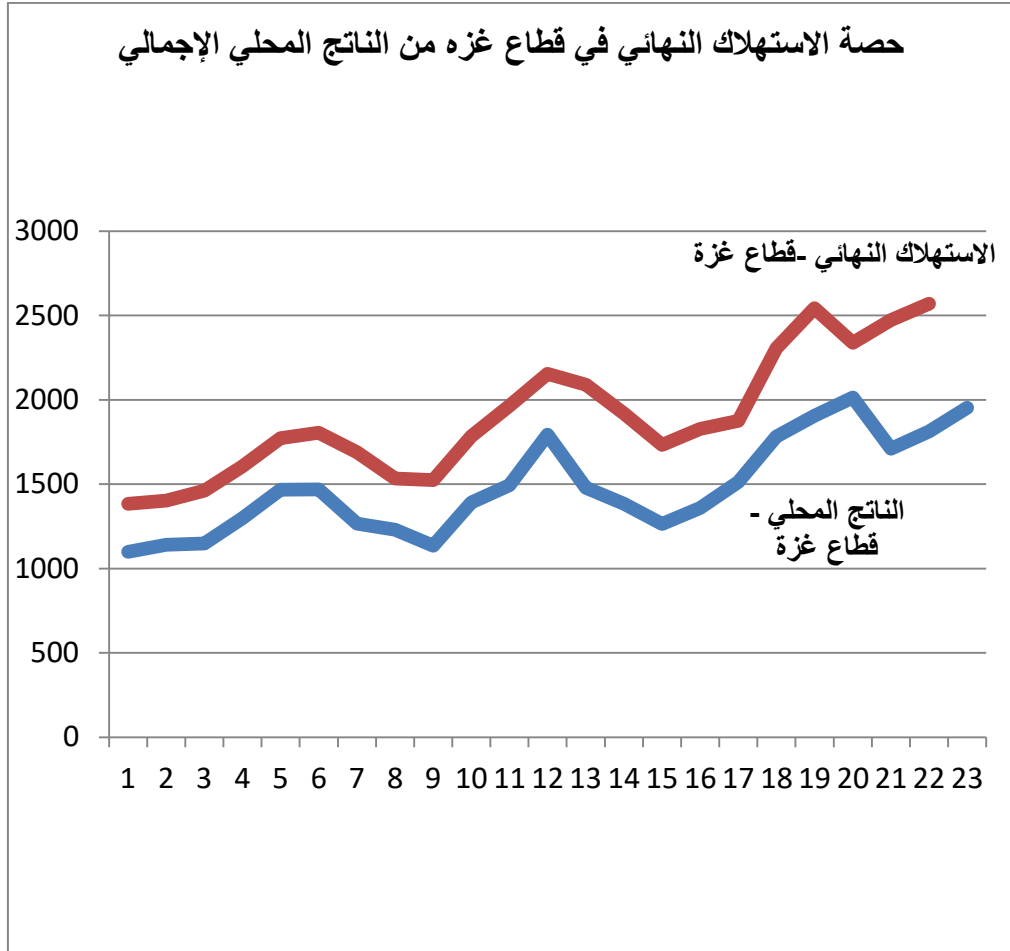


شكل (3.6): مراحل الإنفاق الاستهلاكي في قطاع غزة للفترة (1994-2016م).

المصدر: إعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الجدول التالي رقم (3.3).

وفي الفترة ( 2003م - 2005م) فلقد زاد الاستهلاك النهائي في قطاع غزة من (1,783.5-2,154.2) مليون دولار حيث تميزت هذه الفترة في قطاع غزة بالنمو الاقتصادي حيث زاد نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة، أما الفترة ( 2006م - 2011م) وهي الفترة التي تراجع فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة عما كان عليه في عام 2005م وذلك لأن هذه الفترة كان فيها حرب الفرقان على قطاع غزة التي قام بها الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة مما أدى إلى تدمير كثير من المباني والبنية التحتية، وفي هذه الفترة ( 2006م - 2011م) انخفض الاستهلاك النهائي في قطاع غزة فمن عام (2006-2008م) انخفض من ( 2,088.5 - 1,732.3) مليون دولار أما في عامي 2009م، 2010م فكانت قيمة الاستهلاك النهائي في قطاع غزة أقل من قيمته في 2006م أما في عام 2012م فزاد الاستهلاك النهائي في قطاع غزة عما كان عليه في عام 2011م.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:



شكل (3.7): حصّة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة للفترة (1994-2016م).

-المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (3.3).

-القيم بالمليون دولار

- نلاحظ أنه في قطاع غزة نستهلك أكثر مما ننتج.

### 3.4.3 الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الضفة الغربية:

ويمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول (3.4): الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته في الضفة الغربية عند حسابه بطريقة الإنفاق للفترة ( 1994 - 2016م) بالمليون دولار بالأسعار الثابتة ( سنة الأساس 2004م).

العام	الاستهلاك النهائي	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار)	الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي ويمثل النمو الاقتصادي	صافي الصادرات
1994	2,307.6	656.3	372.2	1,981.2	-1,039.9
1995	2,598.1	647.1	478.5	2,158.7	-1,134.4
1996	2,591.0	647.8	454.6	2,191.4	-1,064.3
1997	2,965.1	733.0	543.9	2,531.3	-1,200.8
1998	3,278.2	892.4	641.7	2,911.8	-1,302.0
1999	3,598.6	1,311.4	670.0	3,272.0	-1,768.3
2000	3,428.2	958.0	746.1	3,070.0	-1,384.3
2001	3,398.4	744.8	508.7	2,703.2	-1,487.2
2002	2,892.9	622.1	405.7	2,306.3	-1,212.6
2003	3,154.1	725.7	445.7	2,532.8	-1,368.5
2004	3,708.6	717.0	509.1	2,836.0	-1,633.5
2005	4,186.0	746.8	582.3	3,003.8	-1,925.9
2006	4,061.3	607.1	615.2	3,130.7	-1,545.7
2007	4,602.4	731.8	729.3	3,529.9	-1,824.0
2008	4,870.5	1,048.7	916.4	3,947.3	-1,959.2
2009	5,232.4	1,301.3	979.2	4,304.6	-2,277.7
2010	5,446.4	1,093.4	1,012.8	4,609.0	-1,959.6

العام	الاستهلاك النهائي	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار)	الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي ويمثل النمو الاقتصادي	صافي الصادرات
2011	5,739.7	1,146.3	1,200.7	5,101.2	-1,846.0
2012	6,280.1	1,318.7	1,215.8	5,409.0	-2,287.8
2013	6,179.2	1,418.1	1,236.0	5,464.3	-2,245.9
2014	6,347.6	1,488.6	1,373.3	5,754.3	-2,199
2015	6,789.0	1,541.4	1,413.3	5,906.1	-2,522.5
2016	-	-	-	6,084.9	-

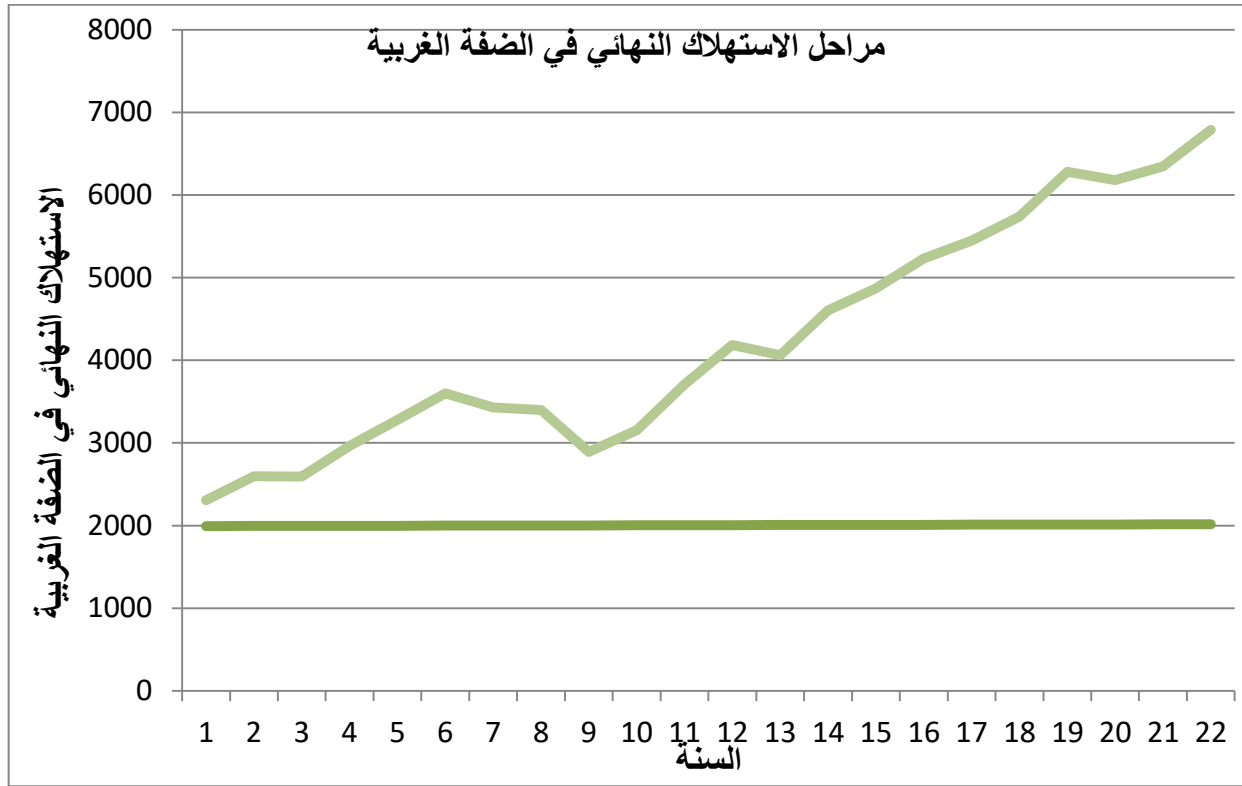
البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2017م. : احصاءات الحسابات القومية، 1994-2019م رام الله ، فلسطين.

ونلاحظ أن الاستهلاك في الضفة الغربية أكبر من الناتج المحلي والسبب في ذلك وجود الاحتلال الاسرائيلي الذي جعل من الضفة الغربية سوقاً لكثير من منتجاته الأمر الذي قيد تطوير الصناعة، ونلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الاستهلاك للناتج المحلي في الضفة الغربية تتراوح بين 1.10 إلى 1.164 في سنوات الدراسة وهي أكبر من الواحد الصحيح أي أن الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الواحد صحيح وهي نسبة أكبر من نسبة الميل الحدي للاستهلاك في قطاع غزة إلا أن الميل الحدي للاستهلاك في قطاع غزة أكبر من الميل الحدي في الضفة الغربية في معظم سنوات الدراسة فالميل الحدي للاستهلاك في سنوات الدراسة في الضفة الغربية مخالف للنظرية الاقتصادية حيث تصل قيمة الميل الحدي إلى 75% ويرجع ذلك لوجود الاحتلال الاسرائيلي الذي أدى إلى تراجع الصناعة وقلة المنتجات الوطنية والتراجع في الصادرات الفلسطينية والاستثمارات مع الزيادة المطردة في عدد السكان.

حيث يتضح من الجدول (3.4) أن الاستهلاك النهائي في الضفة الغربية في الفترة ( 1994-1999م) يزداد من ( 2,307.6 ) إلى ( 3,598.6 ) مليون دولار وهذا يتفق

مع النمو الاقتصادي في هذه الفترة حيث زاد نمو الناتج المحلي في هذه الفترة في الضفة الغربية. ويمكن توضيح الاستهلاك النهائي في الضفة الغربية من خلال الشكل التالي:-

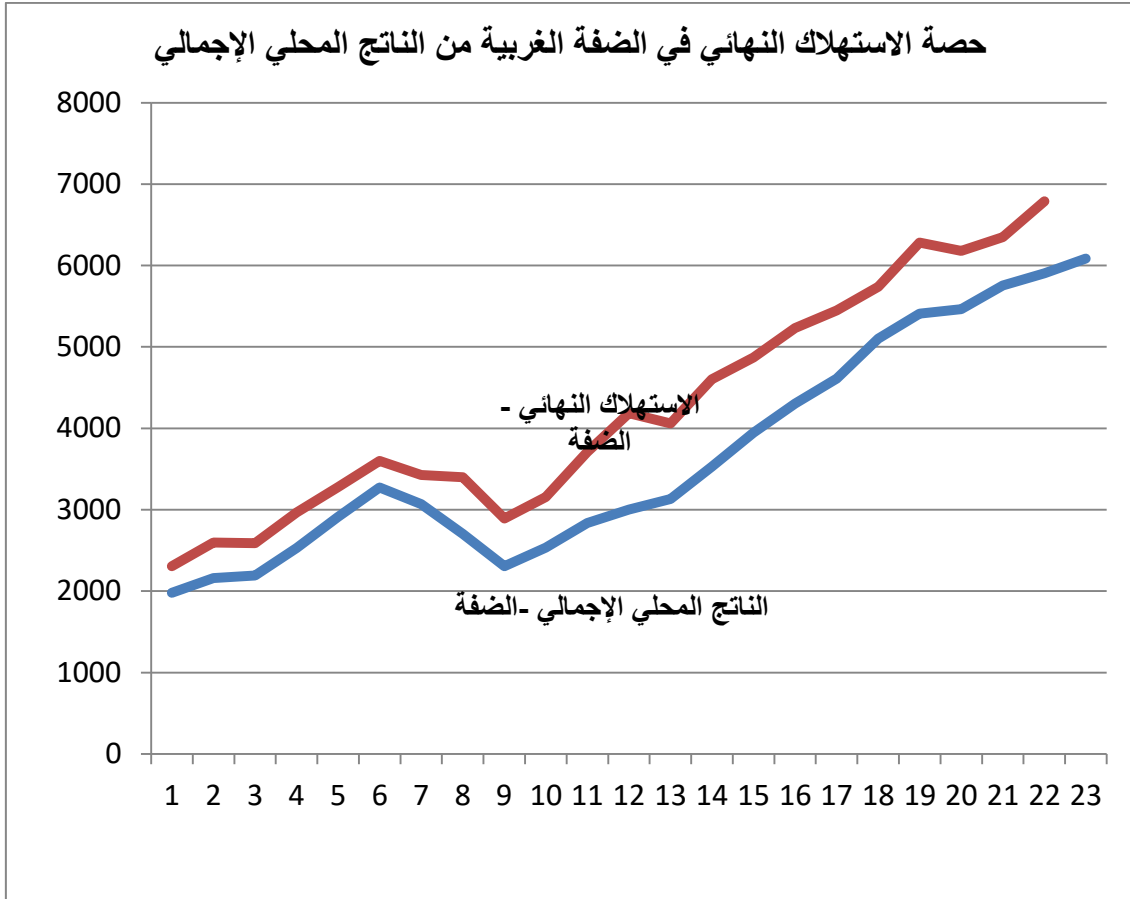


شكل (3.8): مراحل الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الضفة الغربية للفترة (1994-2016م).

المصدر: إعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الجدول (3.4).

أما في الفترة ( 2000م - 2002م) والتي تراجع فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية نلاحظ أن الاستهلاك النهائي في الضفة الغربية في هذه الفترة انخفض من (3,428.2) إلى (2,892.9) مليون دولار. بينما في الفترة (2003-2005م) والتي تميزت بالنمو الاقتصادي حيث زاد نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية في هذه الفترة نلاحظ أن الاستهلاك النهائي في الضفة الغربية زاد في هذه الفترة من (3,154.1-4,186.0) مليون دولار. وأن الاستهلاك النهائي انخفض في الضفة الغربية في عام 2006م عما كان عليه في عام 2005م أما في الفترة ( 2007 - 2012م) فإن الاستهلاك النهائي في الضفة الغربية زاد من (4,602.4 - 6,280.1) مليون دولار وهذا يتفق مع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية في نفس الفترة ( 2007-2012م).

كما وتجدر الإشارة أن الاستهلاك النهائي في الضفة الغربية يزداد في الفترة (2013-2015م) حيث أن هذه الفترة يزداد فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية.



شكل (3.9): حصّة الاستهلاك النهائي في الضفة الغربية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994-2016م).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3.4).

-القيمة بالمليون دولار

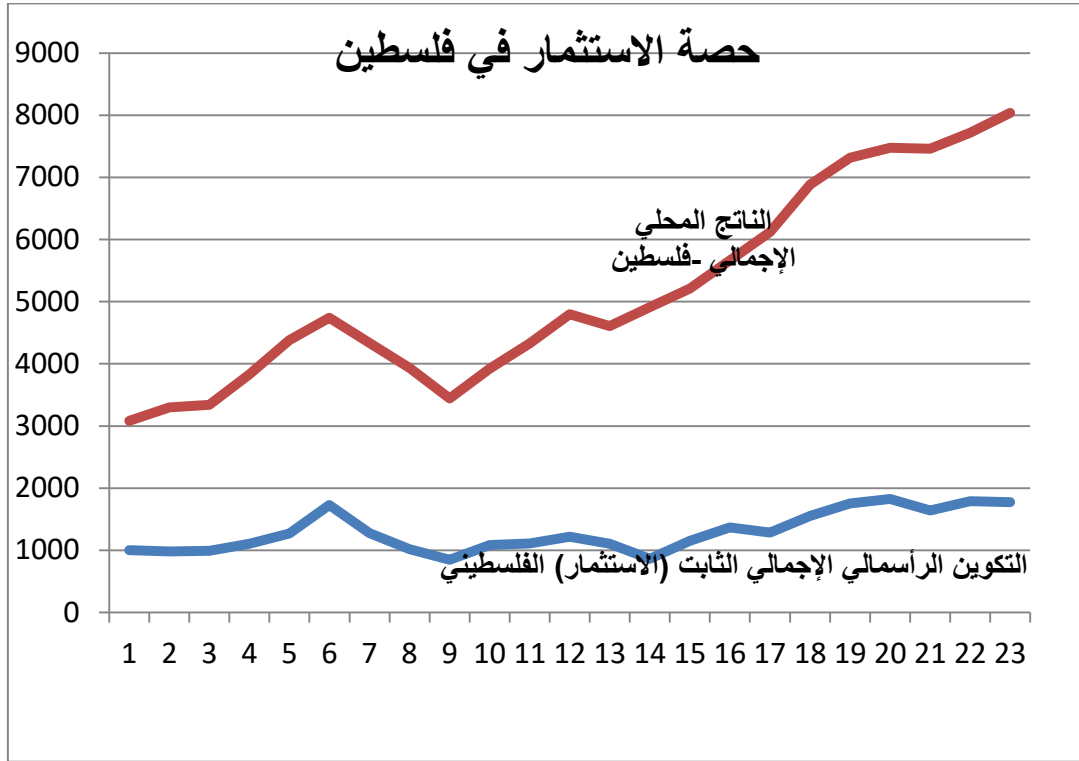
ونلاحظ أنه في الضفة الغربية نستهلك أكثر ما ننتج.

### 3.5 التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) Gross fixed capital formation.

والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي تحدثنا عنه سابقاً حيث يعرف بأنه قيمة الأصول الجديدة أو المستعملة مخصصاً منها قيمة الأصول التي تم التخلص منها خلال سنة المسح (الحرازين، 2014م، ص 42) أما التكوين الرأسمالي الإجمالي فهو عبارة عن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي مضافاً إليه التغير في المخزون السلعي، يرجى مراجعة الملحق رقم(11). وسوف نتكلم عن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) في فلسطين وقطاع غزة والضفة الغربية.



### 3.5.1 التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) في فلسطين:



شكل (3.10): حصة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (1994-2016م).

-المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3.1).

-القيمة بالمليون دولار.

ونلاحظ أن حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين تتراوح بين 17% - 36% وهذا يعني أن المضاعف للاستثمار في فلسطين يصل إلى حوالي 5.8 (نحصل على المضاعف بقسمة الواحد على النسبة السابقة) أي أنه يمكن زيادة الاستثمار ومضاعفته للوصول إلى درجة كبيرة من النمو الاقتصادي.

ويتضح من الشكل السابق (3.10) أن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) في فلسطين في الفترة التي ينمو فيها الناتج المحلي الإجمالي وهي الفترة (1994-1999م) يزداد التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) من (1,000.6-1,730.1) مليون دولار بينما في الفترة (2000م - 2002م) حيث تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين نلاحظ أن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في فلسطين ينخفض من (1,276.9 - 849.4) مليون دولار، أما في الفترة (2003م - 2005م) والتي نما فيها الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني عما كان عليه في عام 2002م نجد أن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي

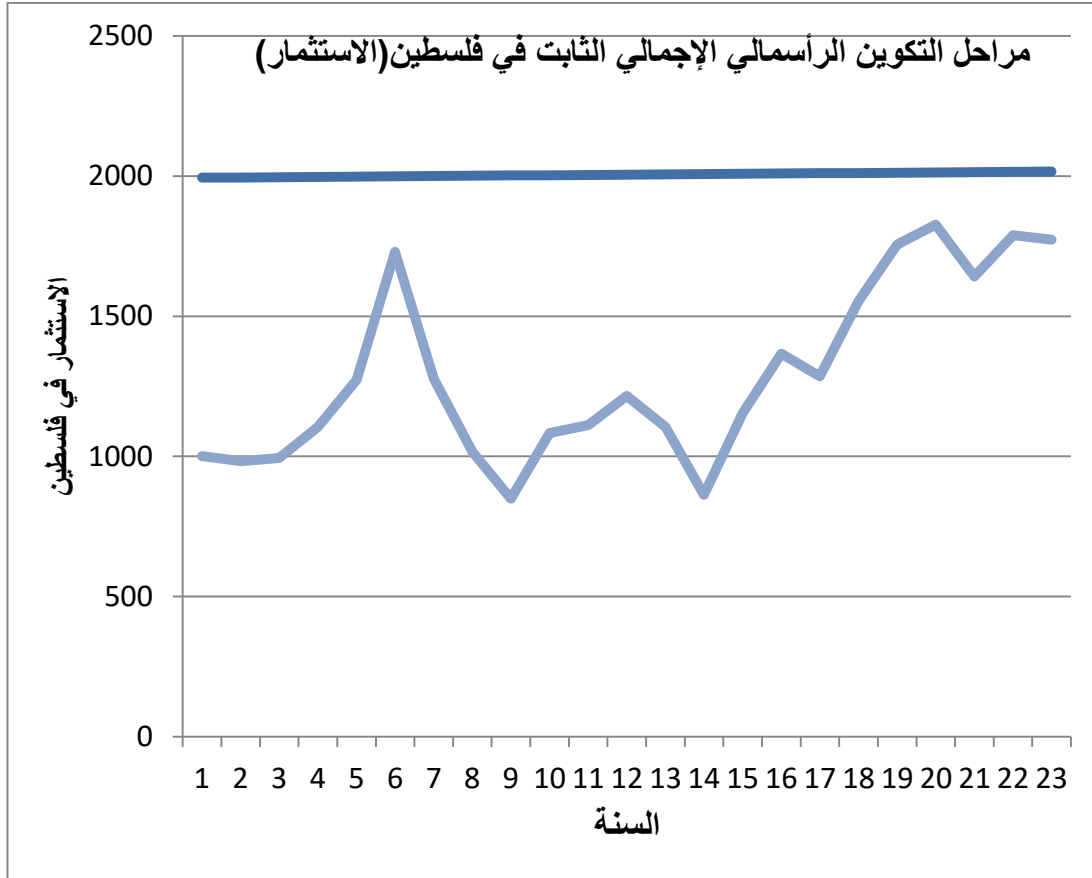
( الاستثمار ) في فلسطين زاد من ( 1,082.8 - 1,216.2 ) مليون دولار. أما في العام 2006م والذي تراجع فيه نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني عن 2005م نجد أن التكوين الرأسمالي الثابت ( الاستثمار ) في فلسطين انخفض في عام 2006م عما كان عليه في عام 2005م حيث بلغت قيمته في عام 2006م حوالي 1,104.5 مليون دولار.

كما يتضح من الجدول (3.1) أن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي ( الاستثمار ) في فلسطين في الفترة ( 2007م - 2013م ) تزايدت قيمته من ( 862.5 - 1,826.6 ) مليون دولار وهو ما يتوافق مع الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في هذه الفترة.

إلا أن الاستثمارات في عامي 2007م، 2008م انخفضت قيمتها بالنسبة للاستثمارات في عام 2005م في فلسطين وذلك بسبب حرب الفرقان التي حدثت في قطاع غزة والتي كانت نتيجة العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة مما أدى إلى تراجع حركة الاستثمارات في فلسطين في هذه الفترة. أما في عام 2014م فلقد انخفضت الاستثمارات الفلسطينية عما كانت عليه في عام 2013م حيث بلغت قيمة التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت في فلسطين في عام 2014م حوالي 1,641.8 مليون دولار، وذلك بسبب العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في حرب حجارة السجيل مما أدى إلى تراجع في حركة الاستثمارات الفلسطينية في عام 2014م عما كانت عليه في عام 2013م. وفي عام 2016م انخفضت الاستثمارات الفلسطينية عما كانت عليه في عام 2015م.

ويمكن توضيح التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت في فلسطين للفترة (1994-2016م)

من خلال الشكل التالي:



شكل (3.11): مراحل التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي ( الاستثمار ) في فلسطين للفترة (1994-2016م).

- المصدر: إعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الجدول (3.1).
- القيم بالمليون دولار.

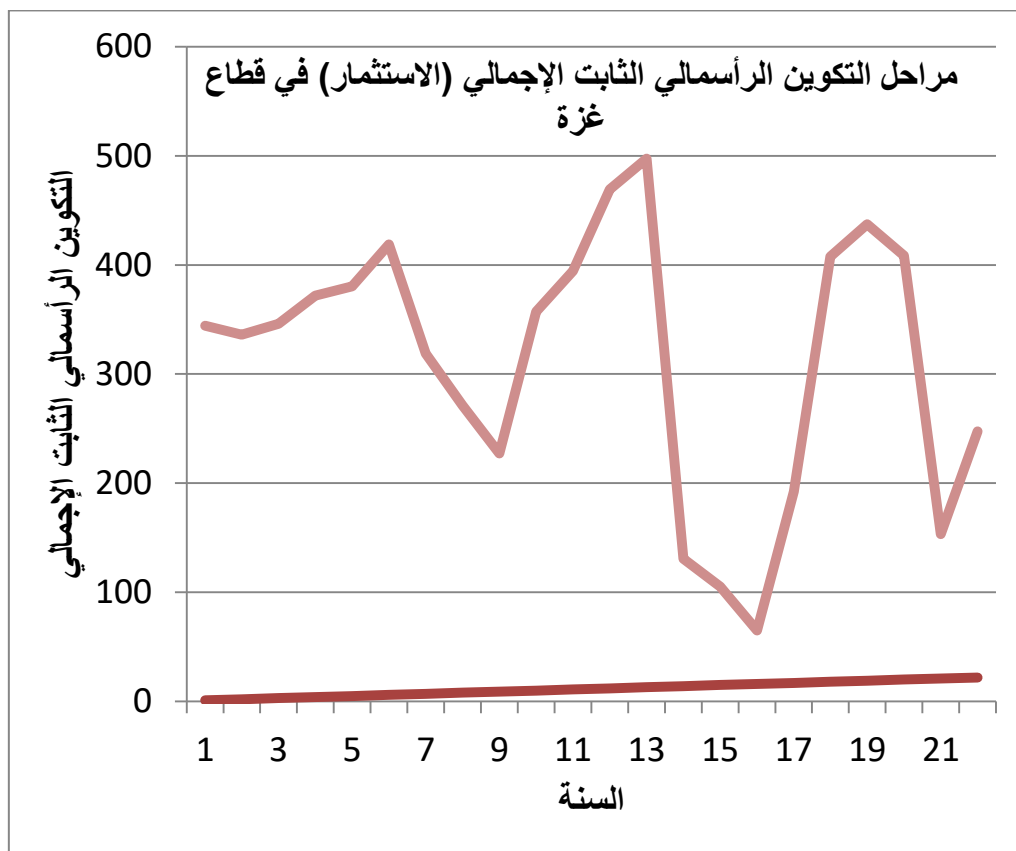
### 3.5.2 التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) في قطاع غزة.

أما في قطاع غزة ففي الفترة ( 1994-1999م ) وهي فترة قدوم السلطة الفلسطينية وانسحاب المحتل الصهيوني من قطاع غزة وحركة نشطة في المعابر زادت فيها الاستثمارات في قطاع غزة حيث زادت قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي من ( 344.3 - 418.7 ) مليون دولار، انظر الجدول (3.3). بينما في الفترة ( 2000-2002 ) وهي فترة اندلاع انتفاضة الأقصى في قطاع غزة وحدوث اشتباكات عنيفة بين المواطنين في قطاع غزة والمستوطنين اليهود مدعومين بالجيش الإسرائيلي وتدمير كثير من المشاريع الاستثمارية الأمر الذي أدى إلى توقف كثير من المستثمرين عن القيام بمشاريعهم الاستثمارية في هذه الفترة في

قطاع غزة حيث انخفضت قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في هذه الفترة من ( 318.9 - 227.3) مليون دولار.

أما الفترة ( 2003م- 2005م) وهي الفترة التي خرج فيها المستوطنون اليهود من الأراضي الفلسطينية في مناطق معينة في قطاع غزة والتي كانت تسمى المستوطنات.

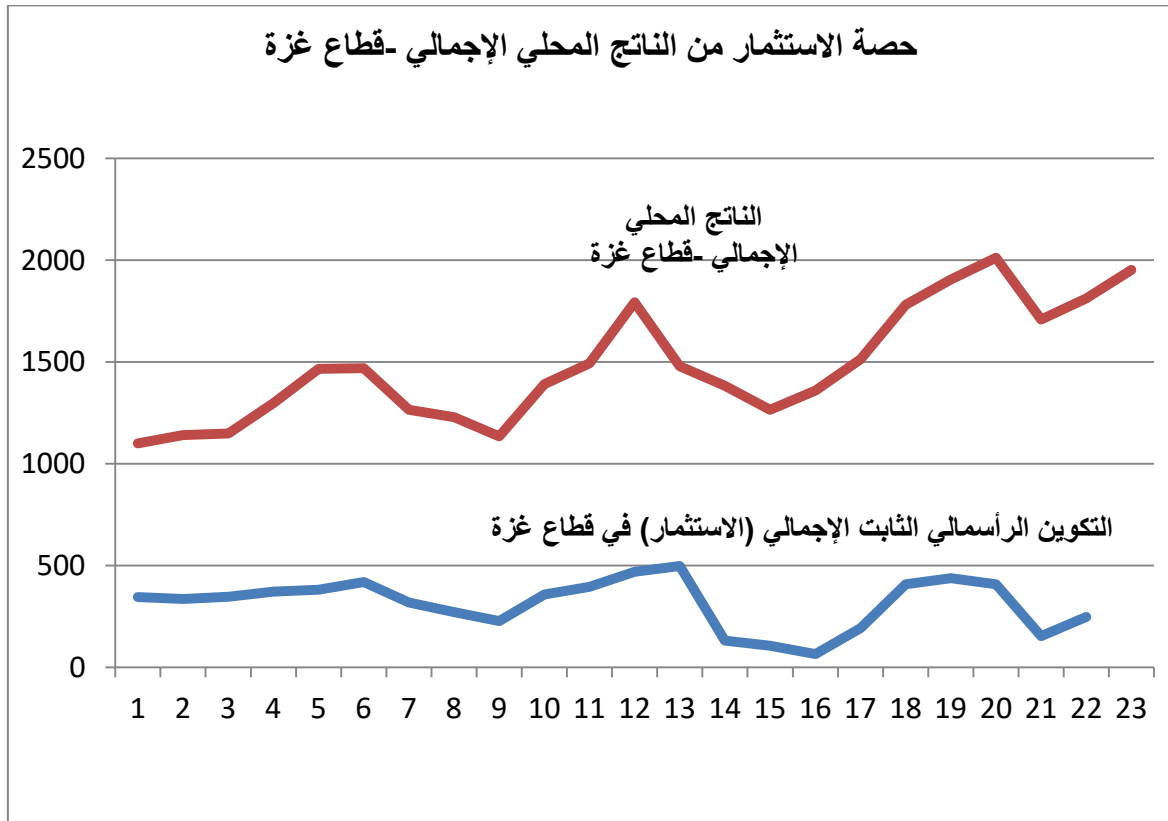
مما أدى ذلك إلى تشجيع الاستثمارات وزيادة الاستثمارات في قطاع غزة في هذه الفترة حيث زاد التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي من ( 357.1-469.4) مليون دولار مما شجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة في هذه الفترة على النمو، ويمكن توضيح ذلك من خلال النظر للشكل التالي:-



شكل (3.12): مراحل التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي ( الاستثمار) في قطاع غزة للفترة (1994-2016م).

- المصدر: إعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الجدول (3.3)
- القيم بالمليون دولار.

أما الفترة ( 2007 - 2010م) وهي الفترة التي كان فيها حرب الفرقان وهي بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مما أدى إلى تدمير كثير من البيوت والمشاريع الاستثمارية والمصانع والشركات حيث انخفض الاستثمار في الفترة ( 2007 - 2009م) من ( 130.7 - 64.9) مليون دولار، مما ساهم في تراجع الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة عما كان عليه في عام 2005م.



شكل (3.13): حصّة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي ( الاستثمار) من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة للفترة (1994-2016م).

- المصدر: إعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الجدول ( 3.3).

- القيم بالمليون دولار.

ومن الملاحظ أن نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) للناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة تتراوح بين (04-31)، وهذا ما يسمى بالميل الحدي للاستثمار وهي نسبة بسيطة خلال سنوات الدراسة وبذلك يكون المضاعف للاستثمار في قطاع غزة يتراوح بين

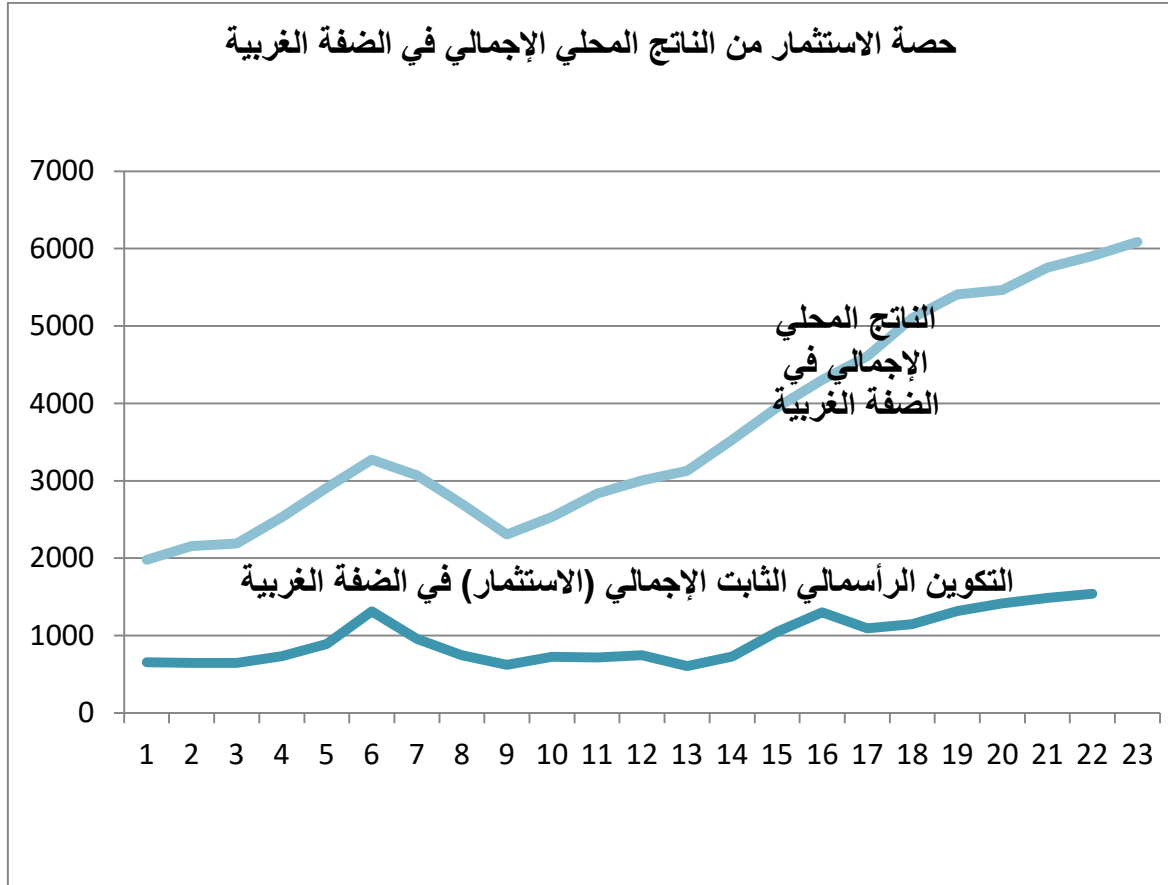
(25-3) ويكون بذلك هناك متسع لزيادة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة من خلال زيادة الاستثمارات ومضاعفتها إلى 25 ضعف.

أما في الفترة من (2011 - 2013م) فقد تزايد الاستثمار عما كان عليه في الفترة السابقة مما أدى إلى تشجيع النمو الاقتصادي في هذه الفترة الأمر الذي ساعد في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة. أما في عام 2014م حدث في هذا العام العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مما أدى إلى تدمير كثير من المشاريع الاستثمارية وعدم تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على القيام بالاستثمار في هذا العام وانخفضت قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي حيث بلغت قيمته حوالي 153.2 مليون دولار.

### 3.5.3 التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الضفة الغربية:

أما في الضفة الغربية فكما يتضح من الجدول (3.4) نجد أن هناك تشجيع للاستثمار في الفترة (1994-1999م) مما أدى إلى زيادة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي ونتج عن ذلك النمو الاقتصادي مما ساهم في زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية.

بينما في الفترة (2000م - 2002م) كان هناك تراجع في الحركة الاستثمارية مما نتج عن ذلك انخفاض التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الضفة الغربية من (958.0-622.1) مليون دولار مما أدى إلى التراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



شكل ( 3.14): حصة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي ( الاستثمار ) من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية للفترة (1994-2016م).

- المصدر: إعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الجدول (3.4).

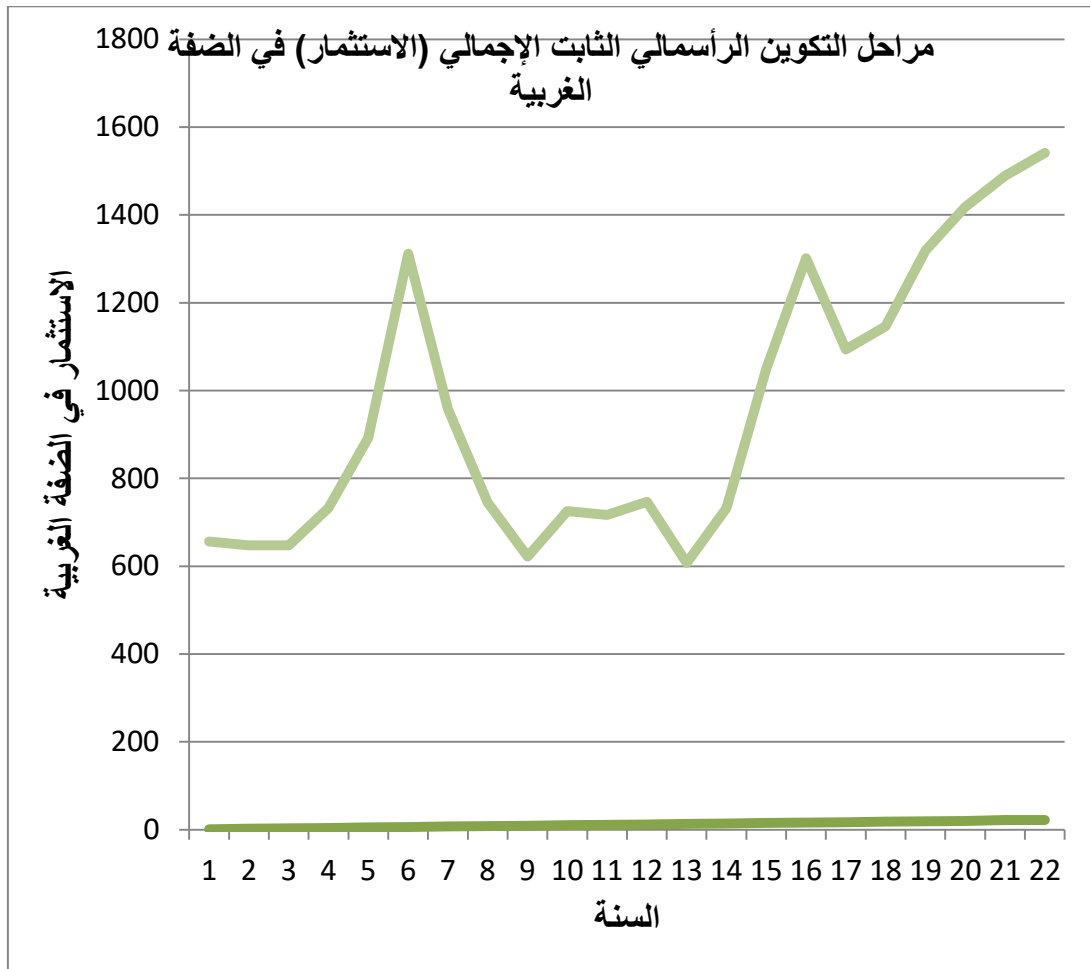
- القيم بالمليون دولار

ومن الملاحظ أن نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) للناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية تتراوح بين (21%-40%) وهذا ما يسمى بالميل الحدي للاستثمار وهي نسبة بسيطة خلال سنوات الدراسة ولكنها أكبر من نسبة الاستثمار للناتج المحلي في قطاع غزة بما يوحي بتحسين الاستثمار في الضفة عن القطاع وبذلك يكون المضاعف للاستثمار في الضفة الغربية يتراوح بين (2.5 - 4.8) ويكون بذلك هناك متسع لزيادة الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية من خلال زيادة الاستثمارات ومضاعفتها إلى 4.8 ضعف.

أما في الفترة ( 2003م - 2005م) وهذه الفترة تميزت في النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية نلاحظ أن هناك حركة نشطة للاستثمارات حيث نمت في هذه الفترة من (725.7-746.8) مليون دولار. أما في عام 2006م فلقد تراجع النمو في الاستثمار عما

كان عليه في عام 2005م بالرغم من زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والسبب في ذلك أن الانخفاض في الاستثمار تم تعويضه بالزيادة في قيمة الصادرات والانخفاض في قيمة الواردات لعام 2006م.

أما في الفترة ( 2007م - 2015م) فهناك زيادة في نمو الاستثمارات في الضفة الغربية حيث زاد التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في هذه الفترة من ( 731.8 - 1.541.4) مليون دولار، مما ساهم ذلك في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، ويمكن توضيح ذلك من خلال النظر في الشكل التالي:



شكل (3.15): مراحل التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) في الضفة الغربية للفترة (1994-2016م).

- المصدر: إعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الجدول (3.4).

- القيم بالمليون دولار.



#### 3.5.4 التغير في المخزون السلعي .

فالتغير في المخزون السلعي إذا كانت قيمته بالسالب يعني ذلك أن الطلب أكثر من الإنتاج ويرجع ذلك إلى أن الطلب كبير والنتاج المحلي الإجمالي الموجود في البلد يعجز عن تلبية الطلب الكلي ( الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الحكومي والاستثمار والصادرات). ( راجع الملحق رقم(10).

وقد يكون ذلك سببه الإغلاقات المتكررة والحروب في فلسطين الأمر الذي حال بين توفير الموارد اللازمة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي لتغطية الطلب الكلي المتزايد.

أما إذا كان التغير في المخزون السلعي موجب فيعني أن الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الطلب الكلي والزيادة في قيمته ( الناتج المحلي الإجمالي) وضعت في المخازن لعدم القدرة على زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة المشاريع الاستثمارية ( راجع الملحق رقم10) .

#### 3.6 الإنفاق الحكومي :

الإنفاق الحكومي يشمل إنفاق الحكومة على بناء المستشفيات والمدارس والتوظيف وشراء الأدوية والمقاعد وغير ذلك أو الإنفاق على المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية ومشاريع الطاقة والكهرباء ومياه التحلية وغيرها.

وقد تمثل الإنفاق الحكومي والذي رمز له بالرمز G في الدراسة بالإنفاق الاستهلاكي الحكومي في قائمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي كما تمثل بالتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) بالمشاريع الاستثمارية التي تدعمها الحكومة.

وقد تم عرض قيمة الإنفاق الحكومي من خلال قيمة الاستهلاك النهائي والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) ضمن الجداول التي أدرجت في الدراسة .

#### 3.7 صافي الصادرات:

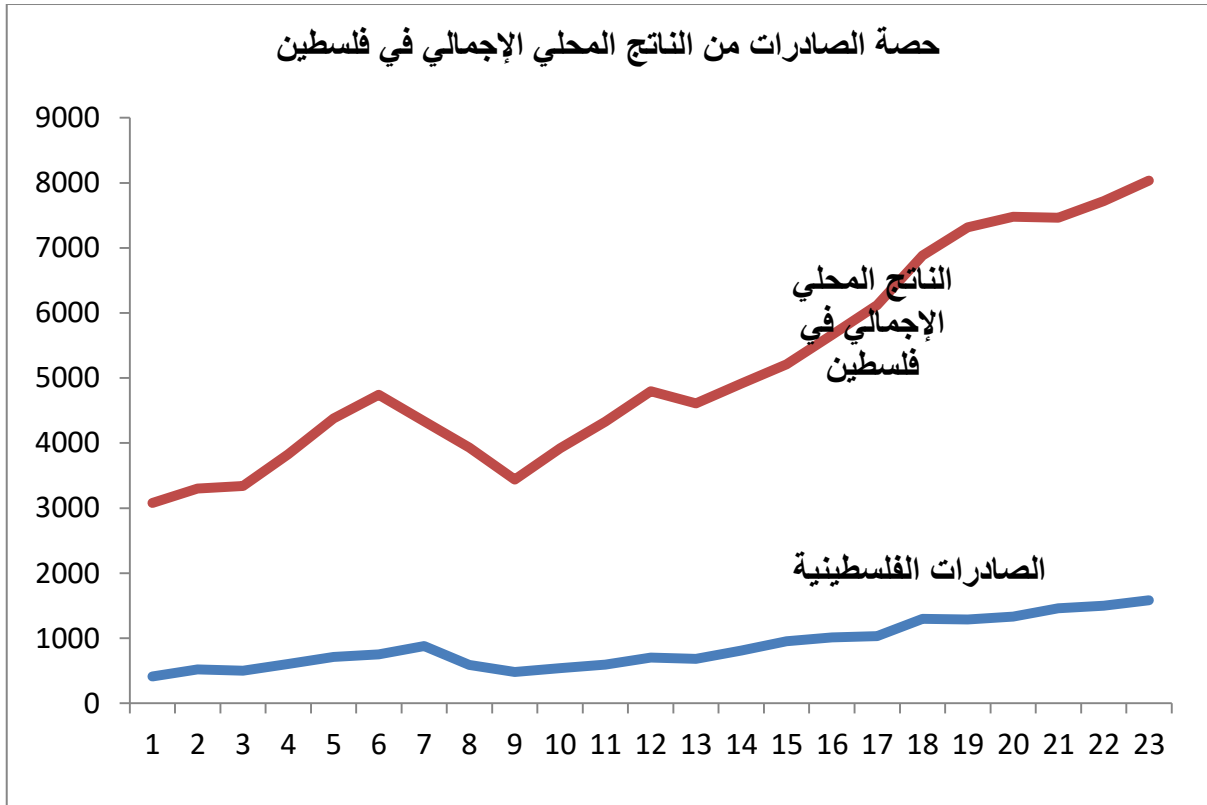
فصافي الصادرات هي عبارة عن الصادرات يطرح منها الواردات وتكون قيمتها بالسالب وتمثل بشكل كبير في فلسطين الواردات لكبر حجم الواردات وصغر حجم الصادرات الفلسطينية وأكبر قيمة لصادرات في فلسطين في عام 1994م وتبلغ قيمتها بالمليون دولار حوالي 1700.4- أما أقل قيمة لها في فلسطين كانت في عام 2016م وتبلغ قيمتها بالمليون دولار حوالي 3127.2- وتتراوح نسبة صافي الصادرات للناتج المحلي الإجمالي بين (-55%- -39%) وبذلك يكون مضاعف صافي الصادرات في فلسطين يتراوح بين

( - 1.8 - 2.5 ) أي أن النمو الاقتصادي في فلسطين يتزايد في حال تراجع صافي الصادرات إلى الضعف. بينما أقل قيمة لصافي الصادرات كانت حوالي 1141.9 مليون دولار في قطاع غزة في عام 2006م وأكبر قيمة لصافي الصادرات في الضفة الغربية كانت حوالي 1039.9 مليون دولار في عام 1994م.

وسيتم التحدث عن الصادرات في فلسطين وقطاع غزة والضفة الغربية خلال الفترة (1994-2016م) وسيبين الباحث السنوات التي زادت فيها الصادرات أو تراجعت وعلاقتها بالنمو الاقتصادي موضحاً سبب ذلك مستعيناً بالرسم البياني.

### 3.7.1 الصادرات الفلسطينية:

وقبل الحديث عن الصادرات الفلسطينية يمكن توضيح حصة الصادرات الفلسطينية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994-2016م) من خلال الشكل التالي:



شكل (3.16): حصة الصادرات الفلسطينية من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2016م).

- المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3.1).

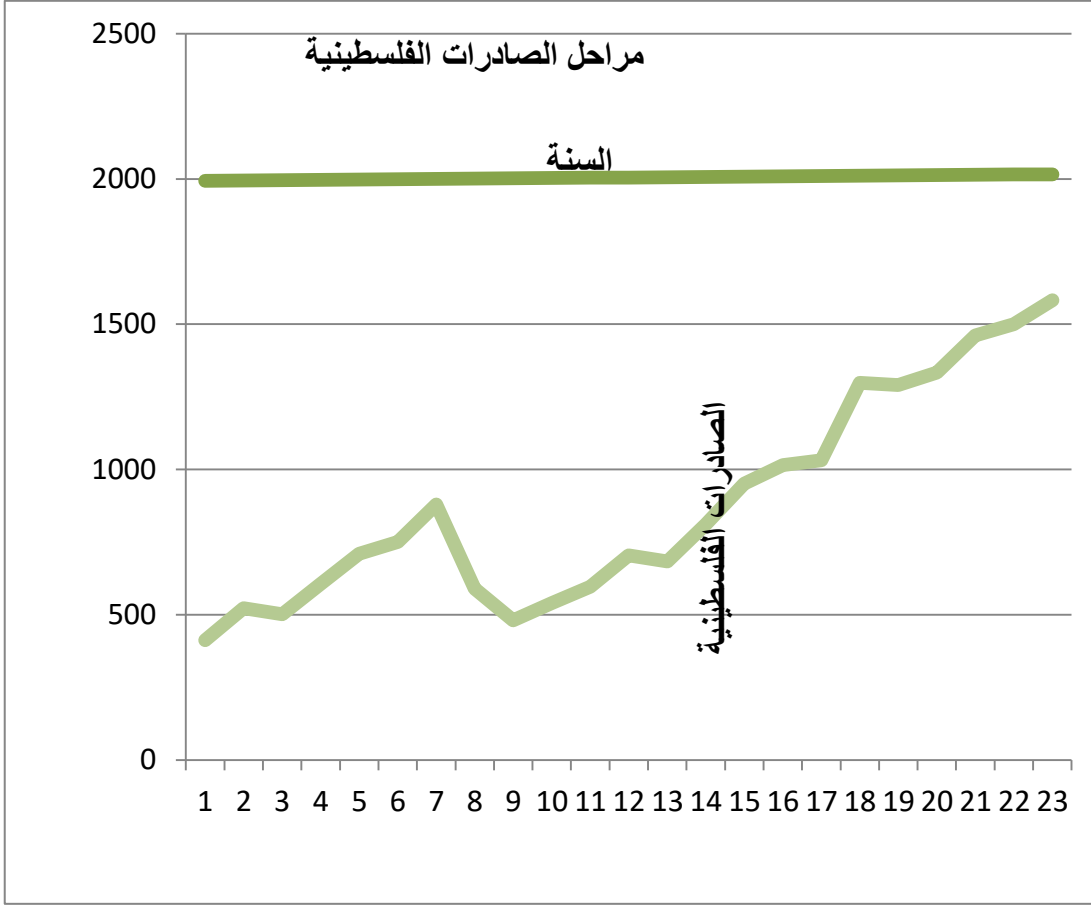
- القيم بالمليون دولار.

ونلاحظ أن نسبة الصادرات للنتاج المحلي الإجمالي في فلسطين تتراوح بين (13%-20%) خلال سنوات الدراسة وهذه النسبة بسيطة تدل على انخفاض الصادرات بالنسبة للنتاج المحلي الفلسطيني ويرجع ذلك للتبعية الفلسطينية حيث تعتمد بشكل كبير على الواردات مقارنة بالصادرات ويرجع ذلك لوجود الاحتلال الصهيوني وضعف مقومات الصناعة الفلسطينية وعدم القدرة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والإغلاقات المتكررة للمعايير والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني.

الصادرات في فلسطين تقل عن الواردات وهذا يدل على اعتماد فلسطين بشكل كبير على الواردات أكثر من الصادرات وهذا يشير إلى التراجع في النمو الاقتصادي نتيجة للتراجع في الإنتاج حيث أعلى قيمة للصادرات في فلسطين في عام 2016 م حيث بلغت قيمتها بالمليون دولار حوالي 1,582.8 وأقل قيمة للصادرات كانت في عام 1994 م وكانت قيمتها حوالي 412.0 مليون دولار ثم تلى ذلك في عام 2002 م حيث كانت قيمتها 480.9 مليون دولار حيث حدث في عام 2002م انتفاضة الأقصى مما سبب التراجع في النمو الاقتصادي مما أدى إلى انخفاض في قيمة الصادرات الفلسطينية مقارنة ببقية السنوات انظر الشكل رقم (3.16)، وفي الفترة التي كانت تتميز فلسطين بالنمو الاقتصادي أي النمو في الناتج المحلي الإجمالي وهي من عام 1994م حتى عام 1999م كان هناك زيادة في الصادرات الفلسطينية من 412.0 - 750.9 مليون دولار.

وهذا يدل أن الزيادة في الصادرات الفلسطينية تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي الخارجي وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي يؤدي ذلك إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي أي النمو الاقتصادي أما في فترة التراجع في النمو الاقتصادي الفلسطيني وهي من 2000 م حتى عام 2002م فلقد تراجعت الصادرات الفلسطينية من 879.2 - 480.9 مليون دولار وهذا يدل على أن التراجع في الصادرات الفلسطينية يقلل الإنتاج ومن ثم يقلل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤدي إلى التراجع في النمو الاقتصادي، أما في المرحلة التي تم فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي أي النمو الاقتصادي وهي من (2003م - 2005م) فلقد تزايدت الصادرات الفلسطينية ونمت من 540.6 - 704.4 مليون دولار وهذا يدل على أن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم كانت المرحلة التالية للنمو في الناتج المحلي الإجمالي من عام (2007م - 2013م) حيث بلغت قيمة الصادرات الفلسطينية من 811.5 - 1,333.4 مليون دولار .

ويمكن توضيح الصادرات الفلسطينية من خلال النظر للشكل التالي:-



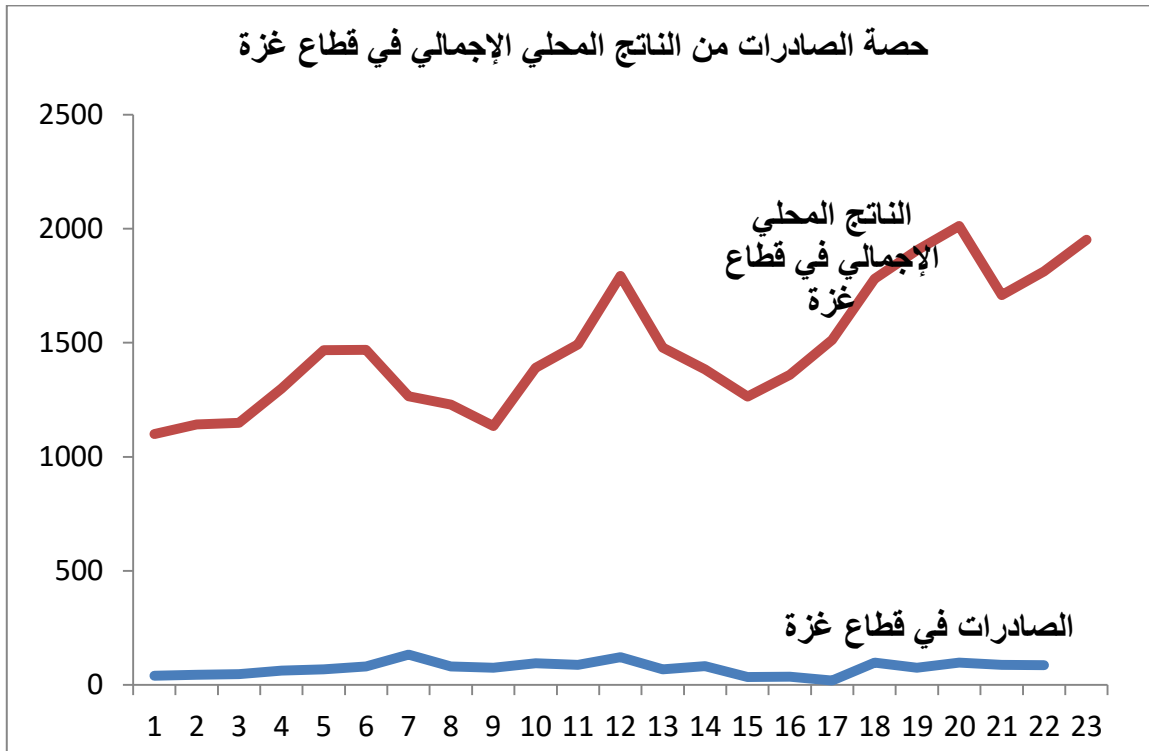
شكل (3.17): مراحل قيمة الصادرات الفلسطينية خلال الفترة (1994 - 2016م).

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3.1).

- القيمة بالمليون دولار.

وهذا يدل أن الزيادة في الصادرات الفلسطينية تؤدي للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أي النمو في الناتج المحلي الإجمالي أي النمو الاقتصادي ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي في عام 2014م بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة كما لوحظ أن هناك زيادة في الصادرات في عامي 2015م ، 2016م حيث بلغت قيمة الصادرات حوالي 1,499.8م في عام 2015م كما بلغت حوالي 1,582.8 مليون دولار في عام 2016م.

### 3.7.2 الصادرات في قطاع غزة:



شكل (3.18): حصة الصادرات في قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2016م).

- المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3.3).

- القيم المليون دولار

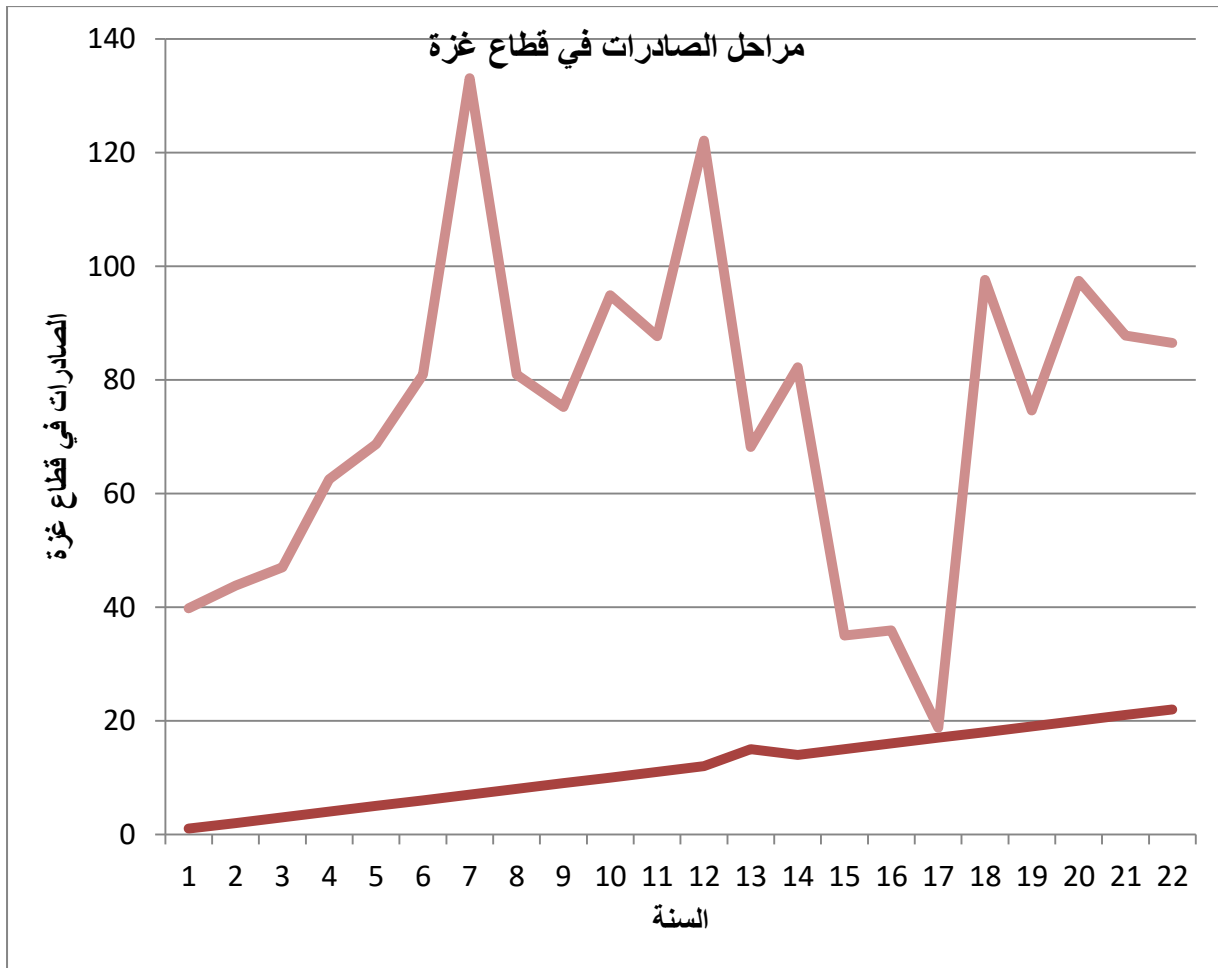
ونلاحظ أن نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة تتراوح ما بين (0.026 - 0.066) وهي نسبة بسيطة جداً تدل على انخفاض الصادرات في قطاع غزة بدرجة كبيرة والسبب في ذلك وجود الاحتلال الصهيوني والإغلاقات المتكررة للمعابر وتدمير المحل المنشآت الصناعية والحصار المفروض على القطاع والقصف المتكرر للقطاع الأمر الذي أدى إلى انخفاض الصادرات في قطاع غزة بدرجة أكبر من الضفة الغربية وذلك بسبب العقوبات القاسية المفروضة على القطاع.

أما في قطاع غزة فلقد تراجع الصادرات في عام 2002م عن عام 2001م من 80.9 مليون دولار في عام 2001م إلى 75.2 مليون دولار في عام 2002م وذلك بسبب الانتفاضة التي حدثت في عام 2002م، الأمر الذي أدى إلى تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي من 1,229.0 في عام 2001م إلى 1,134.8 مليون دولار في عام 2002م حيث أن التراجع في

الصادرات ينتج عنه تراجع في الإنتاج المحلي الإجمالي ومن ثم التراجع في النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

أما الفترة التي كان فيها نمو في الناتج المحلي الإجمالي من 2012م-2013م فلقد كان هناك نمو في الصادرات من 74.6-97.4 مليون دولار، انظر الجدول رقم(3.3).

حيث أن النمو في الصادرات يساعد في زيادة الإنتاج وهذا يؤدي للزيادة في النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي، أما عام 2014م وهو عام الحرب على غزة فكان هناك تراجع في الصادرات من 97.4 في عام 2013م إلى 87.8 مليون دولار في عام 2014م الأمر الذي أدى إلى التراجع في النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النظر في الشكل التالي:

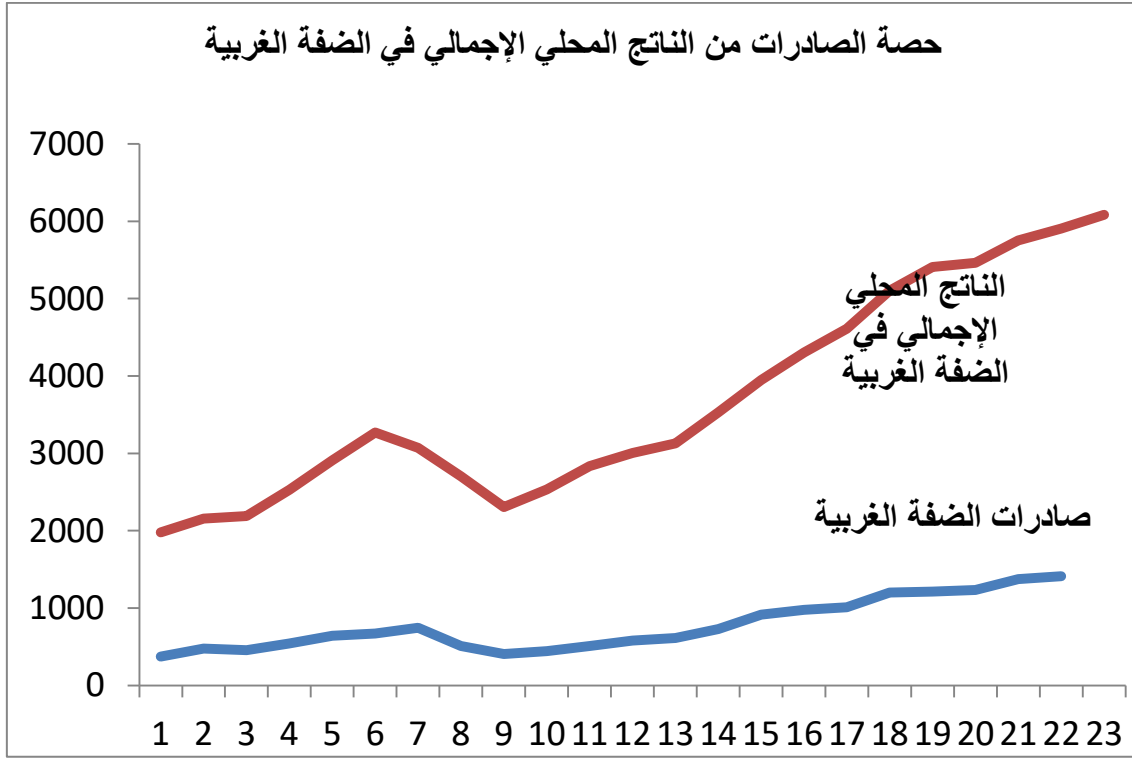


شكل (3.19): مراحل قيمة الصادرات في قطاع غزة خلال الفترة (1994 - 2016م).

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3.3).

- القيمة بالمليون دولار

### 3.7.3 الصادرات في الضفة الغربية:



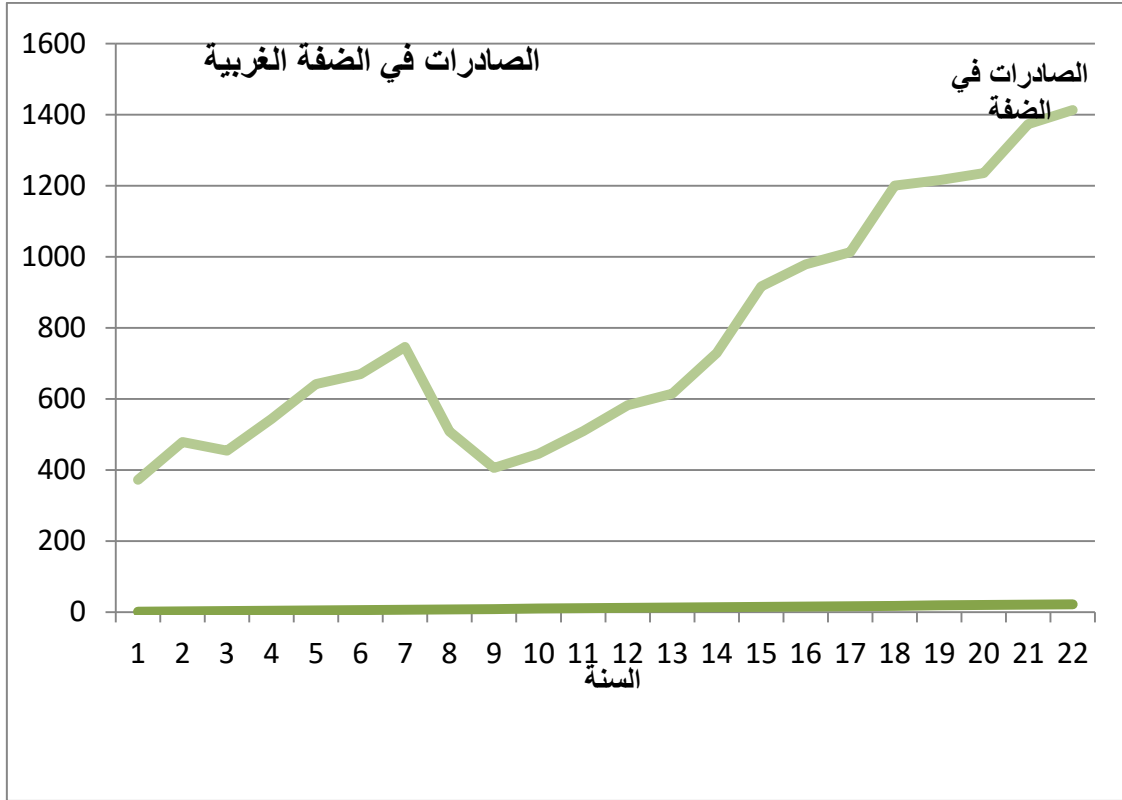
شكل (3.20): حصّة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية خلال الفترة (1994 - 2016م).

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3.4).

- القيمة بالمليون دولار.

ومن الملاحظ أن نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين (18%-24%) في الضفة الغربية خلال سنوات الدراسة وهي أعلى من نسبة الصادرات في قطاع غزة والسبب في ذلك تدمير المحتل للمنشآت الصناعية من خلال الحروب المتتالية على القطاع في الأعوام 2009-2011-2014م.

أما في الضفة الغربية فكانت هناك زيادة ونمو في الصادرات في الفترة التي كانت تمثل النمو في الناتج المحلي الإجمالي حيث نمت الصادرات من 372.2 - 670.0 مليون دولار في الفترة من 1994 - 1999م، أما في الفترة التي كانت تمثل فترة التراجع في النمو الاقتصادي 2000م - 2002م فقد تراجعت الصادرات من 746.1 - 405.7 مليون دولار، الأمر الذي أدى إلى التراجع في النمو الاقتصادي والتراجع في الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النظر إلى الشكل التالي:-



شكل (3.21): مراحل قيمة الصادرات في الضفة لغربية خلال الفترة ( 1994 - 2016م).

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3.4).

- القيمة بالمليون دولار.

#### 3.7.4 النظرية الاقتصادية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

من النظريات الاقتصادية التي تحدثت عن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية ودعمها الكلاسيك وهذه النظرية تحدثت عن وجود علاقة بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي وبينت أن الزيادة في الصادرات تشجع التخصص لإنتاج السلع التي تصدرها الدولة ،وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للسلع المصدرة وبالتالي تتخصص الدولة في السلع المصدرة بالاعتماد على الموارد المتوفرة بكثرة في قطاعات التصدير.

وبينت النظريات الاقتصادية أهمية أداء الصادرات للوصول للنمو الاقتصادي بل وصفت هذا الأداء بالمحدد الرئيس للنمو الاقتصادي حيث أن نمو الصادرات يؤدي لنمو الناتج المحلي الإجمالي ووضحت النظريات الاقتصادية بأن هناك فرضيتين أساسيتين تصف علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي وهذه الفرضيات تبين أن هناك دور مهم للصادرات في تحقيق



النمو الاقتصادي، والفرضية الأولى تنص على أن النمو الاقتصادي يؤدي لزيادة الصادرات أما الفرضية الثانية تنص على أن الزيادة في الصادرات تسبب النمو الاقتصادي، (القيسي، 2015 ، ص 45)

### 3.7.5 علاقة الصادرات بالواردات .

في الغالب في حال زيادة الصادرات يقل اعتماد البلد على الواردات فتقل الواردات وذلك لأن البلد تمتلك القدرة على إنتاج كثير من السلع فتمتلك الميزة النسبية في كثير من السلع فيصبح لدى البلد القدرة على تصدير كثير من السلع.

أما في فلسطين بشكل عام فإن الواردات تزيد بشكل كبير في سنوات الدراسة (1994-2016م) وذلك لأن فلسطين يغلب عليها طابع التبعية الاقتصادية ولأن فلسطين اقتصادياً لا يوجد عندها القدرة على إنتاج كثير من السلع لأنها لا تمتلك كثير من الموارد الاقتصادية ولكي تتضح علاقة الصادرات بالواردات.

سنتحدث عن السلع التي تصدرها وتستوردها فلسطين.

### 3.7.6 الصادرات والواردات السلعية الفلسطينية:

#### أولاً: الواردات الفلسطينية:

بلغت الواردات الفلسطينية في الربع الأول للأغذية والحيوانات حوالي 263154 ألف دولار في حين بلغت حوالي 269545 ألف في الربع الرابع من عام 2015م وهذا يدل على ارتفاع الواردات الفلسطينية من الأغذية والحيوانات في نفس العام بينما بلغت الواردات الفلسطينية من التبغ حوالي 61573 ألف في الربع الأول وارتفعت الواردات الفلسطينية من التبغ في الربع الرابع إلى حوالي 67778 ألف دولار ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (3.5): إجمالي قيمة الواردات السلعية الفلسطينية\* المرصودة حسب أبواب التصنيف الموحد للتجارة الدولية والربع للفترة 2014 - 2015م القيمة بالآلاف دولار.

الوصف	الربع الأول لعام 2015 م	الربع الثاني لعام 2015 م	الربع الثالث لعام 2015 م	الربع الرابع لعام 2015 م
أغذية وحيوانات حية	263,154	282,360	270,125	269,545
المشروبات والتبغ	61,573	70,029	78,227	67,778
مواد خام غير صالحة للأكل، باستثناء الوقود	23,109	25,575	22,735	23,601
وقود معدني، ومزلاقات معدنية، وما يتصل بذلك من مواد	295,339	285,691	289,666	261,563
زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	7,809	8,250	6,083	6,183
مواد كيميائية ومنتجات متصلة بها، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر.	146,001	132,586	116,255	139,598
سلع مصنوعة مصنفة حسب المادة	213,750	258,810	226,689	238,894
المكائن ومعدات النقل	216,956	196,971	199,516	209,953
مصنوعات متنوعة	70,129	88,498	77,181	75,285
سلع ومعاملات غير مصنفة في موضع آخر في التصنيف الموحد للتجارة الدولية	0	1	-	-
المجموع لكل ربع لعام 2015م	1297820	1348770	1286476	1292401
المجموع لكل ربع لعام 2014م	1381454	1456908	1411313	1433524

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة (بيانات غير منشورة).

وكانت الواردات من المواد الخام الغير صالحه للأكل حوالي 23109 ألف دولار في الربع الأول وارتفعت إلى حوالي 23601 ألف دولار في الربع الأخير لنفس العام وهذه الارتفاعات في الواردات الفلسطينية للسلع السابقة تدلل على عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني بأن يملك الميزة النسبية لهذه السلع مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات الفلسطيني حيث يزيد العجز كلما زادت الواردات عن الصادرات، هذا وقد سجل الوقود المعدني للواردات الفلسطينية في الربع الأخير عن الربع الأول انخفاضاً بمقدار 33776 ألف دولار كما بلغ الانخفاض في الواردات الفلسطينية للزيوت وللمواد الكيميائية على التوالي بقيمة 1626 ألف ، 6403 ألف في نفس السنة لانخفاض الربع الرابع عن الربع الأول وترجع هذه الانخفاضات في الواردات الفلسطينية للمنتوجات المذكورة إلى الاحتلال والإغلاقات للمعايير وانخفاض مستوى المعيشة وتدهور معدلات الاستهلاك وارتفاع معدلات البطالة، كما سجلت الواردات الفلسطينية ارتفاعاً للربع الرابع عن الأول في نفس السنة للسلع التالية على التوالي السلع المصنوعة، المصنوعات المنوعة بقيمة 25144 ألف دولار، 5156 ألف ويرجع ذلك لضعف الصناعة الفلسطينية وتدمير الكثير من المصانع من قبل المحتل وعدم القدرة المالية والتكنولوجية على إنشاء الكثير من المنشآت الصناعية الأمر الذي أثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في حين بلغت الواردات الفلسطينية للمكن والمعدات حوالي 216956 ألف في الربع الأول لتتخفف في الربع الأخير إلى 209953 ألف دولار في نفس العام 2015م وهذا الانخفاض يرجع إلى ضعف مقومات الصناعة الفلسطينية واعتماد الاقتصاد الفلسطيني على استيراد السلع المصنعة جاهزة ليحول ذلك بينه وبين ملكية الميزة النسبية لكثير من السلع المصنعة، أما في عام 2014م فنلاحظ أن الواردات الفلسطينية السلعية زادت عما كانت عليه في عام 2015م .

#### ثانياً: الصادرات الفلسطينية:

وبلغت الصادرات الفلسطينية في الربع الأول للأغذية والحيوانات حوالي 31576 ألف دولار في حين بلغت حوالي 44405 ألف في الربع الرابع من عام 2015م وهذا يدل على ارتفاع الصادرات الفلسطينية من الأغذية والحيوانات في نفس العام بينما بلغت الصادرات الفلسطينية من التبغ حوالي 11250 ألف في الربع الأول وارتفعت الصادرات الفلسطينية من التبغ في الربع الرابع إلى حوالي 11622 ألف دولار في حين كانت الصادرات من الزيوت والدهون حوالي 5633 ألف دولار في الربع الأول وارتفعت إلى حوالي 26396 ألف دولار في الربع الأخير لنفس العام، ويمكن توضيح ذلك من خلال النظر في الجدول التالي:

جدول (3.6): إجمالي قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية\* المرصودة حسب أبواب التصنيف الموحد للتجارة الدولية والربع للفترة 2014 - 2015 م القيمة بالآلاف دولار.

المصنف	الربع الأول لعام 2015م	الربع الثاني لعام 2015م	الربع الثالث لعام 2015م	الربع الرابع لعام 2015م
أغذية وحيوانات حية	31,576	50,413	39,975	44,405
المشروبات والتبغ	11,250	11,764	11,818	11,622
مواد خام غير صالحة للأكل، باستثناء الوقود	19,736	21,452	17,303	12,897
وقود معدني، ومزلاقات معدنية، وما يتصل بذلك من مواد	489	408	330	348
زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	5,633	8,251	1,842	26,396
مواد كيميائية ومنتجات متصلة بها، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر.	13,130	11,825	12,313	13,427
سلع مصنوعة مصنفة حسب المادة	75,949	85,318	79,155	83,380
المكائن ومعدات النقل	9,119	8,744	6,213	8,436
مصنوعات متنوعة	52,247	54,401	56,410	59,836
المجموع لكل ربع لعام 2015م	219130	252576	225360	260746
المجموع لكل ربع لعام 2014م	226500	239859	224381	252978

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة (بيانات غير منشورة).

وهذه الارتفاعات في الصادرات الفلسطينية للسلع السابقة يدل على قدرة الاقتصاد الفلسطيني بأنه يملك الميزة النسبية لهذه السلع مما يؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات الفلسطيني حيث يقل العجز كلما زادت الصادرات مقارنة في الزيادة في الواردات، هذا وقد سجل الوقود المعدني للصادرات الفلسطينية في الربع الأخير عن الربع الأول انخفاضاً بمقدار 141 ألف دولار كما بلغ الانخفاض في الصادرات عن الواردات للمواد الكيماوية بقيمة 483745 ألف في نفس السنة وترجع هذه الانخفاضات في الصادرات الفلسطينية للمنتجات المذكورة إلى انخفاض مستوي المعيشة وقلة الموارد المتاحة وضعف في الاستثمارات المحلية وارتفاع معدلات البطالة، كما سجلت الصادرات الفلسطينية انخفاضاً عن الواردات في نفس السنة للسلع التالية على التوالي السلع المصنوعة، المصنوعات المنوعة بقيمة 614341 ألف دولار، 88199 ألف ويرجع ذلك لضعف الصناعة الفلسطينية وتدمير الكثير من المصانع من قبل المحتل وعدم القدرة المالية والتكنولوجية على إنشاء الكثير من المنشآت الصناعية الأمر الذي أثر سلباً على الناتج المحلي الفلسطيني وميزان المدفوعات حيث زادت الواردات عن الصادرات مما أدى لزيادة العجز في حين بلغت الصادرات الفلسطينية للمكن والمعدات حوالي 32512 ألف لتتخفف مقارنة بالواردات الفلسطينية التي سجلت ارتفاعاً بمقدار 823396 ألف دولار في نفس العام 2015م وهذا الانخفاض يرجع إلى ضعف مقومات الصناعة الفلسطينية لصادرات واعتماد الاقتصاد الفلسطيني على استيراد السلع المصنعة جاهزة ليحول ذلك بينه وبين ملكية الميزة النسبية لكثير من السلع المصنعة، أما الصادرات السلعية فنجدتها انخفضت في عام 2014م عما كانت عليه في عام 2015م ويرجع ذلك بسبب اغلاق المعابر المتكرر بسبب الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة.

### 3.8 الخلاصة:-

تناول هذا الفصل البيانات المتعلقة بالطلب الكلي والمتمثل بمكونات الناتج المحلي الإجمالي وهي عبارة عن الاستهلاك النهائي والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات ولاحظنا أن الزيادة في الاستهلاك والاستثمار مؤشر واضح على النمو الاقتصادي الذي يعبر عنه بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من سنة فالزيادة في الاستهلاك النهائي يسبب الزيادة في الإنتاج المحلي وزيادة الاستثمار والإنفاق الحكومي تقلل البطالة وتزيد العمالة أما زيادة الصادرات فإنها تقلل العجز في ميزان المدفوعات وهي مؤشر للدولة في تملكها للميزة النسبية في العديد من السلع فالكثير من السلع يصبح لها القدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية.

## الفصل الرابع

# منهجية وإجراءات التحليل القياسي

## 4.1 المقدمة :

سيتم في هذا الفصل استعراض منهجية تحليل البيانات الاقتصادية والتحليل القياسي باستخدام الأساليب القياسية الحديثة لصياغة نموذج الدراسة ويهدف لتقدير أثر مكونات الناتج المحلي عند حسابه بطريقة الإنفاق على النمو الاقتصادي في فلسطين للفترة 1994 - 2016م باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS-Ordinary Least Square).

وذلك باستخدام برنامج Eviews لإجراء الأساليب الإحصائية الدالة على جودة النموذج والمتمثلة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد ومعالجة مشاكل النموذج الإحصائية واختبار فرضيات الدراسة .

## 4.2 منهجية الدراسة وصياغة النموذج القياسي:

سيقوم الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال صياغة النموذج القياسي للدراسة من خلال وصف المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتقدير العلاقة بينهما والاستعانة بالطرق والأساليب الإحصائية والقياسية في بناء النموذج محل الدراسة .

### 4.2.1 صياغة النموذج القياسي:

تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد لقياس أثر مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند حسابه بطريقة الإنفاق على النمو الاقتصادي في فلسطين للفترة 1994 - 2016م على النحو التالي :  $GDP=F(C, I, G, EX)$

وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره كما يلي :

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 C_t + \beta_2 I_t + \beta_3 G_t - \beta_4 EX_t + \epsilon_t$$

الحد الثابت :  $\beta_0$  حيث أن  $\beta_1 > 0$  ,  $\beta_2 > 0$  ,  $\beta_3 > 0$  ,  $\beta_4 < 0$

$\beta_1$  ,  $\beta_2$  ,  $\beta_3$  ,  $\beta_4$  : تعبر عن معاملات خط الانحدار.

$\epsilon_t$  : الخطأ العشوائي



وقد كان النموذج القياسي للدراسة لقياس تأثير مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند حسابه بطريقة الإنفاق وتأثيرها على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1994 - 2016م يتكون من المتغيرات التالية :

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي ( GDP )  
المتغيرات المستقلة:

1- الاستهلاك النهائي ( C ) final consumption

2- الاستثمار ( التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي ) ( I ) investment

3- الإنفاق الحكومي ( G ) government general spending

4- صافي الصادرات ( EX ) Net Export

#### 4.2.2 مصادر البيانات:

تم الحصول على البيانات على شكل سلسلة زمنية للفترة من 1994 - 2016م باستثناء متغير الإنفاق G حيث تم دمجها في الدراسة في المتغيرين المستقلين الاستثمار والاستهلاك حسب طبيعة البيانات التي حصلنا عليها أما متغير الاستثمار فقد تمثل في الدراسة باسم التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي وهما وجهان لعملة واحدة .

وتم الحصول على البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حيث تمثل هذه البيانات مصادر ثانوية بالنسبة للباحث للفترة 1994 - 2016م وتميزت هذه البيانات أنها تم الحصول عليها بالأسعار الثابتة .

وتم إدخال بيانات المتغيرات في التحليل القياسي باستخدام مروقات اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات المستقلة باستخدام برنامج Eviews للوصول لأحسن النتائج حيث بلغت عدد المشاهدات 23 مشاهدة بشكل سنوي وهي كافية للخروج بنتائج جيدة عند بناء نموذج الدراسة .

#### 4.2.3 المنهج القياسي لتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية:

في هذه الدراسة اتبع الباحث المنهج التحليلي الوصفي الكمي حيث تم صياغة النموذج القياسي للدراسة وتم وصف متغيرات الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الدراسة لتقدير معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية والقياسية التالية :

## أولاً: طريقة المربعات الصغرى العادية Ols :

وتعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق في الحصول على معاملات نماذج الانحدار التي تبين طبيعة العلاقة بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع وتمتاز بتقليل مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع ولكي نحصل على نموذج قياسي دقيق باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لابد من توفر عدة شروط وهي: ( الغفري، 2015م، ص76)

1- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

2- الأخطاء العشوائية ( البواقي ) تتبع التوزيع الطبيعي Normality

3- تجانس تباين حد الخطأ العشوائي بمعنى ثبات تباين حد الخطأ العشوائي Homoskedasticity

4- استقلال حد الخطأ العشوائي بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ العشوائي Autocorrelation

5- عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة . Multicollinearity

## ثانياً/الصيغة اللوغاريتمية:

تعتبر الصيغة اللوغاريتمية ذات أهمية كبيرة في تقدير النماذج القياسية، وذلك لإعطائها المرونة طويلة الأجل للمتغيرات الاقتصادية المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، بالإضافة أنها تقلل من تشتت البيانات وباستخدام الصيغة اللوغاريتمية تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره كما يلي:-

$$\text{Log (GDP)} = \beta_0 + \beta_1 \text{Log(C)} + \beta_2 \text{Log(I)} + \beta_3 \text{Log(G)} - \beta_4 \text{Log(Ex)} + \epsilon_t$$

$$\beta_1, \beta_2, \beta_3 > 0, \beta_4 < 0$$

حيث أن الحد الثابت:  $B_0$

$\epsilon_t$ : الخطأ العشوائي.

#### 4.2.4 البرامج الإحصائية المستخدمة.

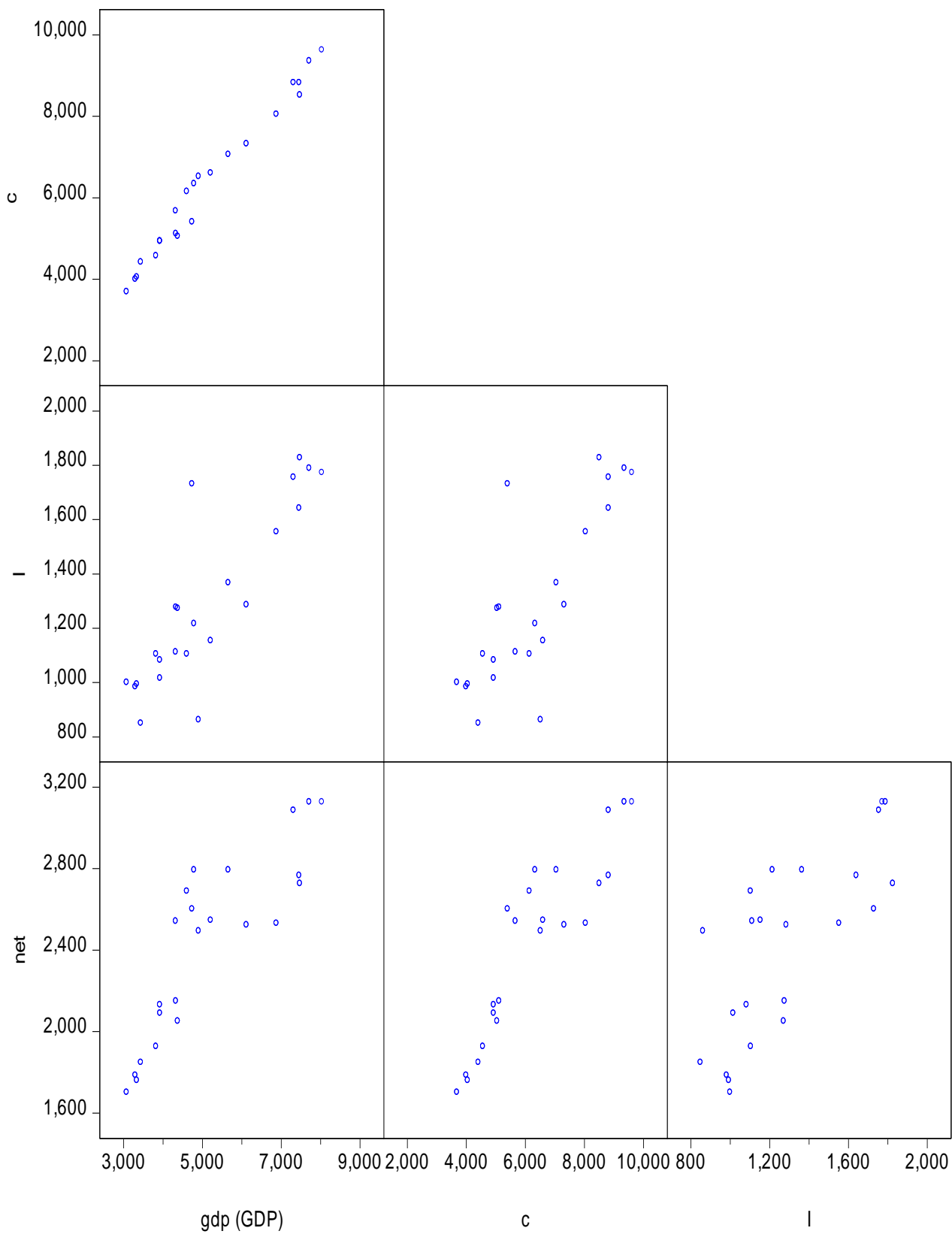
لبناء نموذج الدراسة تم اعتماد استخدام برنامج التحليل الاحصائي القياسي Eviews

#### 4.3 التقدير القياسي للنموذج:

وتشمل نتائج الأساليب الاحصائية التي تم استخدامها في تقدير نموذج الدراسة كنتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بالإضافة لنتائج اختبارات التحقق من جودة النموذج المقدر .

#### أولاً: نتائج العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

تم استخدام الرسم البياني لتوضيح طبيعة العلاقة هل هي خطية أم لا بين المتغير التابع GDP والمتغيرات المستقلة (C , I , EX) كما يوضحها الشكل البياني رقم (4.1) ويتضح من خلال الشكل البياني، أن هناك علاقة خطية بين المتغير التابع وهو GDP وبين كلا من المتغيرات المستقلة (C , I , EX) وهذا يؤكد صحة استخدام نموذج الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى .



شكل (4.1): توضيح العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

ثانياً: التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS):

للتحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر تم إجراء اختبارات على النحو التالي:-

### 1- اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر Normality:

للتحقق من شرط اتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار Jarque-Bera حيث تبين أن نتيجة الاختبار = 3.163 والقيمة الاحتمالية = 0.206، أنظر ملحق رقم (4)، وهذا يدل أنه لا توجد أدلة كافية لدعم الفرضية البديلة القائلة بأن التوزيع للبواقي ليس طبيعياً وبالتالي يمكن القول بأن توزيع البواقي طبيعياً.

### 2- اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر :

للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار t - test فكانت النتيجة للاختبار تبين أن قيمة اختبار t تقريباً تساوي صفر وأن القيمة الاحتمالية = 1.000، انظر ملحق رقم(7). وهذا يدل على أنه لا توجد أدلة كافية لدعم الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط البواقي لا يساوي صفر، وبالتالي يمكن القول بأن متوسط البواقي يساوي صفر.

### 3- اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ ( تجانس التباين - homoskedasticity )

للتحقق من شرط ثبات تباين حدود الخطأ تم استخدام اختبار white test حيث بلغت قيمة الاختبار (16.839) بقيمة احتمالية بلغت ( 0.0513 ) وهي أكبر من مستوى دلالة 5% وهذا يدل على أنه لا توجد أدلة كافية لدعم الفرضية البديلة القائلة بأن تباين حد الخطأ العشوائي غير متجانس، وبالتالي يمكن القول بأن تباين حد الخطأ العشوائي متجانساً، أنظر الملحق (5).

### 4- اختبار شرط استقلال حدود الخطأ ( عدم وجود ارتباط ذاتي - Autocorrelation )

للتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر تم استخدام اختبار (Lagrange Multiplier) حيث بلغت قيمة الاختبار (2.824) بقيمة احتمالية بلغت (0.0929)، حيث تؤكد نتائج الاختبار خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي، انظر ملحق رقم (2).

## 5- اختبار عدم وجود تداخل خطي متعدد (Multicollinearity).

تم استخدام قيمة معامل التضخم ( Variance Inflation Factors – VIF )، ويتم حساب الـ ( VIF ) بما يسمى بمعامل تضخم التباين بالمعادلة التالية لكل متغير

$$VIF=1/(1-R^2)$$

وعادة إذا زادت قيم معامل التضخم عن 5 كان ذلك مؤشر واضح لوجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، كما ينظر البعض لقيم معامل التضخم التي تفوق الـ 10 على أنها انعكاس لاحتداد المشكلة، وقد أظهرت النتائج أن جميع قيم (VIF) للمتغيرات المستقلة تشير إلى عدم وجود تداخل خطي متعدد في النموذج المقدر، الملحق رقم (6). ومن خلال النظر إلى الجدول التالي يمكن التعرف على قيم (VIF) للمتغيرات المستقلة.

جدول (4.1): معامل التضخم للتباين (VIF).

variables	VIF
C	8.336
I	2.519
EX	7.279

## 6- اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ:

تم عمل اختبار العلاقة بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة في النموذج النهائي حيث أظهرت النتائج عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة كل على حده والبواقي (حد الخطأ) وذلك لأن جميع القيم الاحتمالية كانت أكبر من 0.05 وهي تشير بعدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ، الملحق رقم (1).

ثالثاً : التحقق من الجودة الاحصائية للنموذج المقدر:

1- معامل التحديد المعدل : من خلال الجدول (4.2) تبين أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.997) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (C, I, EX) في النموذج

المقدر تفسر ما نسبته 99,7% من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) أما النسبة 0.3% المتبقية فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى .

2- اختبار الجودة المعنوية الكلية للنموذج F : نلاحظ أن الجدول (4.2) يوضح قيمة الاختبار حيث بلغت  $F=3284$  بقيمة احتمالية = 0.00 وهي أقل من 0.05، وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وأحد المتغيرات المستقلة على الأقل.

#### رابعاً: نتائج تقدير النموذج القياسي:

بعد القيام بالإجراءات السابقة للتحليل القياسي يقوم الباحث بتقدير النموذج القياسي بحيث يتم استخدام مرونة اللوغاريتم للمتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة ونلاحظ أن جميع المتغيرات المستقلة التي في محل الدراسة معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 5% ، لذلك يتم تقدير النموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج وذلك للحصول على معاملات خط الانحدار للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، بحيث تم التخلص من إشارة صافي الصادرات السالبة في النموذج بافتراض أن صافي الصادرات = الواردات- الصادرات انظر الملحق رقم (3) وبعد التأكد من افتراضات طريقة المربعات الصغرى ، كانت النتائج كالتالي:

#### جدول (4.2): نتائج تقدير النموذج القياسي.

Dependent variable: log (GDp )				
variable	Coefficient	Std. error	t- statistic	Prob
C	0.078182	0.140979	0.554566	0.5857
log ( C )	1.060387	0.030030	35.31114	0.0000
log ( I )	0.262833	0.019785	13.28443	0.0000
log ( EX )	-0.344920	0.042806	-8.057689	0.0000

$R^2 = 0.998$  ,  $AdjR^2 = 0.997$  ,  $Dw = 1.33$  ,  $F = 3284$  ,  $prob = 0.00$

$$GDp = 0.078182 + 1.060387 \text{ Log}(C) + 0.262833 \text{ Log}(I) - 0.344920 \text{ Log}(EX)$$

(0.140979)      (0.030030)      (0.019785)      (0.042806)

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية وهذا دليل على سلامة النموذج المقدر وجودته وقوة نتائجه عند تفسيرها بما يتوافق مع الواقع الاقتصادي .

#### 4.4 نتائج اختبار الفرضيات في ضوء التحليل الاقتصادي:

##### الفرضية الأولى:

توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية أقل من أو يساوي 5% بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين.

من خلال نتائج التحليل القياسي في الجدول (4.2)، فقد بلغت مرونة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين 1.060387، وهذا يعني أنه كلما زادت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي بنسبة 1% تزيد قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنسبة 1.06% ، حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، حيث بلغت قيمة  $t = 35.31114$  والقيمة الاحتمالية = 0.00 وهي أقل من 5% مما يدل على أن متغير الإنفاق الاستهلاكي له تأثير طردي ذو دلالة إحصائية، أي أن العلاقة طردية بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أنه كلما زاد الطلب الكلي يزيد الإنتاج في حال توفر الموارد الاقتصادية أي كلما زاد الاستهلاك النهائي يزيد الناتج المحلي الإجمالي والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في السلسلة الزمنية لعدة سنوات يؤدي ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة تتفق مع الدراسة السابقة (غيث، 2016م)، والتي افترضت أنه كلما زاد نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي بمقدار 1000 دولار سيزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 969.2 دولار أي أن العلاقة طردية بين الاستهلاك العائلي والناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك العائلي هو أحد المكونات الأساسية للاستهلاك النهائي، كما تتفق هذه النتيجة مع الدراسة المحلية السابقة (شحيير، 2013م) والتي نتج عنها وجود علاقة طردية بين الاستهلاك النهائي والتنمية الاقتصادية. وبذلك تثبت صحة الفرضية الأولى والتي تنص على وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية، وهذا الوضع خاص في فلسطين حيث أن الاستهلاك أكبر من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الاستهلاك يمثل 0.75 من الناتج المحلي الإجمالي كحد أقصى وبقيّة النسبة من الناتج المحلي توزع على



الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات ولكن فلسطين وضع خاص لأن انتاجها لا يغطي الاستهلاك حيث أنها تعتمد في تغطية الاستهلاك على المعونات والتبرعات والمساعدات.

### الفرضية الثانية:

توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى أقل أو يساوي 5% بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار وهوما يعرف بالتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الدراسة فمن خلال نتائج التحليل القياسي في الجدول (4.2) فقد بلغت مرونة الاستثمار (التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي) في فلسطين 0.262833، وهذا يعني أنه كلما زادت قيمة الاستثمار (التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي) بنسبة 1% تزيد قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين 0.262833%، في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. ، حيث بلغت قيمة  $t=13.28443$  والقيمة الاحتمالية = 0.00 وهي أقل من 5% مما يدل على أن متغير الاستثمار (التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي) له تأثير طردي ذو دلالة إحصائية.

أي أن العلاقة طردية بين الاستثمار (التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي) والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أنه كلما زادت الاستثمارات يزيد الناتج المحلي الإجمالي ويزيد النمو الاقتصادي ونلاحظ أن النسبة الموجهة للاستهلاك النهائي وهي من الناتج المحلي الإجمالي أكبر من النسبة الموجهة للاستثمار 0.26 وهذا يدل على أن المجتمع الفلسطيني مستهلك أكثر مما هو منتج أي أن الجزء الكبير من الناتج المحلي الإجمالي يوجه للاستهلاك مقارنة بالجزء الذي يوجه للاستثمار 0.26، وهذه النتيجة تتفق مع الدراسة السابقة المحلية (شحيبر، 2013م) والتي كانت من أهم نتائجها وجود علاقة طردية بين الاستثمارات الكلية والتنمية الاقتصادية حيث بلغت مرونة الاستثمار الكلي (28%)، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة (خفاجه، 2013م)، (أبوجامع، 2010)، - (أبيسة ولامية، 2013م)، (إدريس وإسماعيل، 2013م)، (Temel Taskin 2014).

وبذلك تثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

### الفرضية الثالثة:

توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية أقل أو يساوي 5% بين الناتج المحلي الإجمالي و صافي الصادرات في فلسطين، من خلال نتائج التحليل القياسي في الجدول (4.2) يتضح أن مرونة صافي الصادرات في فلسطين -0.344920 وهذا يعني كلما

قلت قيمة صافي الصادرات بنسبة 1% تزيد قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.344920% مع افتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، حيث بلغت قيمة  $t = -8.057689$  والقيمة الاحتمالية = 0.00 وهي أقل من 5% مما يدل على أن متغير صافي الصادرات له تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية أي أن العلاقة عكسية بين صافي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين. (مع العلم أن صافي الصادرات = الواردات - الصادرات )

وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية لأن فلسطين تزيد وارداتها عن صادراتها لأن اقتصادها يتصف بالتبعية لذلك فإن صافي الصادرات تكون سالبة بحيث تكون العلاقة عكسية بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه كلما زادت الصادرات الفلسطينية فإن ذلك مؤشر لزيادة النمو الاقتصادي في الدولة حيث أنه بزيادة الصادرات يقل العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي يزيد النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الصادرات مؤشر على الزيادة في الإنتاج عن حاجة الدولة من الاستهلاك المحلي بحيث تصبح الدولة عندها القدرة على امتلاك الميزة النسبية لكثير من السلع لتميزها في سوق المنافسة الخارجية وهذه النتيجة تتفق مع الدراسة السابقة (الطلاع، 2017م) والتي نتج عنها وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات بحيث إذا زادت الصادرات بنسبة 1% فإنها تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.13% والصادرات جزء من صافي الصادرات وإذا كانت علاقة الصادرات مع الناتج المحلي طردية فتكون علاقة الواردات عكسية مع الناتج المحلي حيث أن الواردات تمثل الجزء الأكبر من صافي الصادرات في هذه الدراسة التي بين أيدينا، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة (Aslin Atabe Demirhn (2015)، (القيسي، 2016م)، (أبو عيدة، 2013)، وبذلك تثبت صحة الفرضية الثالثة التي تنص على وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وصافي الصادرات في الأراضي الفلسطينية.

# الفصل الخامس

## النتائج والتوصيات

## المقدمة:

سيتم عرض أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة حول مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند حسابه بطريقة الإنفاق وتأثيرها على النمو الاقتصادي في فلسطين من الفترة (1994 - 2016م) وكذلك التوصيات المهمة المقترحة في ضوء تلك النتائج.

## أولاً: النتائج:

### 1- النتائج الوصفية

- الميل الحدي للاستهلاك النهائي في فلسطين أكبر من الواحد صحيح وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي أقل من الاستهلاك النهائي وبالتالي يتم تغطية الزيادة في الاستهلاك النهائي من خلال التبرعات والمساعدات الخارجية
- المضاعف في فلسطين للاستثمار تبلغ قيمته حوالي 5.8 وهذا يعني أن مضاعفة الاستثمار في فلسطين ينتج عنه الزيادة في النمو الاقتصادي.
- الاستهلاك النهائي في فلسطين يمثل القدر الأكبر في زيادة النمو الاقتصادي يليه الاستثمار فالصادرات وهذا يدل على أن المجتمع الفلسطيني مستهلك أكثر مما هو منتج.
- الفترة (1994 - 1999م) تعتبر فترة نمو اقتصادي حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في هذه الفترة بدءاً من العام 1994م وصولاً لعام 1999م.
- الفترة (2000 - 2002م) تعتبر فترة تراجع للنمو الاقتصادي حيث انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في هذه الفترة بدءاً بعام 2000م وصولاً للعام 2002م، وتعتبر هذه الفترة محلاً لتراجع الاستهلاك النهائي الفلسطيني و الاستثمارات الفلسطينية وتراجع لقيم الصادرات الفلسطينية .
- في الغالب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يكون مصحوباً بالزيادة في كل من الإنفاق الاستهلاكي في فلسطين والاستثمار والصادرات.
- فترات النمو الاقتصادي كان يتبعها فترات تراجع في النمو الاقتصادي في فلسطين وذلك بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية وتدميره لكثير من الموارد الاقتصادية .

- هناك أموال تأتي من الخارج ولا يوجد قدره على استغلالها في مشاريع استثمارية تظهر على شكل زيادة في المخزون السلعي .
- هناك عجز في زيادة الإنتاج المحلي عن مستوى الطلب الكلي من الاستهلاك النهائي ، الاستثمار ، الصادرات ويرجع ذلك لندرة الموارد الاقتصادية المتاحة بسبب الاغلاقات المتكررة للمعابر .
- الصادرات مؤشر مهم لزيادة النمو الاقتصادي حيث أن الزيادة في الصادرات يعني أن هناك كثير من السلع التي تمتلك الميزة النسبية للدخول في أسواق المنافسة الخارجية .
- زيادة الصادرات تؤدي للزيادة في النمو الاقتصادي حيث أن الصادرات تعني زيادة في الإنتاج عن الاستهلاك المحلي .
- الزيادة في الصادرات دليل واضح على النمو الاقتصادي وتقليل العجز في ميزان المدفوعات وزيادة النقد الأجنبي .
- الزيادة في الاستثمار مؤشر مهم للنمو الاقتصادي يقلل نسب البطالة ويزيد الإنتاج وتشغيل رؤوس الأموال لتحقيق استغلال أمثل للموارد المتاحة .
- الاستهلاك دليل على النمو الاقتصادي فالزيادة في الاستهلاك زيادة في الدخل والإنتاج.
- الوصول إلى درجات عالية من النمو الاقتصادي يحتاج إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي على مدى سنوات طويلة يتحقق فيها زيادة معدلات الاستهلاك ومضاعفة الاستثمارات الداخلية والخارجية وزيادة حجم الصادرات.
- القدر الأكبر من الإنفاق الاستهلاكي النهائي الفلسطيني يوجه للإنفاق على المتطلبات المعيشية للأسر حيث حقق أكبر قيمة 7,1041.1 مليون دولار في عام 2016م وأقل قيمه 2,9308 مليون دولار في عام 1994م من السلسلة الزمنية 1994-2016م.
- قيم الصادرات الفلسطينية تعتبر بسيطة إذا ما قورنت بالواردات الفلسطينية وهذا مؤشر للتبعية الاقتصادية لفلسطين.
- فترات النمو الاقتصادي في السلسلة الزمنية في فلسطين وهي الفترات التي زادت فيها قيمة الناتج المحلي الإجمالي (1994 - 1999م)، (2003 - 2005م)، (2012 - 2013م)، أما فترات التراجع في النمو الاقتصادي في فلسطين وهي الفترات التي تراجعت فيها قيمة الناتج المحلي الإجمالي وهي فترات (2000 - 2002م) ، (2005 -

2006م)، (2013-2014م) والسبب في التراجع في النمو الاقتصادي هو الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية .

## 2- النتائج القياسية:-

- وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة ( الاستهلاك النهائي، الاستثمار) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).
- وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (صافي الصادرات) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).
- أن الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي النهائي يؤدي للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، والزيادة في الاستثمار ينتج عنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين كما أن الزيادة في الصادرات الفلسطينية يؤدي للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ، والزيادة في الإنفاق الاستهلاكي النهائي والزيادة في الاستثمارات والزيادة في الصادرات مؤشر للنمو الاقتصادي في فلسطين.
- المتغيرات المستقلة  $C, I, EX$  في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 99,7% من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة أما النسبة المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى .
- الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 1% في فلسطين يؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.06% أي أن النسبة التي يوجها الناتج المحلي الإجمالي للاستهلاك أكبر من النسبة الموجهة للاستثمار 0.26 وللصادرات وهذا يعني أن الشعب الفلسطيني يوجه جزء بسيط من الموارد الاقتصادية التي يملكها للاستثمار والصادرات مقارنة بما يتم توجيهه للاستهلاك، أي أن المجتمع الفلسطيني مستهلك أكثر مما هو منتج.
- كلما زاد الاستهلاك النهائي بنسبة 1% يؤدي ذلك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.06 بينما إذا زاد الاستثمار بنسبة 1% يزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.26 وإذا زادت صافي الصادرات بنسبة 1% يقل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.345.
- الواردات الفلسطينية تمثل القدر الأكبر من صافي الصادرات وبالتالي تكون العلاقة عكسية بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي.

- الصادرات الفلسطينية تمثل القدر الأقل من صافي الصادرات لذلك تكون العلاقة طردية بين الصادرات والنتاج المحلي الإجمالي.

## ثانياً: التوصيات :

من خلال نتائج الدراسة نقتراح مجموعة من التوصيات وهي :

### 1- التوصيات العامة :

- المزيد من الدراسات والبحوث التي تخص موضوع مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند حسابه بطريقة الإنفاق وتأثيرها على النمو الاقتصادي .
- ترشيد الاستهلاك النهائي في فلسطين وذلك لأن ما يتم استهلاكه أكبر مما يتم إنتاجه .
- زيادة الاستثمارات الفلسطينية حتى يتم زيادة الإنتاج ليغطي ما يتم استهلاكه وتحقيق النمو والتنمية.
- نظراً لتأثر الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بالأوضاع السياسية الحالية، لذلك يجب تشجيع المصالحة الفلسطينية وتوجيهها بما يخدم المصلحة العامة .
- الاهتمام بالبيانات وتوفيرها من مصادر موثوق بها وذلك لضمان الوصول إلى نتائج دقيقة.
- ترشيد الاستهلاك في المجتمع وتحفيز وتفعيل الاستثمار في خطط التنمية الفلسطينية لتنمية الاقتصاد الفلسطيني.
- تشجيع الصادرات الفلسطينية من خلال تشجيع الصناعة ومن خلال تطوير المنتج الفلسطيني.
- زيادة القدر الموجه من الناتج المحلي الإجمالي للصادرات والاستثمار.

### 2- توصيات خاصة بالحكومة :

- تبني المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر كأسلوب لتحقيق التنمية.
- تشجيع الاستثمارات داخل القطاعات الأكثر كفاءة مثل القطاع الزراعي والصناعي.
- فرض ضرائب على السلع الكمالية وذلك لترشيد الاستهلاك ، والاستفادة من قيمة الضرائب في استثمارها في المشاريع التي تعود بالفائدة على المواطنين .

- حماية المستهلكين عن طريق مراقبة الأسعار وجودة السلع .
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في دعم المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة.
- ترشيد الاستهلاك النهائي بحيث يكون في حدود القدرة الإنتاجية وتوجيه الزيادة في القدرة الاستهلاكية للمشاريع الاستثمارية للوصول لدرجة عالية من النمو الاقتصادي المتوازن.
- الاستفادة من التحليل الاقتصادي الكمي القياسي لاتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي .
- الاهتمام بقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية بالتوسع والعمل على تشجيع شركة الوطنية للاتصالات والسماح لها بالتوسع.
- المحافظة على استمرارية النمو الاقتصادي من خلال تطوير قطاعات الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء المحلية، وبذل جهود كبيرة في البنية التحتية لتوليد مصادر جديدة للمياه وتسهيل تنفيذ مشاريع البنية التحتية مثل مشاريع تحلية المياه ومشاريع الصرف الصحي.
- سعي كل الأطراف الدولية والإقليمية لفك الحصار على قطاع غزة وحرية تنقل السلع والخدمات وإعادة بناء المؤسسات على أساس مهني وتشجيع المشاريع الإنتاجية لتقليل التبعية للاحتلال الإسرائيلي.

### 3- توصيات لوزارة الاقتصاد الفلسطيني:

- قيام وحدة حماية المستهلك في الوزارة بمراقبة الأسعار وجودة المنتج حماية للمستهلك.
- التخفيف من الضرائب المفروضة على السلع الأساسية.
- اعداد دراسات تتناول الحديث عن الاستهلاك النهائي والاستثمار وصافي الصادرات في فلسطين.

### 4- توصيات للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني :

- توفير البيانات الدقيقة والإحصاءات اللازمة للارتقاء بالبحوث والدراسات.



- اصدار نشرات مختصه في مجال النمو الاقتصادي وتطويرها على مر الزمن .
- التنسيق بين الباحثين والجامعات ومراكز البحث العلمي للاستفادة من البيانات والإحصاءات بما يخدم تطوير وتنمية المقدرات الاقتصادية الفلسطينية.

## المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

أولاً: المراجع العربية

أحمد، عبد الرحمن، وزكي، إيمان. (2007م). *الاقتصاديات الدولية*. (د.ط.). القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

أحمد، عبد الرحمن. (2004م). *النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية*. (د.ط.). القاهرة: الدار الجامعية.

البنك الدولي للتنمية المستدامة. (2014م). *تقرير السنوي للبنك الدولي للتنمية المستدامة 2014م*.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2016م). *نتائج ميزان الدفعات الفلسطيني*. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017م) *إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2016م*. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الحبيب، فايز. (1994م). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. (د.ط.). الرياض: مطابع الفرزدق التجارية.

الحرازين، ريهام. (2014م). *تقدير دالة الإدخار في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995-2013م* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

حشيش، عادل أحمد. (1991م). *أساسيات الاقتصاد الدولي*. (د.ط.). القاهرة: الدار الجمعية.

حلس، فادي. (2016م). *ظاهرة الفقر العائلي بين مستوى الانتاج وعدالة التوزيع*. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

زهران، حمدي. (1984م). *التنمية الاقتصادية، الفكر الاقتصادي، التحليل الاقتصادي*. ط1. القاهرة: مكتبة عين شمس للنشر.

الحناوي، محمد صالح. (1997م). *أساسيات الاستثمارات في بورصة الأوراق المالية*. (د.ط.). القاهرة: الدار الجامعية.

- الخضيري، حامد العربي. (2000م). *تقييم الاستثمارات*. ط1. القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.
- خلف، حسن. (2007م). *الاقتصاد الكلي*. ط1. الأردن: جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع.
- داوود، حسام، وسلمان، مصطفى، والصعيدى، عماد، وعقل، خضر، والحضاونة، يحيى. (2001م). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. ط2. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الدباغ، بشير، والجرمود، عبد الجبار. (2003م). *مقدمة في الاقتصاد الكلي*. ط1. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- رجب، معين. (2009م). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. (د.ط.). غزة: جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين.
- رشيد، عبد الحكيم. (2010م). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. (د.ط.). بيروت: دار البداية ناشرون وموزعون.
- أبو السعود، محمد. (2006م). *مقدمة في الاقتصاد الكلي*. ط1. القاهرة: الدار الجامعية.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2016م). *تقرير سلطة النقد الفلسطينية 1994-2016م التقرير السنوي*. فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2016م). *نتائج ميزان المدفوعات الفلسطيني*. فلسطين.
- شبيب، دريد كامل. (2009م). *الاستثمار والتحليل الاستثماري*. (د.ط.). عمان: دار اليازوري العلمية.
- أبو شرار، عبد الفتاح علي. (2007م). *الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات*. ط1. (د.م): دار الميسرة للنشرة والتوزيع.
- صافي، سمير (2015م). *مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام eviews*. ط1. غزة: مكتبة آفاق.

- العبادلة، علي. (2016م). محددات تدفق التجارة الخارجية في فلسطين نموذج الجاذبية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية، غزة.
- عبد القادر، السيد. (2011م). الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات. (د.ط.). بيروت: دار الفكر ناشرون وموزعون.
- عوض الله، حسين زينب. (2003م). العلاقات الاقتصادية الدولية. ط1. الأردن: الفتح للطباعة والنشر.
- الغفري، يعقوب. (2015م). أثر برامج التشغيل الحكومية في قطاع غزة على معدل البطالة. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية، غزة.
- غيث، حمدي. (2016م). محددات الاستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الاقتصادي في فلسطين، دراسة قياسية للفترة 1994-2015م. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية، غزة.
- القريشي، محمد. (2010م). علم اقتصاد التنمية. (د.ط.). الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- القيسي، أماني. (2016م). تقييم أداء الصادرات خلال الفترة 2000-2014م باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية، غزة
- كريم، بوددخ. (2010م). أثر سياسة الإنفاق العام علي النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009م (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة دالي إبراهيم، الجزائر.
- معطيب، بشير. (2008م). الاقتصاد الكلي. ط1. الجزائر: كيك للنشر.
- مقداد، محمد. (2003م). القياس الاقتصادي وتحليل البيانات. ط1. غزة: دار المقداد للطباعة.
- مقداد، محمد، وقفه، بشير. (2013م). مبادئ الاقتصاد الكلي. ط1. غزة: الجامعة الاسلامية .
- مقلد، محمد، والفيل، أسامة. (2012م). النظرية الاقتصادية الكلية. (د.م): دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع .

ملوخية، أحمد فوزي. (2004م). *الاقتصاد الكلي*. (د.ط). القاهرة: بستان المعرفة للنشر وتوزيع الكتب.

منصور، أحمد. (1988م). *الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة*. (د.ط). دمشق: دار المريخ للنشر.

منصور، محمد. (1988م). *الاقتصاد الكلي*. ط2. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

موقع نون بوست. (2014م). وعود ب 5.4 مليار دولار لإعمار غزة، فهل تصل لمستحقيها؟. تاريخ الاطلاع: 2017/10/12م. الرابط: [www.noonpost.org/content/3973](http://www.noonpost.org/content/3973)

موقع بي بي سي (2014م). مؤتمر شرم الشيخ .. إعادة إعمار غزة. تاريخ الاطلاع: 2017/11/15م. الرابط: [www.bbc.net](http://www.bbc.net)

هيك، عبد العزيز. (1996م). *موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاجتماعية*. (د.ط). القاهرة: دار النهضة العربية.

وادي، محمود والعيساوي. (2007م). *الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي*. ط1. القاهرة: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطبع.

وزارة العمل الفلسطينية. (2016م). *التقرير السنوي لوزارة العمل للعام 2016م*. فلسطين.

الوزني، خالد والرفاعي أحمد. (2007م). *مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق*. ط3. عمان: دار وائل للنشر.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

- Apple Y. & F.(2001). *International Economics*.(4<sup>th</sup> edition). Mc Graw Hill.
- Barkare .A. (2015). *Macro Economic Theory*. Nation al Open university of Nigeria :Akoka , yaba.
- Case, K. E., Fair, R. C., & Oster, S. (2009). *Principles of economics*. Pearson Higher Ed.
- Ghatak, S. (2003). *Introduction to development economics*. London: Psychology Press.
- Hodgson, J. S., & Herander, M. G. (1983). *International economic relations*. prentice-Hall.
- Husted & Melvin.(2010). *International Economics*. (8<sup>th</sup> Edition). Prentice Hall.
- Kreinin, M. E. (1965). Comparative labor effectiveness and the Leontief scarce-factor paradox. *The American Economic Review*, 55(1/2), 131-140.
- Michael .R. E.(1983). *Macro economics theory and policy*. Prentice hall, Inc
- Peter H. L. (2002). *International Economics*. (8<sup>th</sup> edition). Irwin: Richard.
- Salvadori. N. (2003). *The theory of economic growth*. USA: Edward Elgare, Northampton.
- Todaro, M.,P. & S. C,smith. (2006). *Economic Development*. New York: Addison Wesley.

# ملاحق الدراسة



ملحق (1)

خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي المشترك

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 03/05/18 Time: 11:19

Sample: 1994 2016

Included observations: 23

---

---

Correlation				
t-Statistic				
Probability	GDP	CN	I	NET
GDP	1.000000			
	-----			
	-----			
C	0.988580	1.000000		
	30.06199	-----		
	0.0000	-----		
I	0.865884	0.806547	1.000000	
	7.932077	6.252123	-----	
	0.0000	0.0000	-----	
EX	0.864356	0.908752	0.752025	1.000000
	7.876580	9.978551	5.228395	-----
	0.0000	0.0000	0.0000	-----

---

---

ملحق (2)  
نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

---

---

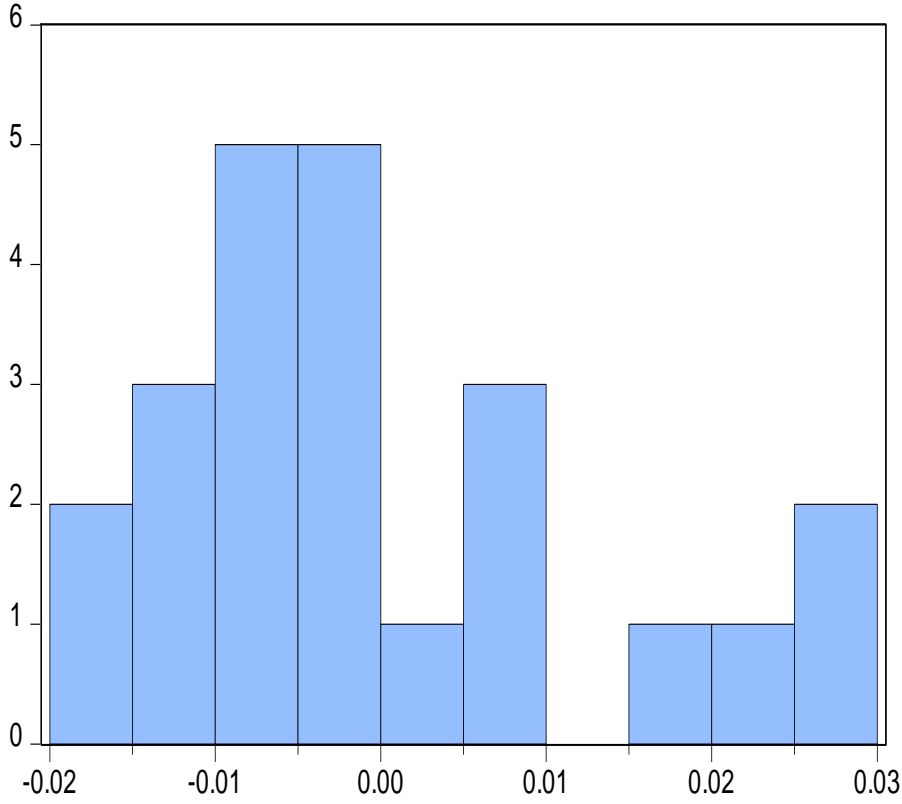
F-statistic	2.519438	Prob. F(1,18)	0.1299
Obs*R-squared	2.824009	Prob. Chi-Square(1)	0.0929

ملحق (3)  
نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: LOG(GDP)  
Method: Least Squares  
Date: 03/05/18 Time: 11:10  
Sample: 1994 2016  
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.078182	0.140979	0.554566	0.5857
LOG(C)	1.060387	0.030030	35.31114	0.0000
LOG(I)	0.262833	0.019785	13.28443	0.0000
LOG(EX)	-0.344920	0.042806	-8.057689	0.0000
R-squared	0.998075	Mean dependent var	8.505968	
Adjusted R-squared	0.997772	S.D. dependent var	0.301939	
S.E. of regression	0.014253	Akaike info criterion	5.506874	-
Sum squared resid	0.003860	Schwarz criterion	5.309397	-
Log likelihood	67.32905	Hannan-Quinn criter.	5.457209	-
F-statistic	3284.489	Durbin-Watson stat	1.328790	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق (4)  
اختبار شرط التوزيع الطبيعي



Series: Residuals	
Sample 1994 2016	
Observations 23	
Mean	1.10e-15
Median	-0.001872
Maximum	0.029559
Minimum	-0.016089
Std. Dev.	0.013246
Skewness	0.907237
Kurtosis	2.908258
Jarque-Bera	3.163202
Probability	0.205646

ملحق (5)

نتائج اختبار تجانس التباين للنموذج المقدر

Heteroskedasticity Test: White

---

---

F-statistic	3.947954	Prob. F(9,13)	0.0127
Obs*R-squared	16.83906	Prob. Chi-Square(9)	0.0513
Scaled explained SS	10.96419	Prob. Chi-Square(9)	0.2782

---

---

ملحق (6)

اختبار الارتباط الخطي المشترك للنموذج المقدر

Variance Inflation Factors  
Date: 03/05/18 Time: 11:14  
Sample: 1994 2016  
Included observations: 23

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.019875	2250.090	NA
LOG(C)	0.000902	7750.821	8.335957
LOG(I)	0.000391	2259.480	2.519446
LOG(EX)	0.001832	12552.11	7.278692

ملحق (7)

نتائج اختبار متوسط بواقي النموذج المقدر

Hypothesis Testing for E

Date: 03/05/18 Time: 11:15

Sample: 1994 2016

Included observations: 23

Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

---

Sample Mean = 1.10e-15

Sample Std. Dev. = 0.013246

<u>Method</u>	<u>Value</u>	<u>Probability</u>
t-statistic	3.99E-13	1.0000

---

ملحق (8): متغيرات الدراسة

صافي الصادرات (EX)	الاستثمار (I)	الاستهلاك النهائي (C)	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	year
-1700.4	1000.60	3691.00	3080.70	1994
-1783.9	983.20	4000.50	3300.00	1995
-1760.0	994.00	4052.00	3340.10	1996
-1925.5	1104.90	4570.60	3830.00	1997
-2050.7	1272.70	5050.70	4379.00	1998
-2599.9	1730.10	5403.80	4741.60	1999
-2149.1	1276.90	5116.50	4335.90	2000
-2089.1	1016.00	4932.30	3932.20	2001
-1847.5	849.40	4416.90	3441.10	2002
-2130.6	1082.80	4937.60	3923.40	2003
-2540.6	1111.60	5672.20	4329.20	2004
-2792.0	1216.20	6340.20	4796.70	2005
-2687.6	1104.50	6149.80	4609.60	2006
-2493.3	862.50	6520.20	4913.40	2007
-2545.0	1154.00	6602.80	5212.10	2008
-2792.6	1366.20	7059.50	5663.60	2009
-2523.0	1285.60	7320.50	6122.30	2010
-2530.5	1554.00	8045.80	6882.30	2011
-3084.9	1755.90	8822.20	7314.80	2012
-2725.8	1826.60	8516.40	7477.00	2013
-2765.0	1641.80	8819.60	7463.40	2014
-3126.7	1788.80	9359.00	7719.30	2015
-3127.2	1772.40	9619.30	8037.00	2016



الصادرات (x)	التكوين الرأسمالي الاجمالي الثابت (I)	الاستهلاك النهائي (C)	النمو الاقتصادي ويمثله الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	السنة
412.0	1,000.6	3,691.0	3,080.7	1994
522.3	983.2	4,000.5	3,300.0	1995
501.6	994.0	4,052.0	3,340.1	1996
606.4	1,104.9	4,570.6	3,830.0	1997
710.4	1,272.7	5,050.7	4,379.0	1998
750.9	1,730.1	5,403.8	4,741.6	1999
879.2	1,276.9	5,116.5	4,335.9	2000
589.6	1,016.0	4,932.3	3,932.2	2001
480.9	849.4	4,416.9	3,441.1	2002
540.6	1,082.8	4,937.6	3,923.4	2003
596.8	1,111.6	5,672.2	4,329.2	2004
704.4	1,216.2	6,340.2	4,796.7	2005
683.4	1,104.5	6,149.8	4,609.6	2006
811.5	862.5	6,520.2	4,913.4	2007
951.4	1,154.0	6,602.8	5,212.1	2008
1,015.1	1,366.2	7,059.5	5,663.6	2009
1,031.6	1,285.6	7,320.5	6,122.3	2010
1,298.3	1,554.0	8,045.8	6,882.3	2011
1,290.4	1,755.9	8,822.2	7,314.8	2012
1,333.4	1,826.6	8,516.4	7,477.0	2013
1,461.1	1,641.8	8,819.6	7,463.4	2014
1,499.8	1,788.8	9,359.0	7,719.3	2015
1,582.8	1,772.4	9,619.3	8,037.0	2016

ملحق ( 9 )

جدول يوضح التغير في المخزون السلعي في الضفة وقطاع غزة وفلسطين

التغير في المخزون السلعي في قطاع غزة	التغير في المخزون السلعي في الضفة	التغير في المخزون السلعي في فلسطين	السنة
16.4	24.6	41.1	1994
25.4	37.9	63.3	1995
22.8	34.8	57.6	1996
32.5	49.0	81.5	1997
53.1	35.7	88.8	1998
53.6	90.4	144.0	1999
4.2	31.1	35.3	2000
5.5	14.2	19.7	2001
15.8	12.3	28.1	2002
18.4	15.9	34.3	2003
20.7	19.2	39.9	2004
4.4	13.4	17.8	2005
5.5	28.2	33.7	2006
8.3	17.7	26.0	2007
3.6	41.8	45.4	2008
-18.5	45.4	26.9	2009

السنة	التغير في المخزون السلعي في فلسطين	التغير في المخزون السلعي في الضفة	التغير في المخزون السلعي في قطاع غزة
2010	69.3	49.4	19.9
2011	-228.0	46.8	-274.8
2012	-177.8	124.9	-302.7
2013	-182.6	125.0	-307.6
2014	-226.5	136.3	-362.8
2015	-239.7	129.4	-369.1
2016	-	-	-

-المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، إحصاءات الحسابات القومية 1994-2016م ، رام الله ، فلسطين .

ملحق (10)

البيانات الأولية للدراسة

النتائج المحلي الإجمالي والإنفاق على في فلسطين للفترة (1994-2015م) سنة الأساس 2004م.

Value in USD Million						
<b>Final Use</b>	<b>1994</b>	<b>1995</b>	<b>1996</b>	<b>1997</b>	<b>1998</b>	<b>1999</b>
<b>Final consumption</b>	<b>3,691.0</b>	<b>4,000.5</b>	<b>4,052.0</b>	<b>4,570.6</b>	<b>5,050.7</b>	<b>5,403.8</b>
Household final consumption	2,930.8	3,170.7	3,103.9	3,568.2	3,953.7	4,208.4
Government final consumption	538.8	605.8	723.3	817.2	911.2	999.6
NPISH final consumption	221.4	224.0	224.8	185.2	185.8	195.8
<b>Gross Capital Formation</b>	<b>1,041.6</b>	<b>1,046.5</b>	<b>1,051.6</b>	<b>1,186.4</b>	<b>1,361.5</b>	<b>1,874.1</b>
Gross fixed capital formation	1,000.6	983.2	994.0	1,104.9	1,272.7	1,730.1
- Buildings	739.0	733.8	755.3	842.4	949.2	1,210.4
- Non-buildings	261.6	249.4	238.7	262.5	323.5	519.7

الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في فلسطين للفترة (1994-2015م) سنة الأساس 2004م.

Changes in inventories	41.0	63.3	57.6	81.5	88.8	144.0
Acquisitions of Valuables, net	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
<b>Net Exports of Goods and Services</b>	<b>-1,700.4</b>	<b>-1,783.9</b>	<b>-1,760.0</b>	<b>-1,925.5</b>	<b>-2,050.7</b>	<b>-2,599.9</b>
Exports	412.0	522.3	501.6	606.4	710.4	750.9
- Goods	384.0	485.1	462.6	562.3	641.3	658.8
- Services	28.0	37.2	39.0	44.1	69.1	92.1
Imports	2,112.4	2,306.2	2,261.6	2,531.9	2,761.1	3,350.8
- Goods	1,866.0	2,074.1	2,008.6	2,241.7	2,427.3	3,020.3
- Services	246.4	232.1	253.0	290.2	333.8	330.5
Net errors and omissions	48.5	36.9	-3.5	-1.5	17.5	63.6
<b>Gross Domestic Product</b>	<b>3,080.7</b>	<b>3,300.0</b>	<b>3,340.1</b>	<b>3,830.0</b>	<b>4,379.0</b>	<b>4,741.6</b>

الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في فلسطين للفترة (1994-2015م) سنة الأساس 2004م.

Value in USD Million						
<b>Final Use</b>	<b>2000</b>	<b>2001</b>	<b>2002</b>	<b>2003</b>	<b>2004</b>	<b>2005</b>
<b>Final consumption</b>	<b>5,116.5</b>	<b>4,932.3</b>	<b>4,416.9</b>	<b>4,937.6</b>	<b>5,672.2</b>	<b>6,340.2</b>
Household final consumption	3,881.1	3,674.6	3,309.9	3,822.7	4,270.3	4,781.3
Government final consumption	1,068.4	1,079.4	914.5	911.9	1,227.0	1,364.7
NPISH final consumption	167.0	178.3	192.5	203.0	174.9	194.2
<b>Gross Capital Formation</b>	<b>1,312.2</b>	<b>1,035.7</b>	<b>877.5</b>	<b>1,117.1</b>	<b>1,151.5</b>	<b>1,234.0</b>
Gross fixed capital formation	1,276.9	1,016.0	849.4	1,082.8	1,111.6	1,216.2
- Buildings	843.2	638.1	509.9	658.0	759.9	805.1
- Non-buildings	433.7	377.9	339.5	424.8	351.7	411.1
Changes in inventories	35.3	19.7	28.1	34.3	39.9	17.8

الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على في فلسطين للفترة (1994-2015م) سنة الأساس 2004م.						
Acquisitions of Valuables, net	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
<b>Net Exports of Goods and Services</b>	<b>-2,149.1</b>	<b>-2,089.1</b>	<b>-1,847.5</b>	<b>-2,130.6</b>	<b>-2,540.6</b>	<b>-2,792.0</b>
Exports	879.2	589.6	480.9	540.6	596.8	704.4
- Goods	689.9	511.0	418.1	479.5	525.3	564.2
- Services	189.3	78.6	62.8	61.1	71.5	140.2
Imports	3,028.3	2,678.7	2,328.4	2,671.2	3,137.4	3,496.4
- Goods	2,641.7	2,254.1	1,938.3	2,366.2	2,850.3	3,161.5
- Services	386.6	424.6	390.1	305.0	287.1	334.9
Net errors and omissions	56.3	53.3	-5.8	-0.7	46.1	14.5
<b>Domestic Gross Product</b>	<b>4,335.9</b>	<b>3,932.2</b>	<b>3,441.1</b>	<b>3,923.4</b>	<b>4,329.2</b>	<b>4,796.7</b>

GDP by expenditure in Palestine\* by economic activity for the years 1994-2015

الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على في فلسطين للفترة (1994-2015م) سنة الأساس 2004م.

										القيمة بالمليون دولار أمريكي
2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	الاستخدام النهائي
6,149.8	6,520.2	6,602.8	7,059.5	7,320.5	8,045.8	8,822.2	8,516.4	8,819.6	9,359.0	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
4,497.8	4,869.7	4,777.3	5,044.8	5,237.2	5,810.6	6,535.4	6,246.7	6,462.7	6,833.9	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية
1,444.5	1,461.4	1,570.7	1,700.0	1,793.4	1,925.6	1,989.9	1,957.6	2,030.7	2,149.3	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
207.5	189.1	254.8	314.7	289.9	309.6	296.9	312.1	326.2	375.8	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية
1,138.2	888.5	1,199.4	1,393.1	1,354.9	1,326.0	1,578.1	1,644.0	1,415.3	1,549.1	التكوين الرأسمالي الإجمالي
1,104.5	862.5	1,154.0	1,366.2	1,285.6	1,554.0	1,755.9	1,826.6	1,641.8	1,788.8	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
591.8	593.0	845.0	1,009.8	914.4	1,169.6	1,364.8	1,425.3	1,219.3	1,365.6	- المباني



الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في فلسطين للفترة (1994-2015م) سنة الأساس 2004م.										
512.7	269.5	309.0	356.4	371.2	384.4	391.1	401.3	422.5	423.2	- غير المباني
33.7	26.0	45.4	26.9	69.3	-228.0	-177.8	-182.6	-226.5	-239.7	التغير في المخزون
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الممتلكات القيمة
<b>-2,687.6</b>	<b>-2,493.3</b>	<b>-2,545.0</b>	<b>-2,792.6</b>	<b>-2,523.0</b>	<b>-2,530.5</b>	<b>-3,084.9</b>	<b>-2,725.8</b>	<b>-2,765.0</b>	<b>-3,126.</b>	صافي الصادرات من السلع والخدمات
683.4	811.5	951.4	1,015.1	1,031.6	1,298.3	1,290.4	1,333.4	1,461.1	1,499.8	الصادرات
589.6	649.1	753.4	784.2	863.0	1,111.7	1,085.6	1,150.0	1,287.1	1,315.9	- السلع
93.8	162.4	198.0	230.9	168.6	186.6	204.8	183.4	174.0	183.9	- الخدمات
3,371.0	3,304.8	3,496.4	3,807.7	3,554.6	3,828.8	4,375.3	4,059.2	4,226.1	4,626.5	الواردات
2,664.0	2,774.3	3,024.9	3,283.9	3,052.2	3,360.2	3,866.0	3,624.1	3,820.2	4,199.6	- السلع
707.0	530.5	471.5	523.8	502.4	468.6	509.3	435.1	405.9	426.9	- الخدمات
9.2	-2.0	-45.1	3.6	-30.1	41.0	-0.6	42.4	-6.5	-62.1	صافي السهو والخطأ
<b>4,609.6</b>	<b>4,913.4</b>	<b>5,212.1</b>	<b>5,663.6</b>	<b>6,122.3</b>	<b>6,882.3</b>	<b>7,314.8</b>	<b>7,477.0</b>	<b>7,463.4</b>	<b>7,719.3</b>	الناتج المحلي الإجمالي

\* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967م

الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على في فلسطين للفترة (1994-2015م) سنة الأساس 2004م.

					القيمة بالمليون دولار أمريكي
2011	2012	2013	2014	2015	الاستخدام النهائي
8,045.8	8,822.2	8,516.4	8,819.6	9,359.0	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
5,810.6	6,535.4	6,246.7	6,462.7	6,833.9	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية
1,925.6	1,989.9	1,957.6	2,030.7	2,149.3	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
309.6	296.9	312.1	326.2	375.8	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية
1,326.0	1,578.1	1,644.0	1,415.3	1,549.1	التكوين الرأسمالي الإجمالي
1,554.0	1,755.9	1,826.6	1,641.8	1,788.8	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
1,169.6	1,364.8	1,425.3	1,219.3	1,365.6	- المباني
384.4	391.1	401.3	422.5	423.2	- غير المباني
-228.0	-177.8	-182.6	-226.5	-239.7	التغير في المخزون
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الممتلكات القيمة

الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على فلسطين للفترة (1994-2015م) سنة الأساس 2004م.					
-2,530.5	-3,084.9	-2,725.8	-2,765.0	-3,126.7	صافي الصادرات من السلع والخدمات
1,298.3	1,290.4	1,333.4	1,461.1	1,499.8	الصادرات
1,111.7	1,085.6	1,150.0	1,287.1	1,315.9	- السلع
186.6	204.8	183.4	174.0	183.9	- الخدمات
3,828.8	4,375.3	4,059.2	4,226.1	4,626.5	الواردات
3,360.2	3,866.0	3,624.1	3,820.2	4,199.6	- السلع
468.6	509.3	435.1	405.9	426.9	- الخدمات
41.0	-0.6	42.4	-6.5	-62.1	صافي السهو والخطأ
<b>6,882.3</b>	<b>7,314.8</b>	<b>7,477.0</b>	<b>7,463.4</b>	<b>7,719.3</b>	<b>الناتج المحلي الإجمالي</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2015م. رام الله، فلسطين

الناتج المحلي الإجمالي والاتفاق عليه في الضفة الغربية* للأعوام 1994-2015 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004						
Value in USD Million						
<b>Final Use</b>	<b>2000</b>	<b>2001</b>	<b>2002</b>	<b>2003</b>	<b>2004</b>	<b>2005</b>
<b>Final consumption</b>	<b>3,428.2</b>	<b>3,398.4</b>	<b>2,892.9</b>	<b>3,154.1</b>	<b>3,708.6</b>	<b>4,186.0</b>
Household final consumption	2,717.0	2,717.5	2,231.7	2,494.1	2,875.9	3,204.5
Government final consumption	618.1	586.6	572.0	554.0	733.5	876.4
NPISH final consumption	93.1	94.3	89.2	106.0	99.2	105.1
<b>Gross Capital Formation</b>	<b>989.1</b>	<b>759.0</b>	<b>634.4</b>	<b>741.6</b>	<b>736.2</b>	<b>760.2</b>
Gross fixed capital formation	958.0	744.8	622.1	725.7	717.0	746.8
- Buildings	579.2	427.8	366.0	409.2	412.6	439.0
- Non-buildings	378.8	317.0	256.1	316.5	304.4	307.8
Changes in inventories	31.1	14.2	12.3	15.9	19.2	13.4
Acquisitions of Valuables, net	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

الناتج المحلي الإجمالي والاتفاق عليه في الضفة الغربية* للأعوام 1994-2015 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004						
<b>Net Exports of Goods and Services</b>	<b>-1,384.3</b>	<b>-1,487.2</b>	<b>-1,212.6</b>	<b>-1,368.5</b>	<b>-1,633.5</b>	<b>-1,925.9</b>
Exports	746.1	508.7	405.7	445.7	509.1	582.3
- Goods	600.3	451.6	366.6	407.0	461.0	488.0
- Services	145.8	57.1	39.1	38.7	48.1	94.3
Imports	2,130.4	1,995.9	1,618.3	1,814.2	2,142.6	2,508.2
- Goods	1,807.3	1,648.5	1,325.5	1,596.9	1,912.5	2,242.4
- Services	323.1	347.4	292.8	217.3	230.1	265.8
Net errors and omissions	37.0	33.0	-8.4	5.6	24.7	-16.5
<b>Gross Domestic Product</b>	<b>3,070.0</b>	<b>2,703.2</b>	<b>2,306.3</b>	<b>2,532.8</b>	<b>2,836.0</b>	<b>3,003.8</b>

الناتج المحلي الإجمالي والانفاق عليه في الضفة الغربية\* للأعوام (1994-2015م) بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004

Value in USD Million						
<b>Final Use</b>	<b>1994</b>	<b>1995</b>	<b>1996</b>	<b>1997</b>	<b>1998</b>	<b>1999</b>
<b>Final consumption</b>	<b>2,307.6</b>	<b>2,598.1</b>	<b>2,591.0</b>	<b>2,965.1</b>	<b>3,278.2</b>	<b>3,598.6</b>
Household final consumption	1,892.5	2,133.3	2,090.0	2,408.7	2,634.4	2,885.1
Government final consumption	310.3	350.3	389.0	454.5	519.3	583.8
NPISH final consumption	104.8	114.5	112.0	101.9	124.5	129.7
<b>Gross Capital Formation</b>	<b>680.9</b>	<b>685.0</b>	<b>682.6</b>	<b>782.0</b>	<b>928.1</b>	<b>1,401.8</b>
Gross fixed capital formation	656.3	647.1	647.8	733.0	892.4	1,311.4
- Buildings	485.4	485.2	495.9	556.8	654.8	892.7
- Non-buildings	170.9	161.9	151.9	176.2	237.6	418.7
Changes in inventories	24.6	37.9	34.8	49.0	35.7	90.4
Acquisitions of Valuables, net	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
<b>Net Exports of Goods and Services</b>	<b>-1,039.9</b>	<b>-1,134.4</b>	<b>-1,064.3</b>	<b>-1,200.8</b>	<b>-1,302.0</b>	<b>-1,768.3</b>
Exports	372.2	478.5	454.6	543.9	641.7	670.0
- Goods	350.1	447.0	421.5	506.7	586.1	590.0
- Services	22.1	31.5	33.1	37.2	55.6	80.0
Imports	1,412.1	1,612.9	1,518.9	1,744.7	1,943.7	2,438.3
- Goods	1,228.8	1,457.3	1,357.6	1,553.3	1,723.2	2,224.4
- Services	183.3	155.6	161.3	191.4	220.5	213.9
Net errors and omissions	32.6	10.0	-17.9	-15.0	7.5	39.9
<b>Gross Domestic Product</b>	<b>1,981.2</b>	<b>2,158.7</b>	<b>2,191.4</b>	<b>2,531.3</b>	<b>2,911.8</b>	<b>3,272.0</b>

يتبع الضفة الغربية

2006	2007	2008	2009	2010	الاستخدام النهائي
<b>4,061.3</b>	<b>4,602.4</b>	<b>4,870.5</b>	<b>5,232.4</b>	<b>5,446.4</b>	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
2,815.8	3,347.6	3,558.1	3,840.6	4,068.7	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية
1,136.5	1,158.3	1,183.8	1,207.3	1,252.2	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
109.0	96.5	128.6	184.5	125.5	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية
<b>635.3</b>	<b>749.5</b>	<b>1,090.5</b>	<b>1,346.7</b>	<b>1,142.8</b>	التكوين الرأسمالي الإجمالي
607.1	731.8	1,048.7	1,301.3	1,093.4	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
394.9	467.8	747.7	946.8	728.4	- المباني
212.2	264.0	301.0	354.5	365.0	- غير المباني
28.2	17.7	41.8	45.4	49.4	التغير في المخزون
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الممتلكات القيمة
<b>-1,545.7</b>	<b>-1,824.0</b>	<b>-1,959.2</b>	<b>-2,277.7</b>	<b>-1,959.6</b>	صافي الصادرات من السلع والخدمات
615.2	729.3	916.4	979.2	1,012.8	الصادرات
531.0	606.8	753.0	783.7	860.1	- السلع
84.2	122.5	163.4	195.5	152.7	- الخدمات
2,160.9	2,553.3	2,875.6	3,256.9	2,972.4	الواردات
1,700.8	2,161.3	2,543.1	2,915.3	2,663.7	- السلع
460.1	392.0	332.5	341.6	308.7	- الخدمات
-20.2	2.0	-54.5	3.2	-20.6	صافي السهو والخطأ
<b>3,130.7</b>	<b>3,529.9</b>	<b>3,947.3</b>	<b>4,304.6</b>	<b>4,609.0</b>	الناتج المحلي الإجمالي

**GDP by expenditure in the West Bank\* by economic activity for the years 1994-2015 at constant prices: 2004 is the base year**

					القيمة بالمليون دولار أمريكي
<b>2011</b>	<b>2012</b>	<b>2013</b>	<b>2014</b>	<b>2015</b>	<b>الاستخدام النهائي</b>
<b>5,739.7</b>	<b>6,280.1</b>	<b>6,179.2</b>	<b>6,347.6</b>	<b>6,789.0</b>	<b>الإنفاق الاستهلاكي النهائي</b>
4,326.3	4,874.4	4,812.2	4,949.7	5,341.0	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية
1,298.6	1,259.0	1,206.1	1,250.8	1,309.6	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
114.8	146.7	160.9	147.1	138.4	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية
<b>1,193.1</b>	<b>1,443.6</b>	<b>1,543.1</b>	<b>1,624.9</b>	<b>1,670.8</b>	<b>التكوين الرأسمالي الإجمالي</b>
1,146.3	1,318.7	1,418.1	1,488.6	1,541.4	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
777.7	938.0	1,028.3	1,076.9	1,129.1	- المباني
368.6	380.7	389.8	411.7	412.3	- غير المباني
46.8	124.9	125.0	136.3	129.4	التغير في المخزون



الناتج المحلي الإجمالي والانفاق عليه في الضفة الغربية* للأعوام (1994-2015م) بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004					
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الممتلكات القيمة
<b>-1,846.0</b>	<b>-2,287.8</b>	<b>-2,245.9</b>	<b>-2,199.0</b>	<b>-2,522.5</b>	صافي الصادرات من السلع والخدمات
1,200.7	1,215.8	1,236.0	1,373.3	1,413.3	الصادرات
1,046.3	1,050.0	1,094.7	1,233.5	1,263.4	- السلع
154.4	165.8	141.3	139.8	149.9	- الخدمات
3,046.7	3,503.6	3,481.9	3,572.3	3,935.8	الواردات
2,692.9	3,122.7	3,126.7	3,247.9	3,587.8	- السلع
353.8	380.9	355.2	324.4	348.0	- الخدمات
14.4	-26.9	-12.1	-19.2	-31.2	صافي السهو والخطأ
<b>5,101.2</b>	<b>5,409.0</b>	<b>5,464.3</b>	<b>5,754.3</b>	<b>5,906.1</b>	الناتج المحلي الإجمالي

\* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967

الناتج المحلي الإجمالي والانفاق عليه في قطاع غزة للأعوام (1994-2015م) بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004م.

Value in USD Million						
<b>Final Use</b>	<b>1994</b>	<b>1995</b>	<b>1996</b>	<b>1997</b>	<b>1998</b>	<b>1999</b>
<b>Final consumption</b>	<b>1,383.4</b>	<b>1,402.4</b>	<b>1,461.0</b>	<b>1,605.5</b>	<b>1,772.5</b>	<b>1,805.2</b>
Household final consumption	1,038.3	1,037.4	1,013.9	1,159.5	1,319.3	1,323.3
Government final consumption	228.5	255.5	334.3	362.7	391.9	415.8
NPISH final consumption	116.6	109.5	112.8	83.3	61.3	66.1
<b>Gross Capital Formation</b>	<b>360.7</b>	<b>361.5</b>	<b>369.0</b>	<b>404.4</b>	<b>433.4</b>	<b>472.3</b>
Gross fixed capital formation	344.3	336.1	346.2	371.9	380.3	418.7
- Buildings	253.6	248.6	259.4	285.6	294.4	317.7
- Non-buildings	90.7	87.5	86.8	86.3	85.9	101.0
Changes in inventories	16.4	25.4	22.8	32.5	53.1	53.6
Acquisitions of Valuables, net	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

الناتج المحلي الإجمالي والاتفاق عليه في قطاع غزة للأعوام (1994-2015م) بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004م.						
<b>Net Exports of Goods and Services</b>	<b>-660.5</b>	<b>-649.5</b>	<b>-695.7</b>	<b>-724.7</b>	<b>-748.7</b>	<b>-831.6</b>
Exports	39.8	43.8	47.0	62.5	68.7	80.9
- Goods	33.9	38.1	41.1	55.6	55.2	68.8
- Services	5.9	5.7	5.9	6.9	13.5	12.1
Imports	700.3	693.3	742.7	787.2	817.4	912.5
- Goods	637.2	616.8	651.0	688.4	704.1	795.9
- Services	63.1	76.5	91.7	98.8	113.3	116.6
Net errors and omissions	15.9	26.9	14.4	13.5	10.0	23.7
<b>Gross Domestic Product</b>	<b>1,099.5</b>	<b>1,141.3</b>	<b>1,148.7</b>	<b>1,298.7</b>	<b>1,467.2</b>	<b>1,469.6</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2015. رام الله، فلسطين.

الناتج المحلي الإجمالي والانفاق عليه في قطاع غزة للأعوام (1994-2015م) بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004م.

**GDP by expenditure in Gaza Strip by economic activity for the years 1994-2015 at constant prices: 2004 is the base year**

Value in USD Million												
<b>Final Use</b>	<b>1994</b>	<b>1995</b>	<b>1996</b>	<b>1997</b>	<b>1998</b>	<b>1999</b>	2000	2001	2002	2003	2004	2005
<b>Final consumption</b>	<b>1,383.4</b>	<b>1,402.4</b>	<b>1,461.0</b>	<b>1,605.5</b>	<b>1,772.5</b>	<b>1,805.2</b>	1,688.3	1,533.9	1,524.0	1,783.5	1,963.6	2,154.2
Household consumption final	1,038.3	1,037.4	1,013.9	1,159.5	1,319.3	1,323.3	1,164.1	957.1	1,078.2	1,328.6	1,394.4	1,576.8
Government consumption final	228.5	255.5	334.3	362.7	391.9	415.8	450.3	492.8	342.5	357.9	493.5	488.3
NPISH final consumption	116.6	109.5	112.8	83.3	61.3	66.1	73.9	84.0	103.3	97.0	75.7	89.1
<b>Gross Capital Formation</b>	<b>360.7</b>	<b>361.5</b>	<b>369.0</b>	<b>404.4</b>	<b>433.4</b>	<b>472.3</b>	323.1	276.7	243.1	375.5	415.3	473.8
Gross fixed capital formation	344.3	336.1	346.2	371.9	380.3	418.7	318.9	271.2	227.3	357.1	394.6	469.4
- Buildings	253.6	248.6	259.4	285.6	294.4	317.7	264.0	210.3	143.9	248.8	347.3	366.1
- Non-buildings	90.7	87.5	86.8	86.3	85.9	101.0	54.9	60.9	83.4	108.3	47.3	103.3
Changes in inventories	16.4	25.4	22.8	32.5	53.1	53.6	4.2	5.5	15.8	18.4	20.7	4.4

الناتج المحلي الإجمالي والاتفاق عليه في قطاع غزة للأعوام (1994-2015م) بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004م.												
Acquisitions of Valuables, net	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
<b>Net Exports of Goods and Services</b>	<b>-660.5</b>	<b>-649.5</b>	<b>-695.7</b>	<b>-724.7</b>	<b>-748.7</b>	<b>-831.6</b>	<b>-764.8</b>	<b>-601.9</b>	<b>-634.9</b>	<b>-762.1</b>	<b>-907.1</b>	<b>-866.1</b>
Exports	39.8	43.8	47.0	62.5	68.7	80.9	133.1	80.9	75.2	94.9	87.7	122.1
- Goods	33.9	38.1	41.1	55.6	55.2	68.8	89.6	59.4	51.5	72.5	64.3	76.2
- Services	5.9	5.7	5.9	6.9	13.5	12.1	43.5	21.5	23.7	22.4	23.4	45.9
Imports	700.3	693.3	742.7	787.2	817.4	912.5	897.9	682.8	710.1	857.0	994.8	988.2
- Goods	637.2	616.8	651.0	688.4	704.1	795.9	834.4	605.6	612.8	769.3	937.8	919.1
- Services	63.1	76.5	91.7	98.8	113.3	116.6	63.5	77.2	97.3	87.7	57.0	69.1
Net errors and omissions	15.9	26.9	14.4	13.5	10.0	23.7	19.3	20.3	2.6	-6.3	21.4	31.0
<b>Gross Domestic Product</b>	<b>1,099.5</b>	<b>1,141.3</b>	<b>1,148.7</b>	<b>1,298.7</b>	<b>1,467.2</b>	<b>1,469.6</b>	<b>1,265.9</b>	<b>1,229.0</b>	<b>1,134.8</b>	<b>1,390.6</b>	<b>1,493.2</b>	<b>1,792.9</b>

الناتج المحلي الإجمالي والاتفاق عليه في قطاع غزة للأعوام (1994-2015م) بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004م.										
2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	الاستخدام النهائي
2,088.5	1,917.8	1,732.3	1,827.1	1,874.1	2,306.1	2,542.1	2,337.2	2,472.0	2,570.0	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
1,682.0	1,522.1	1,219.2	1,204.2	1,168.5	1,484.3	1,661.0	1,434.5	1,513.0	1,492.9	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية
308.0	303.1	386.9	492.7	541.2	627.0	730.9	751.5	779.9	839.7	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
98.5	92.6	126.2	130.2	164.4	194.8	150.2	151.2	179.1	237.4	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية
502.9	139.0	108.9	46.4	212.1	132.9	134.5	100.9	-209.6	-121.7	التكوين الرأسمالي الإجمالي
497.4	130.7	105.3	64.9	192.2	407.7	437.2	408.5	153.2	247.4	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
196.9	125.2	97.3	63.0	186.0	391.9	426.8	397.0	142.4	236.5	- المباني
300.5	5.5	8.0	1.9	6.2	15.8	10.4	11.5	10.8	10.9	- غير المباني
5.5	8.3	3.6	-18.5	19.9	-274.8	-302.7	-307.6	-362.8	-369.1	التغير في المخزون
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الممتلكات القيمة

الناتج المحلي الإجمالي والاتفاق عليه في قطاع غزة للأعوام (1994-2015م) بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004م.										
-1,141.9	-669.3	-585.8	-514.9	-563.4	-684.5	-797.1	-479.9	-566.0	-604.2	صافي الصادرات من السلع والخدمات
68.2	82.2	35.0	35.9	18.8	97.6	74.6	97.4	87.8	86.5	الصادرات
58.6	42.3	0.4	0.5	2.9	65.4	35.6	55.3	53.6	52.5	- السلع
9.6	39.9	34.6	35.4	15.9	32.2	39.0	42.1	34.2	34.0	- الخدمات
1,210.1	751.5	620.8	550.8	582.2	782.1	871.7	577.3	653.8	690.7	الواردات
963.2	613.0	481.8	368.6	388.5	667.3	743.3	497.4	572.3	611.8	- السلع
246.9	138.5	139.0	182.2	193.7	114.8	128.4	79.9	81.5	78.9	- الخدمات
29.4	-4.0	9.4	0.4	-9.5	26.6	26.3	54.5	12.7	-30.9	صافي السهو والخطأ
<b>1,478.9</b>	<b>1,383.5</b>	<b>1,264.8</b>	<b>1,359.0</b>	<b>1,513.3</b>	<b>1,781.1</b>	<b>1,905.8</b>	<b>2,012.7</b>	<b>1,709.1</b>	<b>1,813.2</b>	<b>الناتج المحلي الإجمالي</b>

\* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967

الناتج المحلي الإجمالي والاتفاق عليه في قطاع غزة للأعوام (1994-2015م) بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004م.						
						القيمة بالمليون دولار أمريكي
2010	2011	2012	2013	2014	2015	الاستخدام النهائي
1,874.1	2,306.1	2,542.1	2,337.2	2,472.0	2,570.0	الإنتاج الاستهلاكي النهائي
1,168.5	1,484.3	1,661.0	1,434.5	1,513.0	1,492.9	الإنتاج الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية
541.2	627.0	730.9	751.5	779.9	839.7	الإنتاج الاستهلاكي النهائي الحكومي
164.4	194.8	150.2	151.2	179.1	237.4	الإنتاج الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية
212.1	132.9	134.5	100.9	-209.6	-121.7	التكوين الرأسمالي الإجمالي
192.2	407.7	437.2	408.5	153.2	247.4	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
186.0	391.9	426.8	397.0	142.4	236.5	- المباني
6.2	15.8	10.4	11.5	10.8	10.9	- غير المباني
19.9	-274.8	-302.7	-307.6	-362.8	-369.1	التغير في المخزون



الناتج المحلي الإجمالي والانفاق عليه في قطاع غزة للأعوام (1994-2015م) بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004م.						
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الممتلكات القيمة
-563.4	-684.5	-797.1	-479.9	-566.0	-604.2	صافي الصادرات من السلع والخدمات
18.8	97.6	74.6	97.4	87.8	86.5	الصادرات
2.9	65.4	35.6	55.3	53.6	52.5	- السلع
15.9	32.2	39.0	42.1	34.2	34.0	- الخدمات
582.2	782.1	871.7	577.3	653.8	690.7	الواردات
388.5	667.3	743.3	497.4	572.3	611.8	- السلع
193.7	114.8	128.4	79.9	81.5	78.9	- الخدمات
-9.5	26.6	26.3	54.5	12.7	-30.9	صافي السهو والخطأ
<b>1,513.3</b>	<b>1,781.1</b>	<b>1,905.8</b>	<b>2,012.7</b>	<b>1,709.1</b>	<b>1,813.2</b>	<b>الناتج المحلي الإجمالي</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2015م. رام الله، فلسطين.